



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

أثر الأزمة المالية العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجمهورية العربية السورية

Impact of Global Financial Crisis On Foreign
Direct Invest In Syrian Arab Republic

اعداد الطالب

احمد اسماعيل الشريف

اشراف

أ. د. مصطفى العبدالله الكفري

استاذ في قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

الإسلام/٨٥

الاهداء

وطنـي ولو شغلت بالخذ عنه

ناز عني إليه في الخلد نفسي

إلى وطني الحبيب

إذا عبس الدهر في وجهها

تظل لهم أبداً باسمه

إلى التي أدين لها بعد الله بكل ما أنا عليه وفيه،
ما بقي عمري. أمي الغالية

يفنى الكلام ولا يحيط بوصفكم

أحيط ما يفنى بما لا ينفد

إلى من نذر حياته عطاءً صالحاً لأبنائه
أبي الغالي

إلى اخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى زوجتي الغالية

إلى منبر العلم والعلماء
كلية الاقتصاد

إلى كل فقراء العالم

44	الإيرادات العامة في دول المجموعة الثانية (اليمن، السودان، الجزائر، ليبيا)	جدول 2
44	العجز أو الفائض الكلي في دول المجموعة الثانية (اليمن، السودان، الجزائر، ليبيا)	جدول 3
45	بعض المؤشرات الاقتصادية في دول المجموعة الثالثة (مليون دولار)	جدول 4
120	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 2007 - 2010	جدول 5
123	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في (2006-2010)	جدول 6
127	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في الفترة 2000 - 2007 (مليون \$)	جدول 7
132	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سورية بين عامي 2006 - 2010	جدول 8
138	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة 2004 - 2008	جدول 9
139	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع الاقتصادي في سورية (مليون ليرة سورية) خلال العام 2010	جدول 10
141	المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام القانون رقم 10/ لعام 1991، والمرسوم التشريعي رقم 8/ لعام 2007 حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال الفترة (2006 - 2010)	جدول 11
142	تطور المشاريع المنفذة و قيد التنفيذ في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2006 - 2010)	جدول 12

فهرس الأشكال Formats Index

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في العالم	الشكل 1
38	نمو تجارة السلع والخدمات في العالم	الشكل 2
39	تطور الصادرات من السلع والخدمات في الدول المتقدمة والدول النامية	الشكل 3
39	نمو الواردات من السلع والخدمات في الدول المتقدمة والدول النامية	الشكل 4
40	الهيكل السلعي للتجارة العالمية في عام 2009	الشكل 5
42	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في دول مجلس التعاون الخليجي	الشكل 6
43	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة في دول مجلس التعاون الخليجي	الشكل 7
50	ردود فعل السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية تجاه أزمة 2008 - 2009	الشكل 8
99	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في العالم (مليار دولار)	الشكل 9
104	الدول المستقبلية للاستثمارات المباشرة لصناديق الثروة السيادية بين عامي 2005 - 2011 (مليار)	الشكل 10
104	التوزع القطاعي للاستثمارات المباشرة لصناديق الثروة السيادية بين عامي 2005 - 2011 (مليار دولار)	الشكل 11
125	حصة الدول العربية من الاجمالي العالمي لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في 2006-	الشكل 12

2010		
125	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في 2010-2006	الشكل 13
125	نسبة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين عامي (2008 - 2009) و(2009 - 2010)	الشكل 14
128	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية (مليون دولار أمريكي)	الشكل 15
130	الرصيد الاجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في سورية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	الشكل 16
130	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في سورية كنسبة من اجمالي التكوين الرأسمالي في الفترة (2005 - 2008)	الشكل 17
132	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سورية بين عامي 2006 - 2010	الشكل 18
133	نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية	الشكل 19
133	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية (مليون \$)	الشكل 20
134	نصيب سورية من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة 2010 - 2006	الشكل 21
135	نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى منطقة الإسكوا خلال الفترة 2007 - 2010	الشكل 22
136	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاسكوا خلال الفترة 2006 - 2010	الشكل 23
136	نصيب سورية من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاسكوا خلال الفترة 2006 - 2010	الشكل 24

الفهرس العام THE INDEX

الموضوع	
I.....	الاهداء
II.....	شكر و عرفان
III.....	قائمة الجداول
III.....	قائمة والأشكال
V.....	الفهرس العام
المقدمة العامة	
أ.....	تمهيد
أ.....	مشكلة البحث
ب.....	أهمية البحث
ب.....	أهداف البحث
ب.....	فرضيات البحث

منهجية البحث.....ت

الدراسات السابقة.....ت

الفصل الأول الأزمة المالية العالمية (2008)

تمهيد 2

المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية في النظام العالمي 3

المطلب الأول: مفهوم الأزم المالية..... 3

أولاً: الأزمة في اللغة..... 3

ثانياً: الأزمة اصطلاحاً..... 4

ثالثاً: الأزمة المالية..... 4

رابعاً: خصائص الأزمة..... 5

خامساً: نظريات الأزمة..... 6

سادساً: أسباب الأزمات..... 8

المطلب الثاني: أنواع الأزمات..... 9

أولاً: أزمة النقد الأجنبي أو أزمة سعر الصرف..... 9

ثانياً: الأزمة المصرفية..... 10

1 معايير الأزمة المصرفية..... 10

2 نتائج الأزمة المصرفية..... 10

ثالثاً: أزمة الديون..... 11

رابعاً: أزمة الأسواق المالية..... 11

المطلب الثالث: الأزمات المالية العالمية..... 12

1 أزمة عامة 1866..... 12

2 الكساد الكبير..... 13

3 أزمة المديونية في أمريكا اللاتينية..... 14

4 الأزمة المالية الأمريكية الخاصة ببنوك الادخار والقروض..... 14

5 أزمة البورصات المالية في نيويورك..... 14

6 أزمة النمر الآسيوية..... 15

المبحث الثاني: الأزمة المالي العالمية (2008) الأسباب والتداعيات..... 15

المطلب الأول: تعريفات مهمة لفهم الأزمة المالية العالمية..... 15

أولاً: الاقتصاد العيني..... 16

ثانياً: الاقتصاد المالي..... 16

17.....	ثالثاً: الرهن العقاري.....
19.....	رابعاً: الرهن الثانوي.....
19.....	خامساً: التوريق.....
19.....	سادساً: مؤسستا فاني ماي وفريدي ماك.....
21.....	سابعاً: مقترضو الدرجة الأولى والثانية.....
21.....	ثامناً: الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية.....
22.....	تاسعاً: التزامات الدين المضمونة.....
22.....	عاشراً: أدوات مبادلة مخاطر الائتمان.....
23.....	المطلب الثاني: حقيقة الأزم المالية العالمية (2008).....
24.....	أولاً: الاشكالات المطروحة بخصوص الأزمة المالية العالمية (2008).....
24.....	1 +الأزمة المالي العالمية هي أزمة مفتعلة.....
26.....	2 +الأزمة المالية العالمية هي أزمة قانون.....
26.....	3 +الأزمة المالية العالمية هي أزمة نظام.....
28.....	ثانياً: مراحل تطور الأزمة المالية.....
32.....	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية (2008).....
37.....	المبحث الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008).....
37.....	المطلب الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي.....
38.....	أولاً: تأثير الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية.....
39.....	ثانياً: التأثير في سوق المنتجات النهائية (القطاع الحقيقي).....
39.....	1 -النمو الاقتصادي.....
40.....	2 -المستوى العام للأسعار.....
40.....	3 -التجارة الدولية.....
41.....	4 -الهيكل السلعي للتجارة العالمية.....
42.....	ثالثاً: التأثير على سوق العمل.....
43.....	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الدول العربية.....
44.....	1 -لمجموعة الأولى (دول مجلس التعاون الخليجي).....
46.....	2 -لمجموعة الثانية (الجزائر والسودان وليبيا واليمن).....
47.....	3 -لمجموعة الثالثة (الأردن تونس سوريا لبنان مصر المغرب وموريتانيا).....
48.....	المبحث الرابع: سياسات احتواء الأزمة المالية العالمية.....

48.....	المطلب الأول: خطط الإنقاذ في الولايات المتحدة الأمريكية.....
49.....	أولاً: خطة الإنقاذ المالي.....
49.....	ثانياً: خطة أوباما لدعم الاقتصاد الأمريكي.....
51.....	ثالثاً: إجراءات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.....
52.....	المطلب الثاني: خطط الإنقاذ العالمية.....
53.....	أولاً: خطط الإنقاذ الأوروبية.....
54.....	ثانياً: خط النقاط الخمس.....
54.....	ثالثاً: اجتماع مجموعة الـ15.....
55.....	رابعاً: خطة البنك الدولي.....
56.....	خامساً: تحركات صندوق النقد الدولي.....
58.....	سادساً: تحركات مجموعة الدول العشرين.....
60.....	المطلب الثالث: السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية في الدول العربية.....
64.....	خاتمة الفصل.....

الفصل الثاني - الاستثمار الأجنبي المباشر

66.....	تمهيد.....
67.....	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.....
68.....	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.....
68.....	أولاً: الاستثمار لغة.....
68.....	ثانياً: الاستثمار اصطلاحاً.....
69.....	المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....
75.....	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
76.....	أولاً: عوامل الجذب المتعلقة بالدول المضيف.....
79.....	ثانياً: العوامل المتعلقة بالدولة الأم واستراتيجيات الشركة المستثمرة (عوامل طاردة).....
81.....	المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.....
81.....	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
81.....	1 +الاستثمار المشترك.....
84.....	2 +الاستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي.....
87.....	3 -الشركات المتعددة الجنسية.....
89.....	4 -مشروعات التجميع.....
89.....	5 +الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة.....
94.....	المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه.....

101.....	المبحث الثالث: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر
104.....	1 -الشركات المتعددة الجنسية.....
105.....	2 عمليات الاندماج والتملك.....
106.....	صناديق الثروة السيادية.....
108.....	خاتمة الفصل.....
الفصل الثالث - تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في ظل الأزمة المالية العالمية (2008)	
110.....	تمهيد.....
110.....	المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية.....
111.....	أولاً: مناخ الاستثمار في سورية وتطوره قبل تفجر الأزمة المالية العالمية.....
113.....	أ -أهم القرارات والقوانين الصادرة لتطوير البيئة التشريعية في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية.....
113.....	1 -التشريعات النازمة للاستثمار حتى العام 2000.....
114.....	2 -التشريعات والقوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار الصادرة بعد عام 2000.....
119.....	ثانياً: القوانين والتشريعات والقرارات النازمة للاستثمار في سورية بعد حدوث الأزمة المالية العالمية.....
123.....	المبحث الثاني: أثر الأزمة المالي العالمية (2008) في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.....
124.....	أولاً: أثر الأزمة المالي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.....
127.....	ثانياً: أثر الأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....
131.....	ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية والأزمة المالية العالمية.....
131.....	1 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية قبل تفجر الأزم المالية العالمية.....
136.....	2 -لاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بعد تفجر الأزمة المالية العالمية.....
141.....	المبحث الثالث: تأثير الأزم المالية على التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.....
142.....	1 -التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية قبل تفجر الأزمة المالية العالمية.....
143.....	2 -التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بعد تفجر الأزمة المالية العالمية.....
148.....	النتائج.....

المقدمة العامة

المقدمة Introduction:

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2008 - 2009 فترة غير مسبوقه من الاختلال المالي اقترنت بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وانهيار في التجارة هو الأسوأ منذ عقود كثيرة. بدأت ملامح هذا

الاختلال بالظهور داخل الولايات المتحدة الأمريكية منتصف عام 2007 على أنها أزمة في القطاع العقاري، لتتعد بعدها وتتحول إلى أزمة ائتمان داخل النظام المصرفي والمالي الأمريكي، ومع تشابك الأسواق المالية العالمية وارتباطها ببعضها، تحولت هذه الأزمة المالية الأمريكية إلى أزمة مالية عالمية، بدأت تظهر تداعياتها على أسواق المال في الاقتصادات الناشئة، لتتحول بعدها إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية تأثرت بها جميع الاقتصادات حول العالم بشكل مباشر أو غير مباشر وبنسب متفاوتة.

وقد تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تأثراً شديداً في جميع انحاء العالم نتيجة للأزمة المالية العالمية، إلى جانب ذلك فقد أثرت الأزمة المالية أيضاً في هيكل توزيع هذه الاستثمارات بين الدول النامية والدول المتقدمة، ففي حين واصلت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعها في الدول النامية والاقتصادات الانتقالية، انخفضت بالمقابل في الدول المتقدمة.

مشكلة البحث Research Problem Definition:

تسعى سورية إلى تطوير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد السوري في الوقت الراهن لما له من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عبور رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والتقانة والخبرات الأجنبية إلى الأسواق المحلية.

فبالنالي تتجلى مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية.
- 2- هل أعاققت الأزمة المالية العالمية تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية وكذلك تطور نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- هل أثرت الأزمة المالية العالمية على شكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى سورية على القطاعات الاقتصادية.

4 هل أثرت الأزمة المالية العالمية على قنوات تمويل المشاريع قيد الانجاز في الجمهورية العربية السورية.

أهمية البحث The Important of Research:

تتجلى أهمية البحث من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السورية، حيث يعتبر رافداً للموارد الرئيسية التي تزفد المقدرات الوطنية نحو تطوير السياحة والخدمات والبنية التحتية، ونقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية واستكشاف أسواق أجنبية للمنتجات السورية، بالتالي فإن معرفة أثر الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية، يكشف لنا جانباً كبيراً من تأثير الاقتصاد السوري بالأزمة المالية العالمية.

أهداف البحث The Purposes of Research:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- 1 التعرف على الأزمة المالية العالمية (أسبابها، تداعياتها، السياسات المتبعة لاحتوائها).
- 2 التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريفه، أنواعه، عيوبه ومزاياه).
- 3 تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية والاتجاهات المستقبلية له.
- 4 دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

فرضيات البحث Generation of Hypothesis:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة جملة فرضيات بهدف طرحها للمناقشة بهدف إثبات صحتها أو نفيها والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- 1 إن تأثير الأزمة المالية العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية كان ضعيفاً
- 2 أثبتت الأزمة المالية العالمية أن مناخ الاستثمار في سورية هو أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3 ساهمت الأزمة المالية العالمية في إعادة توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القطاعات الاقتصادية في سورية لصالح قطاعات أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد السوري.

منهجية البحث **Research Methodology**:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، ومنهج الاستدلال بنوعيه الاستقرائي والاستنباطي، ومنهج التحليل الكمي، مع اللجوء إلى المنهج التاريخي أحياناً.

الدراسات السابقة **The Previous Research**:

يمكن عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأزمة المالية العالمية (2008):

- 1 دراسة الشمري (2007) بعنوان "الأزمة المالية المعاصرة، أزمة سيولة أم أزمة نظام .. مآل الأزمة وتداعياتها" تهدف الدراسة إلى تناول الأزمة المالية المعاصر من حيث أسبابها، ونتائجها المستقبلية، وخصوصاً فيما يتعلق بانعكاساتها على البلدان العربية والخليجية منها، واعتمدت عملية التحليل بالدرجة الأساس على البيانات والاحصاءات التي تخص البلدان الرأسمالية، وأولها الولايات المتحدة الأمريكية بعض بلدان أوروبا الغربية، والبيانات والاحصاءات الخاصة بالدول العربية التي تطرق إليها البحث.
- وقد تبين من عملية التحليل أن هناك أسباباً إلى ظهور الأزمة الحالية المختلفة من حيث حدتها، وعمقها، وأسبابها، عن الأزمات السابقة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية.
- وفي مقدمة هذه الأسباب التطور الحاصل في نشاط النظام الرأسمالي والمتمثل بإزالة الحدود، والقيود، أمام حركة الشركات العملاقة العابرة بنشاطها إلى مختلف أرجاء العالم، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية العالمية وكذلك التوسع الهائل في الإنفاق الحكومي الأمريكي وتعاطم المديونية، ويضاف إلى أسباب تفجير الأزمة اشتداد حالات المضاربة، والتوسع

الكبير في الائتمان المصرفي، بحيث تضافت هذه الأسباب مجتمعة لتؤدي إلى حدوث هذه الأزمة، ومن ثم فإنها لم تكن أزمة (نقص سيولة) بقدر ما كانت أزمة النظام الرأسمالي القادر على إعادة إنتاج الآليات الكفيلة بديمومته المستقبلية، وخلصت الدراسة إلى أن نتائج الأزمة وانعكاساتها كانت على الاقتصاديات المتقدمة وأيضاً على البلدان العربية، بغية التخفيف من حدتها وآثارها تم التوصل إلى بعض التوصيات الخاصة بالاقتصاديات العربية.

2- دراسة عباد (2009) بعنوان "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب الأزمة المالية، والمراحل التي مرت بها منذ اندلاعها، وأثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، وتأثير الأزمة المالية العالمية المالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني وتوصلت الدراسة إلى برز النتائج التالية: إن الأزمة بدأت مع انتعاش سوق العقار في أمريكا في الفترة من 2001-2005 والحلم الأمريكي بأن يمتلك كل مواطن بيتاً وقد رافق ذلك نشاط محموم في تسويق العقارات أدى إلى ارتفاع أسعار العقار ليصار إلى أرقام فلكية، مما حدا بأصحاب العقارات إلى إعادة رهن العقار مرة ثانية وثالثة.

وأوصت الدراسة بأنه يمكن الخروج ومواجهة هذه الأزمة عن طريق الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتي منها تبديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامي ومنها أسلوب المشاركة أو التمويل التأجيري، وكذلك منع المضاربات قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش وعدم التعامل بالمشتقات والمستقبلات وإنشاء السوق المالية الإسلامية المشتركة وحماية عمليات غسل الأموال، وبالنسبة للعقارات منح قروض للشركات بضمان الحكومة وأخذ ضمانات من الشركات العقارية للعودة إلى سير العمل الطبيعي لديها.

3- دراسة عوض الله (2009) بعنوان: "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الأزمة المالية العالمية من حيث أسبابها، وتداعياتها بصفة خاصة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، للوقوف على أهم تلك التداعيات وأبعادها، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية للأزمة

وتحديد نتائجها السلبية، بحيث تتمكن هذه المجموعة من الدول من الخروج من الأزمة الراهنة بأقل خسائر ممكنة ترجع أهمية موضوع البحث إلى ضخامة حجم النشاط المالي لدول مجلس التعاون الخليجي في العالم الخارجي، حيث قامت هذه المجموعة من الدول باستثمار جزء كبير من عوائد النفط والفوائض البترولية بالأسواق المالية الدولية وبصفة خاصة في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، كما قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بإنشاء عدد كبير من صناديق ثروات السيادة التي تستثمر أموالها في الخارج، ومن هنا تبدو أهمية طرح هذا الموضوع للبحث للوقوف على مدى تداعيات هذه الأزمة على اقتصادات هذه المجموعة من الدول، وسبل الخروج من تلك الأزمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن من الحلول العاجلة التي يجب اتباعها هي ضرورة قيام المصارف العربية بإحاطة السوق بالمعلومات الدقيقة عن حجم وأضرار الكارثة على استثماراتها الخارجية وتحديد هذه الأضرار بدقة بدلاً من الوقوع في أخطاء بسبب نقص المعلومات والاعتماد على التخمين بالنسبة لوضعي السياسة النقدية والمالية، فضلاً عن خفض الفائدة بخفض شروط الاقتراض للأفراد والمشروعات مما يسهم في زيادة الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) في الاقتصاد القومي، وبالتالي تجنب مخاطر الركود والحد من تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي.

4 -دراسة محمد (2009) وهي بعنوان "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الحصيلة

والمتأخرات الضريبية" هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى قدرة النظام الضريبي على مواجهة التحديات التي ستؤدي لخفض الإيرادات الضريبية، وتقييم الآليات الحالية المتاحة استخدامها للتقليل من سلبيات الأزمة المالية. أثمرت هذه الدراسة عدداً من النتائج يقترح أن يوليها المشروع المصري والإدارة الضريبية عنايتها ومن أهمها أن من المتوقع أن تتأثر قطاعات وهيئات كثيرة في الدولة بالأزمة المالية كقطاع السياحة وقطاع البترول وعائدات قناة السويس والتصدير والاستيراد والبورصة والبنوك مع الأخذ في الاعتبار أنها تساهم بنصيب كبير في الحصيلة الضريبية ككبار الممولين ومن ثم سينعكس ذلك على الحصيلة والمؤخرات الضريبية، خاصة إذا ما علمنا أن مصلحة الضرائب المصرية تعتمد على

80% من حصيلتها على تلك الجهات ككبار الممولين ومن ثم ستحدث تأثيرات مزدوجة تتمثل في نقص الحصيلة وتراكم المتأخرات.

5- دراسة (Shaked,2009) وهي بعنوان **“Financial Crisis of 2008 And Preliminary Framework For Analyzing Financial-Distressed Firms”**

توصلت الدراسة إلى أنه أهم ملامح الأزمة تتمثل بموجة الاندماجات التي حدثت بين بعض المؤسسات المالية العملاقة، ويشير بأنه قبل المضي بتفحص الأمور يجب أن نفهم عدداً من الأمور المهمة وبلخصها بما يلي: معرفة الأسباب الأساسية للأزمة، وضرورة تحديد ماهية الشركات التي ستتأثر بها، وبغض النظر عن الشركات التي ستتأثر بالأزمة فإنه يجب فهم عدد من الأمور المهمة التي تساعد في تجنب الشركات تداعيات الأزمة والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

أ - التفريق بين الإفلاس والعجز عن تسديد الالتزامات

ب تحديد الآليات والإجراءات الضرورية لتحليل ظروف الشركات المالية
ت تحديد التحديات التي تواجه الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية.

6- دراسة (Maizel,2009) وهي بعنوان **“The Financial Crisis Facing America Hospital Industry”**

توصل إلى بأن قطاع المستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية من أهم القطاعات التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، ويوضح ذلك التأثير بما يلي:

- أ. عجز المستشفيات في الوقت الحاضر وخصوصاً تلك المستشفيات غير الربحية عن الحصول على الخدمات الائتمانية من البنوك وذلك لتغطية حاجاتها الصحية الضرورية
- ب. عدم قدرة المستشفيات على إحداث تخفيض التكلفة من منطلق أن أي تخفيض سيكون له انعكاس سلبي على نوعية الخدمة الصحية المقدمة.
- ت. عدم قدرة المنتفعين (المرضى) عن سداد المستحقات عليهم للمستشفيات من منطلق أن نظام التأمين قد تأثر بالأزمة، وبالتالي سيكون لذلك وقع سيء ومباشر على إيرادات المستشفيات مما يشكل عائقاً كبيراً على قدرتها بالإيفاء بالتزاماتها.

ث. سوف تؤدي الأزمة على تسريح العديد من طواقم المستشفيات والذي بدوره سينعكس سلباً على جودة الخدمة المقدمة.

7 دراسة (Naim, 2009) بعنوان "An Intellectual Bailout" وتوصلت دراسته إلى

أن الأزمة المالية العالمية أثرت وبشكل مباشر على علم الاقتصاد، بل أنها نفت حقيقة أن هناك علم اقتصاد، حيث ينتقد الكاتب الاقتصاديين بشدة ويدلل على تخبطهم في ظل هذه الأزمة بالأمور التالية:

أ - لم يستطيعوا معرفة أو تحديد أسباب الأزمة بشكل دقيق.

ب - جميع الدلائل تشير إلى أن الأزمة الحقيقية ليس في حصل بل الأزمة الحقيقية هي التي احاطت بعلماء الاقتصاد أنفسهم، حيث أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بأنه اخطأ عندما توقع مسبقاً أن الأزمة المالية لن تستمر لفترة طويلة.

ت - محاولة البنوك بإلقاء اللوم على القطاعات الأخرى وتبرئة نفسها.

ث - التخبیط غير المسبوق بإلقاء اللائمة على بعضهم بعضاً وعدم وجود جهة تتحمل المسؤولية.

ج - تأثر بنك أمريكا بالأزمة رغم أنه يعد من أكبر وأقوى البنوك.

ح - إلقاء اللوم دون حذر على السياسات المالية وبالأخص على معايير المحاسبة التي هي أصلاً جهات مستقلة غير ربحية لا تسعى إلا للوصول إلى شفافية عالية.

الفصل الأول

الأزمة المالية العالمية (2008)

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد كانت لفقدان رؤوس الأموال الدولية عدت تطوراً تقيماً شاكها في ظل ما يعرف اليوم بالعولمة المالية، فبالمحكمة المتغيرة والثابت، وذلك في إطار العلاقات الاقتصادية، فبعد ما كانت محدودة الانفتاح، أصبحت اليوم مغير مقيدة في انتقال الكماير غبا لأفرادو المؤسسات انتقلها خاصة ما تعلق بعوامل الانتاج.

ونظراً للتزايد السكاني الذي يشهده العالم، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية خاصة تحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة البطالة، وتوفير الخدمات الصحية، والسعي عموماً وراء تحقيق التنمية المستدامة بجميع جوانبها، كان لزاماً علينا الدول لزيادة الاستثمارات وخلق المزيد من الوظائف، بالإضافة إلى الحاجة إلى الضخ قدرها ثل من رؤوس الأموال من مختلف المصادر، وبسبب الاعتقاد بدور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مصادر رؤوس الأموال، إضافة إلى الدور المهم الحيوي الذي قد يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية لاقتصادات الدول المضيفة، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى انتقال التكنولوجيا الحديثة والإل

مما يبرز الحاجة إليهم نظرًا للدول النامية، كما هي الحال في الدول المتقدمة لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع التي تتطلبها خطط التنمية المستدامة المرسومة.

ومن أجل ذلك فإن هذه المزايا، وتحاول العديد من الدول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية دية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطور المناخ للاستثمار فيها.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

تتكئ قاطرة النمو بغض النظر عن مدى ثراء الدول أو فقرها على مقوماتٍ أربع؛ الموارد البشرية «Human Resources» (عرض العمالة، والتعليم، والتنظيم والحوافز)، والموارد الطبيعية «Natural Resources» (من عناصر الأرض، والثروة المعدنية، والوقود، والجودة البيئية)، وتكوين رؤوس الأموال «Capital Accumulation» (المكننة والمصانع، والطرق)، والتكنولوجيا «Technology» (من العلوم، والهندسة، والإدارة، وقطاع الأعمال الحرة)، ويتناول الاقتصاديون العلاقة التي تربط بين المقومات الأربع وفقاً لدالة الإنتاج الإجمالي، والتي تربط بين مجمل الناتج القومي وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا، وتتمثل في العلاقة التالية:

$$Q = AF(K, L, R)$$

حيث تمثل $Q =$ الإنتاج، و K الخدمات الإنتاجية لرأس المال، L عناصر العمالة، و R عناصر الموارد الطبيعية، بينما A تمثل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد، كما أن F تمثل دالة الإنتاج، وكلما ارتفعت عناصر رأس المال أو العمالة أو الموارد، حدث زيادة في الإنتاج، بالتالي فإن لتكوين رأس المال والاستثمار أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول_ مفهوم الاستثمار:

يتطلب الاقتصاد الحديث منظومة واسعة من السلع الرأسمالية «Capital Goods»، ولتحقيق ذلك يتعين على الدول الامتناع عن . أو الحد من . استهلاكها الحالي حتى يتسنى لها تحقيق مدخرات و الحصول بصورة غير مباشرة على إنتاج مثمر في المستقبل، وتبرز هنا عقبة كبيرة، حيث أن الدول الأكثر فقراً تقترب من مستوى الكفاف وتعيش الحد الأدنى من مستوى المعيشة «Hand-To-Mouth Existence»، فإذا كنت فقيراً بالفعل وبالكاد تجد ما تستهلكه، سيصبح من المستحيل عليك أن توفر من هذا المقدار الضئيل من المدخرات أصلاً للحصول على استهلاك أفضل مستقبلاً، ولكن ويفرض أن دولة من تلك الدول الفقيرة قد نجحت في رفع معدل ادخارها على نحو كبير، فحتى إذا تسنى لها تحقيق ذلك، سيستغرق الأمر عقوداً عديدة لتكوين شبكات من الطرق السريعة وأنظمة متطورة من الاتصالات والكمبيوتر ومحطات توليد الكهرباء والسلع الرأسمالية الأخرى التي من شأنها تدعيم أسس هيكل الاقتصاد المنتج والمثمر، وحتى قبل امتلاك أجهزة الكمبيوتر المتطورة يتعين على الدول النامية القيام أولاً بإرساء أسس البنية التحتية وتدعيمها.

أولاً: الاستثمار لغة:

مشتق من ثمر: النَّمْرُ حَمْلُ الشَّجَرِ. وأنواع المال والولد: نَمْرَةُ القَلْبِ، وقيل للولد ثمرة لأن الثمرة ما ينتجه الشجر والولد ينتجه الأب. والثمر: أنواع المال، وجمع النَّمْرِ ثَمَارٌ، وَثَمْرٌ جمع الجمع. وَثَمْرُ الشَّجَرِ: خرج ثمره. وَثَمَرَ الشَّجَرُ وَثَمَرَ: صار فيه الثَّمَرُ، وقيل: الثَّامِرُ الذي بلغ أوان أن يُثْمِرَ. وَالثَّمْرُ: الذي فيه ثَمَرٌ، وقيل ثَمْرٌ مُثْمِرٌ لم يُنْضَجْ، وَثَامِرٌ قد نَضَجَ. (5)

ثانياً: الاستثمار اصطلاحاً:

هناك عدة تعاريف قدمها الاقتصاديون والمفكرون لبيان مفهوم الاستثمار منها:

(5) ابن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، ضبط خالد رشيد القاضي، الطبعة الأولى، بيروت، 1426هـ - 2006

➤ "الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاك حاضرة، وذلك أملاً في الحصول على إشباع رغبة في المستقبل." (6)

➤ "الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال، عموماً قد يكون الاستثمار على شكلٍ مادي أو ملموس أو شكلٍ غير مادي." (7)

➤ "الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء وتكوين أصول قصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر." (8)

➤ الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل

- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع. (9)

وفي حين

يتمثل معدّل الادخار المنخفض معضلة للعديد من الدول النامية، وبالأحرافياً لأقاليمها الأكثر فقراً، حيث تنصّار الحاجة الملحّ فلاستهلاك الحاليمعاً لاستثمار علنا الموارد النادرة، وعادة ما يثبتق عن هذا الوضع استثماراً تفاعلية في الضالة في رأس المال لامن تجالذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية التقدم لاقتصادياً السريع، وإذا ما كانت هنا كالعديد من المعوقات التي تقف حائلاً دون الادخار والمحليتكوين رؤوساً لأموال التلجأ الدول في العادة علنا لاستعانة بالتمويل الأخر جيلمسا عدتها علنتمويل عملية التنمية الاقت

(6) محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999 ص 17

(7) طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 98

(8) حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص 20

(9) اياد رمضان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 13

صادية التي تنشدها، وتتعدد مصادر التمويل التي تعتمد دائماً على اختيار المصدر الذي يحافظ على استمراريتها نموها الاقتصادي والمحافظة على قرارها السيادي الاقتصادي والسياسي، ومن هذا المصداق ما يلي:

1- المساعدات الخارجية External

Aids: وهذا غالباً ما تقود النتائج عكسية، نظراً للتنازلات السياسية التي تقدمها الدول الممنوحة بما يتماشى ومصالح الدول لرأس المال المانحة، بالإضافة إلى أنه في كثير من الأحيان تكون المساعدات الممنوحة من المساعدات المترابطة «Tying-Aids»

حيث تشتترط الجهة المانحة على الجهات المستفيدة أن تستورد من أجلها سلعاً وخدمات من خلال تلك المساعدات، والتي عادة ما تكون هذه العملية منخفضة النوعية وأكثر كلفة وأقل ملائمة لحاجات الجهات الممنوحة مما يعني بالنتيجة انخفاض التنمية الحقيقية للمعونة.

2- القروض الخارجية External Loans: والتي تمثل التزامات خارجية External

«Commitments» على الدولة المستفيدة منها، وتتجسد هذا الالتزامات بتجارية سدادها وسداد ما يسمى بخدمة

الدين «Debt Servicing» والتي تتضمن مدفوعات أصل الدين «Amortization»

ومدفوعات سعر الفائدة «Rate of Interest»

المستحقة ضمنياً بالحدود التي تحددها الطرفان المتعاقدان على القرض، وقد تؤدي هذه القروض والضوابط اقتصاد الدولة المدينة بالافتقار إلى الدائنة بأشكال التبعية الخارجية «Overdependence»

كالتبعية الاقتصادية «Economic Dependence» والتكنولوجية «Technology Dependence»

والتي تترتب عليها أبعاد سياسية خطيرة تتمثل بخضوع الدولة المدينة إلى الشروط السياسية التي تطلبها الجهات الدائنة

نظراً لدرجة قد تمسحوا بالنهج السياسي الذي تتخذه القيادة السياسية في تلك الدولة حتى يصفها البنك الدولي

«أن أزمة الديون نهجاً اقتصادياً صامتة وغير معلنة تهدف إلى عادة الاستعمار»⁽¹⁰⁾.

وفيضو ذلك فقد وجدنا بالبلدان النامية ضالتهما في الاستثمار الأجنبي المباشر

«Foreign Direct Investment»، ف

⁽¹⁰⁾ عرفان تقي الدين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، ط2 عمان، الأردن 1422 هـ - 2002 م، ص 63

"تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكك علباً علينا لاقتصاد المضيف، كالمدفوعات مقارنة بالقرض الخارجية، ولهذا تعتب
ريدلنا جمل القروض الخارجية"⁽¹¹⁾.

المطلب الثاني_ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر «Foreign Direct Investment» ظاهرة حديثة بمصطلحها قديمة
بمفهومها كونها تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث تناولها معظم الاقتصاديين الأوائل باسم
حركة رأس المال ومما يؤكد ذلك هو ما قامت به الشركات الأمريكية من استثمارات في المملكة
المتحدة فقد كانت البداية الفعلية لتدفق تلك الاستثمارات نحو بريطانيا سنة 1852 من قبل شركة
*(Colt) وتبعها في سنة 1867 شركة *(Singer).⁽¹²⁾

أخذت هذه الظاهرة بالتطور في القرن العشرين خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية من خلال
مشروع مارشال Marshall Plan لإعمار ما دمرته الحرب، حيث قامت الولايات المتحدة بشراء الكثير
من الشركات والمعامل الصناعية في الدول الأوروبية واليابان مستغلة الوضع الاقتصادي المتدهور
لتلك البلدان.⁽¹³⁾

كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً عالمياً ملحوظاً وهذا يعود إلى التغيرات الكبيرة والسريعة
في الاقتصاد العالمي ومنها فشل سياسة الإقراض الدولي وظهور أزمة المديونية العالمية «World
Crisis Indebtedness»، ومن ثم بروز الشركات متعددة الجنسية

⁽¹¹⁾أ.د. مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،
ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق 18\5\2010.

* وهي شركة سلاح أمريكية أسست في عام 1836 من قبل Samuel Colt ازدهرت وحقت نجاحاً كبيراً خلال
الحرب الأهلية في أمريكا 1860-1865، كما لعبت دوراً كبيراً في توفير السلاح في هذه
الحرب وفي الحربين العالميتين الأولى والثانية. وموقعها الإلكتروني
<http://www.coltsmfg.com>

نقلاً عن (Colt's Manufacturing Company - Wikipedia, the free encyclopedia.htm)

* شركة أمريكية أسست في عام 1851 متخصصة في إنتاج ماكينات الخياطة وموقعها الإلكتروني
singer.com
نقلاً عن (Singer Corporation - Wikipedia, the free encyclopedia.htm)

⁽¹²⁾سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
جامعة الموصل، 2002 ص269.

⁽¹³⁾شاكر محمد نيايب، ما العولمة، طبعة1، بغداد، 2004، ص 16-17.

«Multi National Corporation» وتعاضم دورها وفرض سيطرتها، وأخيراً انتصار النظام الرأسمالي في حربه الباردة Cold War على النظام الاشتراكي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء المعسكر الاشتراكي ثم انتشار الأفكار الرأسمالية عالمياً من خلال فكرة العولمة.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر «FDI» في القرن التاسع عشر لم يكن مصطلحاً مستقلاً بل كان جزءاً من مصطلح الاستثمار الدولي

«International Investment»، وهذا يدل على أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك العصر يختلف عن مفهومه في هذه الأيام، واستمر كذلك إلى سنة 1930 عندما أطلق الاقتصادي (Herbert Fise) في تلك السنة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر على أسواق الأوراق المالية، أما المصطلح العلمي «FDI» فقد استخدم أول مرة سنة 1938 من قبل (Cleona Le Wiss) وهو ملخص للمصطلح الشائع في اللغة الانجليزية «Foreign Direct Investment». (14)

مما سبق نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان جزءاً من مصطلح الاستثمار الدولي، وأن هناك خطأً بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI) ويعود الفضل في التمييز بين النوعين إلى عمل (Arthur Boomfield) سنة 1968 إذ أعتمد المعيار الرقابي للتمييز بينهما وأصبح المفهوم الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر ينطلق من مسألة الرقابة المباشرة من قبل الشركة على أعمالها في الخارج. (15)

كذلك جرت العديد من الدراسات في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين لتحديد المفهومين بشكل دقيق واعتمدت تلك الدراسات معيار التوظيف للأموال الأجنبية والفنوات التي تعمل بها للتمييز بين المفهومين. (16)

(14) سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، مصدر سابق، ص 245-247.

(15) سرمد كوكب الجميل، المصدر السابق. ص 248-249.

(16) جيل برتان، الاستثمار الدولي ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، بيروت 1970. ص 7-10.

بعد هذه المسيرة التاريخية المختصرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض المنظمات الدولية.

تعريف صندوق النقد الدولي: "يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، على أنه (الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم «شركة أو مؤسسة أو مصرف» في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح «المستثمر المباشر» وإلى المؤسسة باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر»، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجو علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة)".⁽¹⁷⁾

تعريف البنك الدولي: يسمى الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً بالتدفق الرأسمالي وهو في الواقع مجموعة رؤوس أموال، تجارة، تكنولوجيا، ومهارات إدارية، وبصورة متزايدة فإن هذا الاستثمار يجعل عملية عولمة الإنتاج عملية سهلة، ويفصل عمليات الإنتاج ويصنفها في دول مختلفة طبقاً للميزة النسبية.⁽¹⁸⁾

تعريف منظمة التجارة العالمية: الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما يسمى البلد الأم «Home Country» بامتلاك أصول أو موجودات ثابتة في بلد آخر يسمى البلد المستقبل «Host Country» مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل.⁽¹⁹⁾

⁽¹⁷⁾أ.د. مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سابق.

⁽¹⁸⁾تقرير البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ترجمة سيد عبد الخالق، فتحي رمضان، مركز المعلومات، الشرق الأوسط، آذار 1999، ص220.

⁽¹⁹⁾دايفيدوايلس. التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998، طبعة أولى، ص74.

تتفق التعاريف السابقة في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل:

- إنشاء المشروع من طرف المستثمر الأجنبي.
- المشاركة بـ10% أو أكثر في رأس المال المشروع من طرف المستثمر الأجنبي.
- نقل التكنولوجيا والآلات والمعرفة للبلد المضيف.
- إعادة استثمار أرباح القروض التي تقدمها الشركة الأم لفروعها.

إذاً فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل استثماراً طويل الأجل في أصول استثمارية أو إنتاجية، تتميز بنفوذ مباشر لصاحبه من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع ويحدد الحد الأدنى لهذه الملكية بنسبة (10%) والحد الأعلى يصل أحياناً إلى (50%) وأن هذه النسبة تختلف بين حديها الأدنى والأعلى حسب السياسة الاقتصادية للبلد وقوانين الاستثمار لديه، فمثلاً حُددت النسبة (10%) في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان و (25%) في ألمانيا، أما إذا كانت المشاريع متساوية الملكية فتدعى المشاريع المشتركة. وخلاصة القول أنه لا بد من توفر عنصرين في الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

أ - الملكية «Ownership» ويمكن أن تكون ملكية المستثمر الأجنبي لجزءاً أو كل الاستثمارات في مشروع معين.

ب الإدارة «Management» ويمكن أن يمتلك المستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم أو المشاركة في إدارة المشروع مع مستثمر محلي في حالة الاستثمار المشترك، ويستطيع المستثمر الأجنبي تحويل رأس المال والتكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية والتسويقية إلى الدول المضيفة مما يؤدي إلى استقرار تلك الاستثمارات لفترة طويلة.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر «Foreign Portfolio Investment» (أو «Foreign Indirect Investment») فلا يتضمن الملكية والإدارة، وإنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي «Financial Capital» مثل شراء الأسهم والسندات الخاصة أو سندات الدولة في

الأسواق المالية دون قصد ممارسة إشرافها، وهي لا تخضع لسيطرة الدولة المصدرة لتلك الاستثمارات.⁽²⁰⁾

ومن هذا الطرح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يعتقد أنها أكثر ارتباطاً بين الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن المعنى التقليدي والضيق للشركات متعددة الجنسيات هو قصرها على الأنشطة المرتبطة بملكية أصول ثابتة في الخارج، أو علناً وجه التحديد، الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مؤشراً أساسياً لقياس عليه انتعاشاً وانكماشاً للنشاط الدولي للشركات متعددة الجنسيات، وهناك ثلاثة مكونات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي :

أ- رأس المال السهمي (رأس مال حقوق الملكية) «Equity Capital»

: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمها المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصصهم ومشروع في بلد آخر غير بلدها الأصلي، ولأغراضاً إحصائية يعرف صندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر الاستثمار الأجنبي بأنه " مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس المال للشركة المساهمة أو ما يساويها بهذا النسبة في الشركة غير المساهمة." وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالكا الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع

ب- الأرباح المعادة استثمارها «Earnings Reinvested»

: وتشمل على حصة المستثمر الأجنبي من الأرباح غير الموزعة والتي تكون محسوبة على أساس مشاركتها السهمية، وهذه الأرباح غير الموزعة تحتجزها الشركة من أجل إعادة استثمارها في البلاد المضيفة نفسها، وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

ت- القروض داخل الشركة «Loans Intra-Company»

: وتتضمن هذه الفئة معاملات الدين داخل الشركة وتعزى إليها الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول والشركات الأخرى

⁽²⁰⁾ محمد مطرود السميان، قياس الأثر الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة

دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، 2008، ص21

(منغير البلد المضيف)، فضلاً عن اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين
(غالباً بين الشركة متعددة الجنسية والفروع التابعة لها)⁽²¹⁾

المطلب الثالث_ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قسمين، حيث تنحصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جذب
أشدة الدولة مادوناً خرياً ما نتيجة لعوامل الجذب
«Attractive Factors» الراجعة للدولة والمضيئة، أو لعوامل راجعة للدولة
الأمراض الاستراتيجية للشركات القائمة بالاستثمار (عوامل طاردة «Expelling Factors»).

أولاً: عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة:

تتمثل عوامل الجذب «Attractive Factors» المتعلقة بالدولة المضيفة في العناصر الآتية⁽²²⁾:

- أ - **العوامل الاقتصادية:** من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدل النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل
الجهاز المصرفي، وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبيرة في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات
وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعاً مرغوباً من قبل المستثمرين.
- ب **توفر الموارد:** فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول، الغاز، المياه، المناخ)، وقد تكون بشرية
(ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضاً جودته وكفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية
(مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض).
- ج **التشريعات الضريبية:** هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكاننا لنتائج متضاربة، فبعض الد
راسات وجدت أن الإعفاءات الضريبية أثراً إيجابياً لجذب الاستثمار بينما انتهت البعض الآخر بالنأي أن الإعفاءات الضريبية
تكون نموثة إيجابياً إذا كاننا لعوامل الأخرى متوافرة، وهناكنا لدراسات مننر بأننا لشركات متعددة الجنسية

⁽²¹⁾د. هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصيني نموذجاً، مجلة بين الحكمة،
دراسات اقتصادية، العدد الثاني، بغداد 2002، ص 15

⁽²²⁾ عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و
جنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة 2007 ص 97- 107

«Multinational

Enterprises» تفضل بشدة تسعراً معقولاً وثابتاً من الأضرار التي يتسببها إعداء خطة مالية طويلة المدد علينا عفاة
ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها.⁽²³⁾

وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عداة في صورة عفاة أو تخفيض في الضريبة، قصيراً أو طوي
لالأجل، وتأخذ هذه الحوافز عداة في صورة عفاة اضرار ضريبية وتسهيلات تقنيا لإجراء اناالجمركية المرتبطة بالواردات
كالأصول لرأس المال والمواد الخام مستلزماً لإنتاج، أو عفاة المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجل
نبيطرفا فيها من الأضرار علينا لأربا حبعد انطلاقة مرحلة التشغيل علن وجهها لخصوص، كما قد تأخذ هذه الحوافز
صورة تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالما والكهرباء، كما قد يستفيد المستثمر الأجنبي من
عفاة عناالصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاقة مرحلة التشغيل
(24).

د - البنية الأساسية:

مثالاً لاتصال المواصلاات البنية التحتية، فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار نظراً
لأنها ستؤدي إلى التحميلات للشركات لتلك الأفعال أكثر وهو ما يتعارض مع استراتيجية الشركات.

هـ - حجم السوق والطلب على السلعة في الدولة المضيفة:

فكلما زاد حجم الطلب وحجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقاً أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة
للاستثمار الذي يهدف إلى الخدمة السوق المحلي.

و - وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية:

حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل:

النافتا «North American Free Trade Agreement» NAFTA والاتحاد الأوروبي EC

«European Community» والأوبك «Organization of Petroleum Exporting

Countries» OPEC أن تأثير هذه الاتحادات شديداً إيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ز - وضع الرأي العام داخلينا للاستثمار الأجنبي المباشر:

إذا كان الرأي العام داخلينا هضلاً للاستثمار

الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيراً قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.

⁽²³⁾ غي فيفرمان، تيسير الاستثمار الأجنبي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29 العدد 1 آذار 1992 ص 47

⁽²⁴⁾ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية،

ح النظامات التجارية للدولة المضيفة: إذا ما قامتا الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية، فإن الشركة ال دولية ستفكر كثيراً قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار .

ط أسعار الصرف: يزداد نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة نسبياً بالمقارن بعملة الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة وتوصل «أوراتا» إلى أن تخفيض قيمة عملة الدولة المضيفة يؤثر إيجابياً على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الإنتاج والاستثمار إذا ما قورنت بالتكاليف في الدولة الأم مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر .

ي العوامل السياسية والاجتماعية:

على الرغم من أن الدلائل العلمية غير حاسمة في هذا الشأن، إلا أنها كما عموماً حتمية العوامل السياسية والاجتماعية في القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأس مالها وخبرتها إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فبالرأس المال الأجنبي يبحث طبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقيم الاستثمار في ظل أوضاع سوداها الأزمات، أما العوامل الاجتماعية فتعكس لدرجة المستهالكين في بلاد ما من تنافس المنتج الوطني على غيره. (25)

ك الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة والمحددة لاتجاهاته ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً للاستثمار لابد من توفره على قانون نموحد للاستثمار واضح، متمسك، شفاف ويتوافق مع التنظيمات الدولية، وكذلك وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أخطار معينة من المخاطر مثل:

التأميم، المصادرة، فرض الحراسة ونزع الملكية فضلاً عن أهمية وجود قانون لحماية الملكية الفكرية»

Intellectual

Property» بالإضافة إلى توفير هيكل ونظام مفضلي مستقلاً قدر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تن

شأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

(25) دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية،

ل - الحوافز الحكومية غير الضريبية: إذا كانتا لنتائج متناقضة بشأن الحوافز الضريبية فإن الحوافز غير الضريبية تم ثلاثيسير اتعدا الإنشاء وتخفيض البير وقراطية كذلك كيؤثرا لإيجابعلنا المناخا لاستثماري .

م - نقل الأرباح والتحويلات:

تنحاز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول التي تسمح بتحويلات الأرباح حور رؤوسا لأموال الأجور والمرتبنا نالبا الدولة الأمعفر ضرائب أقل، كما يجبا ن تكونا الحكوما تمستعدا لتحويلات العملة وفعالأسعار السائد .

ن - التقارب الجغرافي والثقافي والتاريخي: تتجه الكثير من البلدان إلى الاستثمار في البلدان القريبة جغرافياً وثقافياً لتسهيل ة الاتصال والتواصل وانخفاض تكاليف النقل كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية فيدولاً أمريكا اللاتينية وكذلك الحال بالنسبة لليابان ودول جنوب شرق آسيا، كما يلعب عامل الترابط التاريخي بين الدول و رأيتوجيها لاستثماراتا لأجنبية المباشرة مثل البينا الدول المتقدمة ومستعمراتها قديماً. (26)

بالإضافة إلى ذلك هذا المحدد اتمكنا إضافة درجة تفتح المجتمع المدني فيا الدول المضيفة علنا الثقافات الأجنبية والمستويات بال علمي، وهيكلا عوامليكمنا نؤثر بالسلباً وإيجابعلنا ستقطابا لاستثمارة الأجنبية المباشرة.

ثانياً: العوامل المتعلقة بالدولة الأمواستراتيجية الشركة المستثمرة (عوامل طاردة)

إضافة إلى العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة كانت هناك عوامل يمكن تسميتها طاردة Expelling
«Factors» ترجع إلى الدولة الأمواستراتيجية الشركات الدولية وهي:

أ - الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراقات أكبر للأسواق الأجنبية القائمة: ولقد وجد أن التكامل الاقتصادي مثل سواق الأوروية المشتركة من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبية المباشرة، كما قد يسهل على المستثمر الأجنبي الوصول إلى استفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة ومهارات عالية لسد الاحتياج إلى إقليمية والمحلية، وفي عادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيار الترخيص بهدف رفع درجة الاستجابة لأوامر الشراء وزيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.

(26) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية، دراسة مقارنة

ب **تعظيم الأرباح:** حيث إن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرت والمضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيهها لاستثمار مرتبعا للميزة النسبية التي تتوفر في الدولة المضيفة.

ج **تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار:** ومنها الرسوم العالية على الواردات وفرض رسوم جديدة على يها من أجل مكافحة الإغراق Dumping، ومن ضمنها الحوافز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضا نظام (قواعد المنشأ)

د **طبيعة بعض أنواع الصناعات التيقوم بها بعض الشركات كالصناعات التكنولوجية التي يمكن للشركات استغلالها من قبلها من مزايا تقنية وإنتاجية في الأسواق العالمية، أو فيما جال الصناعات التكنولوجية العالية في مجال البحث والتطوير، وفي المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر، مما يتطلب التواجد في الأسواق العالمية الرئيسية.** (27)

هـ **التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوقا اقتصادية واحدة:**

رأس المال لأجنبييها ولقدرا لإمكانات توزيع استثماراتها في دول وأسواق مختلفة لكي يحميها من انعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، ويلمس ذلك بوضوح في اتجاهها غلبت شركات الاستثمار التجاري الكبيرين حواشياً وفرو عليها في دول أخرى نامية أو غير نامية.

و **السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج جبا اعتباراً لهذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى افتتاح أسواق جديدة أمامها وزياد دة حجم تجارتها الدولية وتأمن حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايتها إلى تحسين وضعها لاقتصادها بزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية. (28)

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من محددات تتورد أيضاً وجود علاقة إيجابية بين حجم الاستثمارات المباشرة والعلاقة بين كل من الدول والمواد المضيفة، وكذلك طبيعة النشاط الذي تزاولها الشركة الأجنبية وعلاقتها بوجهة نحو الاستثمار.

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

(27) بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1970-200م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، عام 2004 ص 27.

(28) دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات والضمانات القانونية، مرجع سابق، ص 76-79

لتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب التعرف أولاً على أنواعه وأشكاله والمزايا التي يحملها كل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف وللمستثمر، بعد ذلك تقييم الاستثمار الأجنبي بشكل عام.

المطلب الأول - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً متعددة وفيما يلي عرض لأهم وأبرز تلك الأشكال:

1 - **الاستثمار المشترك:** ويمثل الاستثمار المشترك « Joint Venture » مشاركة بين طرفين أو أكثر من دول مختلفة للاستثمار في مشروعات معينة حيث تتم المشاركة بالإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... الخ بالإضافة إلى رأس المال أو قد تكون الشراكة منصباً على حصة في رأس المال أو حصة في الإدارة أو الخبرة... الخ.

وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:

- أ - الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- ب - أن الطرفين يكونان شخصيات معنوية تابعة للقطاع العام والخاص.
- ج - أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قديماً بالتحويل لهذه الشركات إلى شركات استثمارية مشتركة.
- د - ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي والوطني حصة في رأس المال فالمشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات والمعرفة التسويقية أو تقديم السوق.
- هـ - أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحقيقي المشاركة في إدارة المشروع⁽¹⁾.

(1) EjKoid. International Business Enterprise Prentis – Hall Inc London 1968 p. 200.

إن الاستثمار الأجنبي المشترك له بعض العيوب والآثار السلبية على الدول المضيفة على الرغم مما يحققه من مزايا لتلك الدول، وكذلك الحال بالنسبة للمستثمر الأجنبي؛ إذ على الرغم من نفور عدد كبير من الشركات من هذا النوع فإنه يحقق لها بعض المزايا وخصوصاً لتلك الشركات ذات الحجم الصغير أو الخبرة الضعيفة والامكانية المحدودة، أهم تلك المزايا والعيوب لكلا الطرفين هي:

أ - فيما يخص المستثمر الأجنبي.

- يكون الاستثمار المشترك طريقاً أو وسيلة إقناع للدول المضيفة الراضة للاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل بأهمية ذلك النوع من الاستثمار.
- يساعد على تقليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية Bureaucracy وكذلك الابتعاد عن مخاطر التأميم أو المصادرة خصوصاً إذا كان الطرف الوطني حكومياً.
- يساعد الطرف الأجنبي بالحصول على القروض المحلية والموارد الخام والطاقة اللازمة للمشروع.
- إن الشراكة مع الطرف الوطني يسهل للطرف الأجنبي حل المشاكل المتعلقة باللغة والعلاقات الإنسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تواجه الأنشطة الوظيفية للمشروع.⁽²⁹⁾

أما بالنسبة للعيوب فأهمها:

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين المشتركين بالاستثمار فالطرف الوطني قد تكون له مصالح أو مطالب معينة تختلف عن مصالح الطرف الأجنبي وهذا التعارض في المصالح قد يؤدي إلى تلوؤ العمل.
- عدم توفر طرف وطني كفوء قادر على المشاركة الفعالة في هذا الأسلوب الاستثماري، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية، حيث تكون إمكانياتها محدودة مما يؤدي إلى صغر حجم المشاريع المقامة وقلة عددها.

⁽²⁹⁾عبدالسلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الجزء الرابع والخامس.

ب - فيما يخص البلد المضيف:

- تعد صيغة الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي قبولاً لدى الدول المضيفة، لأنه إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته قد يسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول المضيفة وخاصة النامية منها من استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر تلك الأهداف هي (زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، التطور التكنولوجي، خلق فرص جديدة للعمل، واكتساب الخبرات الإدارية والفنية والتسويقية) ، فضلاً عن ما يحققه ذلك النوع من تخفيض درجة التحكم الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

أما عيوب هذا النوع من الاستثمار:

- صغر حجم المشاريع المشتركة مما يؤدي إلى عدم نقل التكنولوجيا الحديثة بحجم كبير فضلاً عن مخاوف المستثمر الأجنبي من كشف أسرار الإنتاجية التكنولوجية والإدارية تمنعه من إنشاء مشروع بحجم كبير أو بشكل متطور مع الطرف الوطني.
- يتوقف تحقيق المنافع من الاستثمار المشترك على مدى توفر الطرف الوطني الكفاء ذي القدرة المالية والفنية والإدارية الجيدة وهذا لا يتوفر في الدول النامية.⁽³⁰⁾

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي:

تعد الاستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي «Wholly-Owned FDI» من أكثر الأشكال أهمية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات وأكثرها تفضيلاً، لأنه يوفر الحرية الكاملة لتلك الشركات في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وكذلك يسمح بوضع مراقبة قصوى على العمل في ذلك النشاط كما يمكن تلك الشركات من إجراء التوسعات التي ترغب بها حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء فروع لها في الدول المضيفة تعمل في أي مجال من مجالات النشاط الإنتاجي أو الخدمي، وتتم العملية الاستثمارية في هذا الشكل بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي دون تدخل الدول المضيفة ابتداء من دراسة الجدوى الفنية

(30) عبدالسلام أبو قحف، مصدر سابق، ص 36-37.

والاقتصادية للمشروع مروراً بالأعمال الهندسية وإحضار الخبراء والفنيين والإداريين ومن ثم إحضار المعدات والآلات وانتهاءً بإنجاز المشروع والبدء بعملية الإنتاج ثم التسويق.⁽³¹⁾

وأول طريق تسلكه الشركات متعددة الجنسية في حالة الملكية الكاملة للمشروع هو البحث عن مشروع محلي قائم لشرائه والاستحواذ عليه، وخصوصاً إذا كان هذا المشروع يتمتع بمميزات تكنولوجية كبيرة إضافة إلى إمكانية التسويق وفرص الربح العالية لذلك المشروع، إن الشركات التي تميل إلى فكرة الاستحواذ هي الشركات التي تعمل في الصناعات التحويلية كثيفة الآلات إذ يجنبها هذا الأسلوب المشاكل المتصلة بإنشاء عمليات جديدة كما يورثها مركزاً تسويقياً قائماً بالفعل، وكذلك يمكنها هذا الأسلوب من القضاء على منافسيها المحليين وإبعادهم عن ميدان الصناعة والسوق من خلال امتلاك أصولهم الإنتاجية.⁽³²⁾

إذا كان هذا الشكل هو المفضل لدى المستثمرين الأجانب، ففي المقابل نجد أن الدول المضيفة وخصوصاً النامية تتردد كثيراً بل ترفض في معظم الأحيان التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل خوفاً من التبعية الاقتصادية «Economic Dependence» وسيطرة الشركات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية المهمة وكذلك احتكار الأسواق في الدول النامية.⁽³³⁾

إن المخاوف التي كانت تسيطر على الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر بصيغة التملك الكامل، قد تلاشت في ظل التطورات العالمية التي شهدتها العقدان الأخيران من القرن العشرين وأخذت هذه الدول تتسابق وتتنافس فيما بينها من أجل جذب هذا الشكل من الاستثمار مقدمة كافة التسهيلات والحوافز المالية والتشريعات القانونية التي توفر البيئة الاستثمارية الملائمة للمستثمر الأجنبي.

يعود تغير موقف الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل إلى عدم وجود دلائل علمية كافية لتأييد هذه المخاوف، كذلك فإن تلك الدول وبعدها جربت الحوافز والتسهيلات كافة لجذب

⁽³¹⁾المصدر السابق، ص32.

⁽³²⁾دايفيدوايلس. التنمية الصناعية المستدامة ودور الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1998، طبعة أولى ص 79-82.

⁽³³⁾جون أولمانسييرو، سياسات العلاقات الاقتصادية، ترجمة خالد قاسم، الأردن 1987، ص114.

الاستثمار الأجنبي المباشر لم تجد أنجح من ورقة التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للاستثمار.⁽³⁴⁾

لذلك سعت أغلب الدول النامية ومنها دول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) وكذلك دول أمريكا اللاتينية (البرازيل، المكسيك وغيرها) ودول من إفريقيا أيضاً، إلى منح فرص للشركات متعددة الجنسية بالتملك الكامل لفروعها الاستثمارية كوسيلة لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁽³⁵⁾

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق عدداً من المزايا للمستثمر الأجنبي وكذلك للبلد المضيف وله أيضاً بعض العيوب ويمكن إيجاز تلك المزايا والعيوب بالنسبة للطرفين على النحو الآتي:

أ - من وجهة نظر المستثمر الأجنبي⁽³⁶⁾

- يحقق الحرية الكاملة في إدارة النشاط الإنتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها التي أصبحت أكثر أهمية لدى معظم المستثمرين إذا ما قورنت بلبي نوع من الحوافز والضمانات التي تقدمها الدول المضيفة.
- كبر حجم الأرباح المتوقعة والناجمة من انخفاض كلف مدخلات عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

أما فيما يخص العيوب : فتتمثل بالأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة وكذلك التصفية الإجبارية أو التدمير الناجم من عدم الاستقرار السياسي والتي تعد من أهم العوامل التي تثير قلق الشركات العاملة في الدول النامية، خصوصاً إذا كانت الاستثمارات تقع في إطار الأنشطة والصناعات الاستراتيجية (مثل صناعة البترول).

⁽³⁴⁾ عبدالسلام أبو قحف، مصدر سابق، ص 31-32.

⁽³⁵⁾ محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2000، ص 65-67.

⁽³⁶⁾ عبدالسلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مصدر سابق، ص 34-35.

ب - من وجهة البلد المضيف

إن الحجم الكبير الذي تمتاز به المشروعات المملوكة بالكامل يحقق بعض المزايا للدول المضيفة منها⁽³⁷⁾:

- زيادة حجم رؤوس الموال الأجنبية المتدفقة للبلد المضيف.
- فضلاً عن إشباع حاجة السوق المحلية من السلع والخدمات ف إن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وكذلك تقليل الواردات.
- مع افتراض وجود جهاز وطني يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، فإلى هذا النوع من الاستثمار يسهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي لتلك الدول.
- خلق فرص أكبر للعمالة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء في المراحل الأولية لتشييد المشروع أو في مراحل التشغيل النهائية.

أما من ناحية العيوب : فإلى أكثر ما تخشاه الدول النامية المضيفة من الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل هو تعميق حالة التبعية الاقتصادية وكذلك الاحتكار الاقتصادي الذي يمكن أن تمارسه الشركات متعددة الجنسية.

3- الشركات المتعددة الجنسية: "وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بالشركات عابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.⁽³⁸⁾

(37) المصدر السابق، ص 32-33.

وهناك العديد من الأنماط لشركات متعددة الجنسيات، مثل النمط المركزي

«Ethnocentric Enterprise»

يصف الشركات متعددة الجنسيات بأنها وحيدة الجنسية، أي وطنية في الأساس ولكنها تملك فروعاً في دول أخرى، ويتمرس سياساتها واتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي، أي في الدولة الأم، وهناك النمط المركزي

«Polycentric

Enterprise» والذي يتصف بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات اتحررية التصرف في جميع فروع والشركة في الخارج، وف

ي هذا النمط يمكن أن تتعدد الجنسيات المالكة للشركة، أما النمط الجغرافي

«Geocentric Enterprise» فيتميز بالتكامل وانتشار الجغرافيا في ممارسة الأنشطة والعمليات تعلمستو بالعالم، حيث تتصف الشركات بتكبير

الحجم وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية.

وتتم الشركات متعددة الجنسيات إما من خلال ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي

Wholly Owned Enterprise في الشركات الوطنية، أو من خلال الشراكة

Joint Venture بين مستثمر أجنبي ومستثمر وطنياً ومن خلال عقود الامتياز Franchise.⁽³⁹⁾

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات «Multi-National Corporation» أو الشركات عابرة القوميات

«Trans National Corporation» بمجموعة من الخصائص:

1 - كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.

2 - تنوع المنتجات.

3 - الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات.

4 - التفوق التكنولوجي.

5 - هيمنتها على الاقتصاد.

⁽³⁸⁾ أ.د. مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سابق

⁽³⁹⁾ أ. حسان الخضرم، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد

6 قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعتبر من الشركات المتعددة الجنسيات.

7 قرارات التخطيط والاستثمار والانتاج والتسويق والتسعير تتخذ من قبل الشركة الأم.

8 القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة.

رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لسيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.⁽⁴⁰⁾

⁴ - **مشروعات التجميع:** تأخذ مشروعات التجميع «Assembly Operations» شكل الاتفاقيات

بين الطرفين الأجنبي والمحلي يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للاستثمار بمكونات أو مواد أولية أو متوسطة أو أجزاء من منتج معين يتم تجميعه في الدول المستقبلة محلياً ليصبح منتجاً نهائياً، وهناك أيضاً مزايا إيجابية لهذا النوع من الاستثمار حيث تستورد الخبرة والمهارة في حقول متعددة في العملية الإنتاجية وبعدها (كالخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة .. الخ)، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو ألا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار مشابه لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.⁽⁴¹⁾

⁽⁴⁰⁾ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء،

⁽⁴¹⁾ Foreign direct investment development policies in the Arab countries, ALASRAG, HUSSIEN, MPRA paper No. 2230, 07. November 2007. Online at <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/2230/>

5 الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة (42): تختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة

«Free Zones» من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير
«Export Processing Zones (Epzs)»، ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة
«Special Economic Zones» كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا
الحديثة، وبرغم اختلاف الأشكال التي تأخذها هذه المناطق إلا أن جميعها تشترك في عدم
فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها مستوردة من الخارج.
يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية كون
التصدير يدر أرباح بعملة أجنبية تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل بالإضافة إلى خلق
فرص عمل محلية، ونقل تكنولوجيا حديثة، وتطوير الكوادر الإدارية والفنية المحلية.
ويتم خلق البيئة أو المناخ الاستثماري الجيد في المناطق الحرة بتقديم تسهيلات وحوافز
مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى في الدولة المضيفة، ومن أهم تلك الحوافز
والتسهيلات.

أ - لا تفرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة تصدر للخارج.
ب - إعفاء دخل الشركات من الضرائب.

ت - النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة.

ث - تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع.

ج - حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة.

ح - حرية المشاريع الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة ببيعاً كيميائياً من المنتجات تقيماً سواها للتصدير الخارجية أو الأ
سواها المحلية.

(42) المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة وتحتسب ادتها وتقع خارج المنطقة الجمركية، تعدمو قعاً لممارسة أنشطة اقتصادية متنوعة عقيم
جالا لتجارة والصناعة والخدمات، وتصدر الدولة قوانين وانظمة خاصة بهذه المناطق تعطيها بعضاً لاستثناءات من القيود والاجراءات المطبق
تداخلا لبلد علنا لانشطة المشابهة لنشاطها، وغالباً ما تحدد أغراض هذا المناطق بالتصدير بصفة أساسية.
(سطام الجناي، تطور مفهوم المناطق الحرة وأفاقها في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثالث، بيت الحكمة، بغداد
2000، ص 70.)

خ انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها عادة ما تقع في نقاط المواصلات المهمة ولا سيما الموانئ القريبة من أسواق الاستهلاك.

إن الدولة المضيفة عندما تنشأ المناطق الحرة وتسعى لجذب الاستثمار الأجنبي إليها فإنها تفعل ذلك كما يمكن أن يحقها الاستثمار الأجنبي في تلك المناطق من نتائج إيجابية قيمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي هذا الاستثمار لتطوير البنية التحتية من موانئ ومرافئ مطارات وجسور وطرق وكذلك تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والخدمات في تلك المناطق، فضلاً عن استغلال الأمتل للموارد الطبيعية والاقتصادية الموجودة في هذه المناطق لاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة خلقاً لرابطينا القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك بسبب حاجة هذه القطاعات لبعضها البعض في مجال النشاط الإنتاجي والخدمي.

أما في ميدان التنمية الاجتماعية، فإن الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة يؤدي لتطوير مهاراتها لتوخر إتقاناً لأيديها العاملة لما ينشئهم مراكز للتدريب والتأهيل وكذلك التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في الأنشطة الإنتاجية التي تساعد على تطوير الخبرات والمهارات ولا سيما في الصناعات الإلكترونية.

يتضح مما تقدم أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة أي كما نمت هوسوا صناعاتاً وتجارياً أو أخذ مياً فإنها لا يعدو كونها عملية لتبادل المنافع الاقتصادية بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف، فالمستثمر الذي يجد في بلد ما مناخاً استثمارياً ملائماً فإنها لا يخطر حاله في ذلك البلد لتحقيق ما يصبو إليه من ربح في الوقت نفسه فإن حكومة ذلك البلد وإن كانت تقدم امتيازات وتسهيلات للمستثمر الأجنبي فإنها تفعل ذلك لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية من خلال استثمار الأموال الوافدة والاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة والخبرات الفنية التي ترافق الاستثمار الأجنبي ولا سيما المباشر.

لذلك فقد عمدت العديد من الدول إلى تشجيع هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ولا سيما دول جنوب شرق آسيا، وكانت كوريا الجنوبية من أوائل الدول الآسيوية التي أصدرت تشريعات توفرت تسهيلات تشجيعاً لتدفق الاستثمار

لأجنبي مباشر بالمناطق الحرة، وقد جنتنثام ذلك، حيث ازداد حجم التدفقات الاستثمارية إليها مما أسهم في تطوير الصناعات التحويلية والإلكترونية فيها ومن ثم فإنها حققت نمواً جيداً في اقتصادها.⁽⁴³⁾ وهناك أشكال للاستثمار الأجنبي تعد متداخلة من حيث كونها استثماراً مباشراً أو غير مباشر ويمكن عدها من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب احتوائها على عملية تحويل موارد مادية أو بشرية وتكنولوجية، وهذه الأشكال هي:

➤ التراخيص (الامتياز):

وهو اتفاق أو عقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح لمستثمر وطني (عام أو خاص) بالدولة المضيفة، باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مادي، وهذا الأسلوب يساعد المستثمر الأجنبي على نقل أساليبه في الإنتاج ومنتجاته إلى أسواق جديدة دون الحاجة إلى إنفاق استثماري. وهناك حالات مختلفة من التراخيص منها التراخيص بالضرورة والتي يكون المستثمر الأجنبي مرغماً عليها، لأن البلد المضيف لا يسمح بطريقة أخرى لدخول المستثمر الأجنبي، وهناك التراخيص بالاختيار ويحدث هذا في الحالات التي يفضل فيها المستثمر الأجنبي أسلوب التراخيص للوصول إلى الأسواق الدولية بالرغم من توافر فرص الاستثمار المباشر بأشكاله المختلفة، ويعود ذلك إلى عدم توفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار، أو ضعف المقدرة والخبرة التسويقية بسوق البلد المضيف⁽⁴⁴⁾.

➤ عمليات تسليم المفتاح باليد:

وتتم بشكل عقد أو اتفاق «Turn-Key Contract» بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف، حين يقوم المستثمر الأجنبي بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، ثم يتم تسليم المشروع إلى البلد المضيف ويقوم البلد المضيف بدفع أتعاب المستثمر الأجنبي مقابل تقديمه التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله

⁽⁴³⁾سلطان سليم، دور المناطق الحرة في تطوير الاقتصاديات العربية. ورقة عمل مقدمة الى ندوة دور المناطق الحرة، بغداد 1999. ص 3-6.

⁽⁴⁴⁾D. B. Zenoff, International Business Management: Text and Cases New York. themacmillan, 1971, pp. 77-95.

وصيانتته وإدارته وكذلك يتحمل البلد المضيف تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات مضافاً إليها تكاليف النقل وبناء القواعد للمستثمر الأجنبي⁽⁴⁵⁾.

➤ عقود التصنيع وعقود الإدارة:

أ - **عقود التصنيع:** عبارة عن اتفاق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي يتم بموجبه قيام المستثمر المحلي نيابة عن المستثمر الأجنبي بتصنيع و إنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة وهذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع و أنشطته المختلفة.⁽⁴⁶⁾

ب **عقود الإدارة:** فهي اتفاقيات بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف أيضاً، يقوم على أساسها المستثمر الأجنبي بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة بالأرباح.⁽⁴⁷⁾

➤ التعاقد من الباطن:

يتمثل بعقد اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين، بموجبها يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير المكونات الأساسية الخاصة بسلعة ما إلى الطرف الآخر (الطرف الأصيل) والذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية، وقد يقوم الأصيل بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم المقاول بعد ذلك بتوريدها للأصيل.⁽⁴⁸⁾

➤ عقود الوكالة:

⁽⁴⁵⁾R. D. Robinson, International Management, London, HoitRinhort& Winston 1967, p. 166.

⁽⁴⁶⁾عبدالسلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مصدر سابق. ص48

⁽⁴⁷⁾ L. S Walsh, International Marketing, plyMouth, M&E Hand Books LTD 1983 p. 77.

⁽⁴⁸⁾عبدالسلام أبو قحف، المصدر سابق، ص53.

وهي من الأشكال التي تظهر في مجال التجارة ، وتتمثل بعقد اتفاق بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف يقوم بموجبه أحد الطرفين بتوظيف طرف آخر يسمى الوكيل لتسهيل إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات المستثمر الأجنبي إلى طرف ثالث هو المستهلك النهائي.⁽⁴⁹⁾

➤ استثمارات الموزعين:

الموزع هو عميل يقوم بالشراء مباشرة من المستثمر الأجنبي لإعادة البيع لحسابه الخاص وقد تقوم الشركة أو المستثمر الأجنبي بمنح امتياز لموزع ما، ويكون الموزع المستورد الوحيد في سوق معين لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية، والموزع يتمتع بحرية اتخاذ قرارات البيع سواء قام بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو للمستهلك.⁽⁵⁰⁾

المطلب الثاني_مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه:

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوفر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات، كما أن هناك جملة من الأعباء التي يمكن أن تحملها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا لم يكن لحكومة الدولة المضيفة قدرة على التفاوض والتحكم في توجيه هذه الاستثمارات بما يخدم مصالحها الوطنية وليس خدمة فئة محدودة من المجتمع.

ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه فيما يلي:

1 تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

⁽⁴⁹⁾ L. S Walsh, op. cit, p. 64.

⁽⁵⁰⁾ J. M. Livingstone, The International Enterprise, London, ABP 1974, p. 27.

ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

2 إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

ولكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسية لهذه الشركات والموجودة بالدول المتقدمة وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل لا مركزي، علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلاد النامية، وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدي إلى تشتت المعامل والمختبرات البحثية وبالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.

3 قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالموصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية «Capital Intensity» والتي قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلاد النامية ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية إلا في حالات قليلة.

4 قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية، مما يدفع الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية، إلا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية المنافسة لها في السوق المحلي وحدوث أوضاع احتكارية للشركات متعددة الجنسية.

5 إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلية في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصةً عندما يكون من الضروري تقديم معلومات واستخدام تلك المنتجات إلى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين.

ومع ذلك قد يعد إسهام منتجات الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي محدوداً بسبب اتجاه تلك المنتجات نحو إشباع حاجات الصناعات القليلة ذات الدخل المرتفع في البلاد النامية.

6 إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها ، وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية التحتية Infrastructure اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.⁽⁵¹⁾

ولكن قد لا توجه الشركات متعددة الجنسية استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبياً من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية و الآخر متخلف تكنولوجياً ويحتوى على الشركات الوطنية ، ويضاف إلى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد تتوجه نحو الصناعات الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية للبلاد النامية دون تصنيع تلك الموارد في تلك البلاد وبالتالي محدودة المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية، كما قد لا تلتزم بعض من هذه الشركات بمراعاة شروط السلامة البيئية.

7 دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، قد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة إيجابية، وذلك نظراً لزيادة حصة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية Capital Account)، هذا بالإضافة إلى أن

⁽⁵¹⁾ انظر:- عمر البيلي، خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد

الشركات متعددة الجنسية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا لك بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فليق تلك الشركات تتيح للدول المضيفة امكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالباً ما تكون سلبية وذلك نظراً لعدد من الأسباب أهمها ما يلي:-

❖ أن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي لا تلبث أن تتقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدي للزيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، وذلك في حالة عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي.

❖ وهناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية خاصة في حالة التكامل الرأسي «Vertical Integration» مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الأم قد تغالى في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها «Over-Invoicing»، كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء اتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيوداً مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشدداً. (52)

(52) انظر على عبد الوهاب ابراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة

8 بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإين هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الامكانية ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى (الشروط التقييدية «Restrictive Clauses»)، ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاهاً ملحوظاً من جانب الشركات متعددة الجنسية، لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها، كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعونة الفنية التي تمتلكها حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشتري المعرفة الفنية ويغطي إنتاجها تلك الأسواق.

9 نقل التكنولوجيا «Transfer of Technology»، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدات الفنية، ومن الممكن أن يأخذ التدفق التكنولوجي آثاراً إنتشارية وذلك في حالة كون الشركات الأجنبية تحقق مزايا وفوائد للكيانات الاقتصادية المحلية تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات، وكمثل على الآثار الإنتشارية هو قيام الشركة الأجنبية بإجراء عملية ترتيب وتصنيف للشركات المحلية التي تتعامل معها وفقاً لقدراتها التكنولوجية.

وقد يكون التدفق التكنولوجي أفقياً «Horizontal Transfer» أو رأسياً «vertical Transfer»، فالتدفق التكنولوجي الأفقي يحدث على سبيل المثال في حالة استحواد الفرع التابع للشركات الأجنبية على تكنولوجيا جديدة ومن ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما التكنولوجي الرأسي فإنه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات والخدمات، ولعل الصفة المميزة للتدفقات

التكنولوجية هي ما يطلق عليه الاقتصاديون . الوفورات الخارجية الموجبة » Positive Externalities» وهي عبارة عن المزايا التي تتحقق للدولة المضيفة وينتج عنها آثار في تعظيم الكفاءة عن طريق البحوث والتطوير والتدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.

10 الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال: يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبي المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذلك قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضاً، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، ويشكل هؤلاء المنتفعين مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية.

11 الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي: تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكار أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية. لذا من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.

12 يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهما، حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق

ومكاسب الطرف الآخر، حيث قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمناً باهظاً نظير ما يقدم من معرفة تقنية.⁽⁵³⁾

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسية قد لعبت دوراً هاماً في تنمية الصادرات الصناعية كما في حالة النمر الآسيوية، وتقوم تلك الشركات بهذا الدور إما مباشرة من خلال قيامها بتصدير منتجات فروعها في الدول النامية إلى الخارج أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تقنياتها بين الشركات الوطنية في الدول النامية أو من خلال مساهمة تلك الشركات في رفع مستوى كفاءة إنتاجية الشركات الوطنية مما يجعل منتجات تلك الشركات الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وأخيراً قد تستطيع الشركات متعددة الجنسية المساهمة في هذا المجال من خلال الاتفاقيات الخاصة بالتسويق والتوزيع.

وبصفة عامة، فإن التضارب في المصالح وارد تماماً بين الدولة الأم والدولة المضيفة ويتمثل بعضه فيما يلي⁽⁵⁴⁾

- 1 من مصلحة الدولة الأم أن يؤدي الاستثمار المباشر في الخارج إلى تعزيز قدرتها التجارية والتصديرية، على حين ترغب معظم الدول المضيفة إلى أن يؤدي الاستثمار الأجنبي فيها إلى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن الواردات على الأقل.
- 2 من مصلحة الدولة المضيفة أن تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق أفضل عائد ممكن لها، على حين أن من مصلحة الشركات عابرة القوميات أن تحقق أفضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الجمركية والإدارية.

أما بالنسبة للتعارض في المصالح حول دور الاستثمار المباشر في الخارج في توزيع الأسواق فيما بينها، فعلى الرغم من وجود مصلحة إجمالية للقطاع الاحتكاري من الشركات في تحرير المبادلات

⁽⁵³⁾ Foreign direct investment development policies in the Arab countries, ALASRAG, HUSSEIN, MPRA paper No. 2230, 07. November 2007. Online at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/2230/>

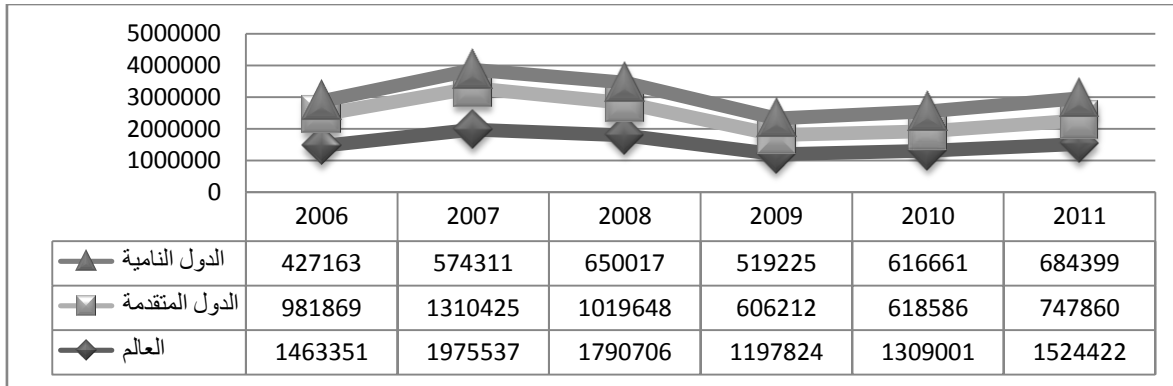
⁽⁵⁴⁾ منى قاسم، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد 1،

الدولية، فليكن كل شركة على حدة قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة إذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية لهذه الدول،

المبحث الثالث: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً ملحوظاً في عام 2008 وذلك بنسبة 9.3% عن عام 2007 وبنسبة 33% في عام 2009 عن عام 2008، في حين ارتفع في عام 2010 ارتفاعاً معتدلاً لتصل إلى 1.24 تريليون دولار، بالرغم من ذلك فإنها ما تزال أدنى بنسبة 15% عن متوسطها قبل الأزمة، وأدنى بـ 37% من الذروة التي بلغت في 2007. كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 16% في عام 2011، لتتجاوز مستوى ما قبل الأزمة في الفترة من 2005 وحتى 2007 لأول مرة، وذلك على الرغم من الآثار المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008-2009، ولأزمات الديون السيادية المستمرة، وهذه الزيادات حدثت أمام خلفية من الأرباح الأعلى للشركات عبر الوطنية والنمو الاقتصادي العالي نسبياً في البلدان النامية خلال ذلك العام

الشكل رقم (9) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في العالم (مليار دولار)



Source: UNCTAD, Based on Data From FDI/TNC Database

[Http://www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)

ظهور طفرة جديدة من أوجه عدم التيقن الاقتصادية واحتمال معدلات نمو أكثر انخفاضاً في الأسواق الناشئة الكبرى يهددان بتقليص هذا الاتجاه الإيجابي في عام 2012، وتوقع

UNCTAD أن يبطئ معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012، مع بلوغ التدفقات إلى ما يقارب 1.6 تريليون دولار أمريكي، وتشير المؤشرات الرائدة إلى هذا الاتجاه، مع تراجع قيمة عمليات اندماج وتملك الشركات عبر الحدود والاستثمارات في المجالات الجديدة في الشهور الخمسة الأولى من عام 2012، ويشير ضعف قيمة الإعلانات عن عمليات اندماج وتملك الشركات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون بطيئة في الجزء اللاحق من العام.

ويتوقع UNCTAD نمواً أقل للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2012 لتبلغ التدفقات قيمة 1,6 تريليون دولار أمريكي، وتراجعت المؤشرات الرئيسية- قيمة عمليات اندماج وتملك عبر الحدود واستثمارات المجالات الجديدة- في الشهور الخمسة الأولى من عام 2012، ولكن تساهم الأساسيات والأرباح المرتفعة والحيازات النقدية في دعم النمو المعتدل للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير التوقعات طويلة الأجل إلى ارتفاع معتدل ولكن ثابت، ليصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1,8 تريليون دولار أمريكي عام 2013 وإلى 1,9 تريليون دولار عام 2014 مما يحول دون حدوث أي صدمات اقتصادية كلية.⁽⁵⁵⁾

وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في جميع التجمعات الاقتصادية الكبرى 2011، كما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة * بقوة في عام 2011، لتصل إلى 748 مليار دولار، بزيادة 21% عن 2010، ومع ذلك ظل مستوى التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه البلدان أدنى بمقدار الربع عن مستوى متوسط ثلاث سنوات قبل الأزمة، وعلى الرغم من هذه الزيادة، واصلت الاقتصادات النامية والانتقالية معاً الاستحواذ على أكثر من نصف التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر (45% و 6%)

⁽⁵⁵⁾United nations conference on trade and development(UNCTAD), world investment report 2012, towards a new generation of investment policies, united nations, new york and Geneva, 2012

*البلدان المتقدمة: (عدا تركيا، وجمهورية كوريا، وشيلي، والمكسيك)، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي وبياناتها الاقتصادية (ظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بلغاريا، رومانيا، قبرص، ولافتيا، وليتوانيا، ومالطة) علاوة على أندورا، وبرمودا، وسامارينو، وليختنشتاين، وموناكو.

على التوالي) في ذلك العام بينما حققت تدفقاتها الداخلة مجتمعتين رقماً قياسياً عالياً جديداً لترتفع بنسبة 12% إلى 777 مليار دولار، ويشير بلوغ هذا المستوى المرتفع من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمة الاقتصادية والمالية إلى وجود دينامية اقتصادية ودور قوي لهذه البلدان في التدفقات المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر وفي محافظتها على هذه الحصة في الوقت الذي انتعشت الاقتصادات المتقدمة في 2011.

ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية كانت تقوده زيادة في آسيا بنسبة 10% وزيادة قدرها 16% في أمريكا اللاتينية والكاربيبي، وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية* بنسبة 25% لتصل إلى 92 مليار دولار، وواصلت التدفقات إلى أفريقيا، في المقابل، انخفاضها للعام الثالث على التوالي، ولكن الانخفاض كان هامشياً، وظلت أفقر الدول تعاني من ركود في الاستثمار الأجنبي المباشر، للتراجع التدفقات المتجهة إلى البلدان الأقل نمواً بنسبة 11% لتتدنّى إلى 15 مليار دولار ولكن الفرص في أفريقيا واعدة، فهبوط عام 2011 في التدفقات إلى القارة كان يرجع بشكل كبير إلى تصفيات في شمال أفريقيا، وفي المقابل فإن التدفقات الداخلة إلى جنوب الصحراء الأفريقية تعافت لتصل إلى 37 مليار دولار، أي ما يقرب من ذروتها التاريخية.⁽⁵⁶⁾

أ - الشركات متعددة الجنسية:

تعرف الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Corporation (MNCs أو الشركات عبر الأوطان (Transnational Corporations (TNCs بأنها الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطاً استثمارياً (إنتاج، تسويق، خدمات، وغيرها) خارج حدود الدولة الأم.⁽⁵⁷⁾

* لاقتصادات الانتقالية: وهي جنوب شرق أوروبا وروابطه الدول المستقلة.
(56) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2012، نظرة عامة، عربي عن الرابط التالي:

<http://www.unctad.org/DIAE/IPFSD>

(57) أ. حسان الخضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، مرجع سابق، ص 12

ارتفع النشاط الاقتصادي للشركات الأجنبية المنتسبة في عام 2011 عبر كل المؤشرات للإنتاج الدولي، فخلال ذلك العام، وظفت هذه الشركات المنتسبة 69 مليون عامل، حققوا مبيعات بقيمة 28 تريليون دولار، وحققوا قيمة مضافة قدرها 7 تريليونات دولار.

على الرغم من التقدم التدريجي لإنتاج العالم من جانب الشركات عبر الوطنية، فإن مستوياتها القياسية من النقد لم تنترجم بعد بالنمو مستدام في مستويات الاستثمار، وتقدر UNCTAD أنه هذا المستوى النقدي قد وصلنا إلى ما يزيد على خمسة تريليونات دولار، بما فيها عائدات تم تحصيلها من الخارج، وتظهر بيانات أكبر 100 شركة عبر وطنية أنه خلال الأزمات المالية العالمية خفضت هذه الشركات تنفقاتها الرأسمالية في الأصول وعمليات التملك الإنتاجية (خاصة عمليات التملك الأجنبية) لصالح الموجودات النقدية، وبلغت المستويات النقدية لهذه الشركات المائة وحدها إلى الذا ورتفع عام 2010 لتصل إلى 1,03 تريليون دولار، منها 166 مليار دولار إضافية - فوق المستويات التي أشار إليها متوسط الموجودات النقدية المتوسطة لما قبل الأزمة، ورغم أننا لأرقام الحديثة تشير إلى أن النفقات الرأسمالية للشركات عبر الوطنية في الأصول وعمليات التملك الإنتاجية تزداد، إذ ارتفعت بنسبة 12 في المائة عام 2011، فإن النقد الإضافي الذي يملكه، والذي يقدر بحوالي 105 مليار دولار في عام 2011، لا يزال غير مستغلب بالكامل، وستواصل حالة عدم الاستقرار Instability المتجددة في الأسواق المالية الدولية تشجيعاً لاحتفاظ بالنقد والاستخدامات الأخرى بالنقد مثل تسديد العوائد أو تقليص مستويات المديونية، ومع ذلك فإنهم مع تحسن الظروف فإن حالة "الاحتجاز" النقدي الحالية قد تؤدي إلى ارتفاع مستقبلها في الاستثمار الأجنبي المباشر، وينتج عن إسقاط بيانات أكبر 100 شركة عبر وطنية على قيمة حوال الخمسة تريليونات دولار للموجودات النقدية لكامل الشركات عبر الوطنية، وجود أموال قابلة للاستثمار بقيمة تزيد على 500 مليار دولار، أو ما يقارب ثلث التدفقات العالمية.⁽⁵⁸⁾

⁽⁵⁸⁾ UNCTAD, Based on Data From FDI/TNC Database.

ب عمليات الاندماج والتملك:

ارتفعت عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود Cross-Border Mergers And Acquisitions (M&As) بنسبة 53% في عام 2011 لتصل إلى 526 مليار دولار، بفضل ارتفاع عدد الصفقات الكبرى (التي تزيد قيمتها على ثلاثة مليارات دولار) إلى 62 صفقة في عام 2011، مقابل 44 صفقة في عام 2010، وهذا يعكس القيمة المتنامية للأصول في أسواق الأوراق المالية والقدرة المالية المتزايدة للمشتريين على تنفيذ مثل هذه العمليات، وظلت مشاريع الاستثمار في المجالات الجديدة التي هبطت من حيث القيمة لعامين على التوالي ثابتة في عام 2011 عند مستوى 904 مليارات دولار، وواصلت الاقتصادات النامية والانتقالية استضافة أكثر من ثلثي إجمالي قيمة الاستثمارات في المجالات الجديدة في عام 2011، وعلى الرغم من أن النمو في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011 كان مدفوعاً بشكل كبير بعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، فإن إجمالي قيمة مشاريع الاستثمارات في المجالات الجديدة لا تزال أعلى بكثير من مثيلتها في عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، كما كان عليه الحال منذ الأزمة المالية.⁽⁵⁹⁾

ت صناديق الثروة السيادية:

تعرف صناديق الثروة السيادية بأنها أدوات استثمار حكومية تمول من تراكمات أصولاً لعمالات أجنبية، وتدار بشكل منفصل عن احتياطات الرسمية للسلطات النقدية. وسلوكها يعتمد على تحمل مخاطر أعلى مقابل عائدات أعلى، على عكس احتياطات الرسمية المدارة من قبل السلطات النقدية. وتتكون محافظتها الاستثمارية من السندات، والأسهم، وأدوات مالية أخرى.

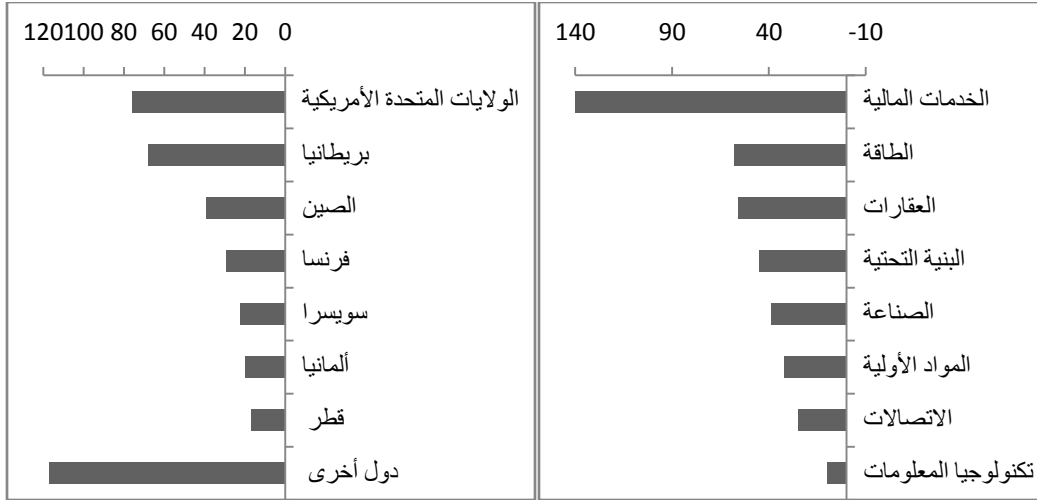
توجد في حوزة صناديق الثروة السيادية SWF إمكانيات هائلة للاستثمار في التنمية، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر للصناديق السيادية FDI by SWF صغيراً نسبياً مقارنة بأصول تقدر

⁽⁵⁹⁾ الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2012، نظرة عامة عربي، مرجع سابق

بحوالي خمسة تريليونات دولار قيد الإدارة، فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم للصناديق السيادية ما يقدر بحوالي 125 مليار دولار عام 2011، ربعها في البلدان النامية، غير أن صناديق الثروة السيادية، بنظرتها بعيدة المدى وذات الواجهة الاستراتيجية نحو الاستثمار، تبدو في مكان جيد يسمح لها بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، وتفسح هذه الصناديق مجالاً لكي تكون قادرة على الاستثمار في تطوير البنية الأساسية وزيادة الإنتاجية الزراعية- وهما العنصران الحيوان في كثير من أقل البلدان نمواً- وفي التنمية الصناعية/ ومنها بناء صناعات خضراء، ولزيادة استثماراتها في هذه المجالات، تستطيع صناديق الثروة السيادية العمل في شراكة مع حكومات الدول المضيفة، ومؤسسات تمويل التنمية، أو غيرهم من مستثمري القطاع الخاص القادرين على المساهمة في هذه المشاريع بالقدرات الفنية والإدارية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الأولى لاستثمارات صناديق الثروة السيادية المباشرة بين 2005 و 2011، فقد تلقت الولايات المتحدة ما يقارب 76 مليار دولار أو ما يمثل 19% من إجمالي الاستثمارات الكلية لصناديق الثروة السيادية خلال نفس الفترة، واحتلت بريطانيا المرتبة الثانية بـ 68 مليار دولار أو ما يمثل 17% من إجمالي الاستثمارات، ثم الصين، وفرنسا، وسويسرا، وألمانيا، وقطر⁽⁶⁰⁾

الشكل رقم (11) التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة لصناديق الثروة السيادية بين عامي 2005 -	الشكل رقم (10) الدول المستقبلية للاستثمارات المباشرة لصناديق الثروة
---	---

⁽⁶⁰⁾ Sovereign wealth funds, February 2012. <http://www.TheCityUK.com>



Source: Sovereign Wealth Funds, February 2012. <http://www.thecityuk.com>

ويعتبر قطاع الخدمات المالية الوجهة الرئيسية للاستثمارات المباشرة لصناديق الثروة السيادية حيث يستحوذ على أكثر من ثلث القيمة في الفترة بين عامي 2005-2011.

ث التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً:

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل قطاعات الإنتاج الثلاثة (الرئيسي والتصنيعي والخدمي) طبقاً لبيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي يضم عمليات الاندماج والتكبير الحدود والاستثمارات في المجالات الجديدة) (انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات في عام 2011 بعد أن هبط بشكل حاد في عامي 2009 و 2010، ليصل إلى 570 مليار دولار، كما قلبت الاستثمار في القطاع الرئيسي اتجاهه السلبى العامين الماضيين ليصل إلى 200 مليار دولار، وقد ارتفعت حصة كلا القطعتين بشكل طفيف على حساب التصنيع، وبصفة إجمالية فإن أكبر خمس صناعات إسهماً في ارتفاع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر كانت الصناعات الاستخراجية (التعدين والمحاجر والبتترول)، والكيمائيات، والمرافق (الكهرباء والغاز والماء) والنقل والاتصالات، وغيرها من الخدمات التي قادها بشكل كبير قطاع خدمات النفط والغاز الحقلية.⁽⁶¹⁾

⁽⁶¹⁾ UNCTAD, Based on Data From FDI/TNC Database <http://www.unctad.org/fdistatistics>

❖ خاتمة الفصل:

يمكن القول مما سبق بأنه لا يمكن أن يراود أي شخص أي شك في أن للاستثمار بصفة عامة أهمية كبرى وللاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة في اقتصاد أي دولة، حيث أصبح ينظر إليه على أنه الشكل التمويلي البديل للمديونية وتعمل الدول على ترقيته وتحفيزه بتهيئة المناخ الملائم له. وإذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي تتوطن بنسبة 70% في الدول الصناعية الكبرى فإن ذلك لما تتمتع به من جاذبية في كل مكونات المناخ الاستثماري، ولهذا كان لزاماً على جميع الدول خاصة النامية منها التي تريد اللحاق بركب التطور وتحقيق التنمية أن تعمل جاهدة على جذب هذا النوع من الاستثمار من خلال تهيئة المناخ المناسب والمحفز بكل ما أوتيت من جهد ووسائل، وأن تحاول قدر الإمكان التقليل من حجم المعوقات التي تحول دون مجيئه، غير أن هذا الجانب الايجابي من الاستثمار لا يعني بالضرورة فتح الباب بمصرعيه للاستثمار الأجنبي المباشر لأنه بدوره يحمل آثاراً سلبية يجب الحول دون وقوعها.

الفصل الثالث

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في ظل الأزمة المالية العالمية (2008)

تمهيد:

بينت الأحداث الاقتصادية خاصة منذ الثلاثينيات - أن النظام العالمي ليس في مقدرة حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المالية العنيفة والتي يزداد تكرارها وتشتد فداحة أثارها على الأسواق المالية العالمية، وقد شهد الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة أحد أعنف وأهم الأزمات المالية والتي بدأت بوادها صيف 2007 واشتدت فداحتها سنة 2008 مع تكبد أكبر مؤسسات المال والأعمال الأمريكية والأوروبية خسائر ضخمة جداً، والتي تتمثل في أزمة الرهن العقاري والمعروفة بالاسم الأكثر ، فالانتشار السريع لهذه الأخيرة إلى بورصات Subprime Mortgage شيوياً "قروض عالية المخاطر العالم دفع الكثير من كبار المسؤولين في البلاد الصناعية إلى وصفها بأنها أعنف أزمة مالية واجهت 1929، والتي أدت إلى تراجع مستمر في «Great Depression» العالم بعد أزمة الكساد الاقتصادي (، FTSE المؤشرات المالية للعديد من الأسواق الأوروبية والآسيوية من بين أهمها، الفاييننشال تايمز) (S&P500) ستاندرد أند بور (NIKKEI) نيكاي)

وقد يكون من الطبيعي أن تتأثر سورية بهذه الأزمة الدولية بوصفها جزءاً من المنظومة الاقتصادية العالمية، وخاصة بعد أن اتبعت سورية عموماً نهجاً تصحيحياً شاملاً، وقطعت شوطاً ناجحاً مكنها من تعزيز مسار الاقتصاد وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تسوده ظاهرة الانفتاح والعولمة وثورة المعلوماتية والاتصال، وانسياب التدفقات المالية واستقطاب الاستثمارات واتاحة المجال الواسع لبيادر القطاع الخاص ويأخذ زمام المبادرة على أساس من الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص على حد سواء، وبالتالي زيادة ربطها مع الأسواق العالمية بواسطة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي قد يسهل انتقال عدوى الأزمة المالية إلى الجمهورية العربية السورية.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية

قبل التطرق إلى أثر الأزمة المالية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، اقتضى التعرف على تطور مناخ الاستثمار والسياسات والقوانين الناظمة للاستثمار في سورية قبل الأزمة المالية العالمية، والقوانين التي اصدرت بعد تفجر الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من عام 2008.

أولاً: مناخ الاستثمار في سورية وتطوره قبل تفجر الأزمة المالية العالمية:

شهدت السنوات القليلة التي سبقت الأزمة المالية العالمية في 2008 سلسلة من التحديثات الاقتصادية والإدارية والتشريعية، بهدف تعزيز دور سورية كبيئة أعمال جاذبة للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي يجعل من تقاليد القارة الثلاث (آسيا - أوروبا - أفريقيا) وعلممير التجارة الدولية المتعددة الوسائط بينا الشرق والغرب، ومنتوفر فرص استثمارية كبيرة في قطاعات الصناعات والزراعة والسياحة والعقارات والنقل والخدمات، وقد تركز العمل على تبسيط وتحسين النظم والجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار، وتعزيز جهود الترويج والاستثمار في لقطات عدة في سورية، وذلك من خلال خلق مجموعة من لاقامت شابكة بينا لقطا عينا العامو الخاص بهدف استقطاب المستثمرينو جذب الأموال السورية المغتربة. واتسمت تلك الفترة بوجود عوامل كثيرة مشجعة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية منها:

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية الذي يشكل من تقاليد القارة الثلاث.
- الاستقرار السياسي والأمني.
- الالتزام بالتوجه المتأين نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.
- محدودية المديونية الخارجية.
- استقرار سعر صرف الليرة السورية منذ عام 1990.
- امتلاك سورية لاحتياطي كبير ومتنوع من النقد الأجنبي.

- انخفاض معدل التضخم.
- توفر وتنوع الموارد الطبيعية.
- انخفاض تكاليف الإنتاج.
- توفر الموارد البشرية المؤهلة.
- بنية تحتية ذات مستوى مقبول.
- نفاذ الأسواق العربية ودولية.
- توفر مدن صناعية ومناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية اللازمة.
- مؤشر متوسط للتنمية البشرية.
- مزايا وإعفاءات وتسهيلات خاصة للمشاريع الاستثمارية.
- الاتفاقيات العربية والدولية لتوفير الضمانات للأسواق الأجنبية.
- قوة الاقتصاد السوري بشكل عام.

كما أطلقت مجموعة من الحوافز التي تشجع الاستثمار في القطاعات الواعدة في سورية فصدرت العديد من القوانين لتحديث الإطار التشريعي والقانوني الخاص بالعملية الاستثمارية في سورية مما جعل توفير البيئة الملائمة للمستثمر ينجح في الاستمرار النقدي وتسهيل أداء الأعمال وتخفيض كلفة إنجاز المعاملات بالسرعة الكلية، فخلال السنوات القليلة التي سبقت الأزمة المالية العالمية تحققت حزمة من التغييرات الهامة على الصعيد الاقتصادي السياسي والاجتماعي بهدف مواكبة اندماج سورية في الاقتصاد العالمي، تجلت باختيار مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج اقتصادي، وكذلك إنشاء المناطق الحرة وإحداث المدن الصناعية في كل من ريف دمشق (عدرا) وحمص (حسياء) وحلب (الشيخنجان) ودير الزور، كما شهدت سورية في تلك الفترة تطوراً هاماً في تحسين المناخ للاستثمار في الجمهورية العربية السورية، فبنظره سرية على التطورات التي حدثت في الأعوام التي سبقت الأزمة المالية العالمية نجد أن البيئة الاستثمارية السورية عرفت تحسناً مستمراً وذلك حسب مؤشر الاقتصاد الكلي كما زدياد معدل النمو وغياب الضغوط التضخمية الركودية وتحقق معدل نمو معتدل لموازنة التجارة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى زيادة احتياطي النقد للعملة الصعبة وتنوعه بالاعتماد على سلسلة العملات وكذلك تفكير تباطؤ الليرة السورية بالدولار الأمر الذي يحتم تحقيق استقرار في سعر الصرف وتحييد البيئة المالية والمصرفية عنار تداداً للأزمات المالية العالمية.⁽⁶²⁾

⁶² هيئة الاستثمار السورية، التقرير الرابع للاستثمار في سورية، 2009

وكانت قد بدأت الحكومة السورية بخطوات كبيرة على طريق تحرير الاقتصاد من خلال ادخولها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إضافة إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية.

أولاً- أهم القرارات والقوانين الصادرة لتطوير البيئة التشريعية في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية:

شهدت البيئة التشريعية في سورية في الفترة التي سبقت الأزمة المالية في عام 2008 صدور عدة قوانين وقرارات تصب في مجملها في تحسين المناخ الاستثماري بهدف جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

1 - التشريعات الناظمة للاستثمار حتى العام 2000:

هناك عدة قوانين وتشريعات تحكم سياسات الاستثمار والترخيص والحوافز الاستثمارية في سورية صدرت قبل العام 2000 وهي:

- أ. القانون رقم (47) لعام 1952 الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
- ب. المرسوم رقم (103) لعام 1952 الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
- ج. القانون رقم (21) لعام 1958.
- د. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم (186) لعام 1985 الخاص بالاستثمار السياحي.
- هـ. المرسوم رقم (10) لعام 1986 الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
- و. النظام الذي يعتمد هو وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
- ز. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم (198) لعام 1987 الخاص بالاستثمار السياحي.
- ح. قانون مجلس النقد والتسليف القاضي بتخصيص المصارف الخاصة.
- ط. القرار الناظمة لترخيص مشاريع إعطاء النقل.⁽⁶³⁾

2 - التشريعات والقوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار الصادرة بعد عام 2000:⁽⁶⁴⁾

كما صدرت عدة قرارات لتعزيز المناخ الاستثماري في سورية في فترة ما بعد 2000 منها:

- أ. قرار توحيد سعر الصرف الذي تطبقه سورية على المستوردات والذين كانوا عائلنا ثلاثاً أسعار، وتخفيض معدلاً تالفائدة الداخلية مرتين خلال العام 2004، وذلك للمرة الأولى منذ عام 1981 والسماح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.
- ب. إنشاء محكمة بداية مدنية (غرفة رقم 2) عام 2004 في كل محافظة تمهيتها النظر في الدعاوى المتعلقة بقراراتنا الناشئة عن قانون الاستثمار.
- ج. القانون رقم (23) لعام 2000 الخاص بإحداث ((مجلس النقد والتسليف)) للإشراف على الأمور النقدية والأنظمة المصرفية.

⁽⁶³⁾ مجلة هيئة الاستثمار السورية، صادرة عن هيئة الاستثمار السورية، العدد 4، دمشق تشرين الثاني 2010.

⁽⁶⁴⁾ التقرير الرابع للاستثمار في سورية، 2009.

- د. القانون رقم (28) لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة.
- ه. القانون رقم (29) لعام 2001 الخاص بالسرية المصرفية.
- و. إلغاء المرسوم رقم (33) لعام 2003 والقانون (24) لعام 1986 وتعديلاتها الواردة في القانون (6) لعام 2000، وهما القانونان اللذان كانا يقيدان التعامل بالعملة الأجنبية حيث كان هذا الأمر من أهم العقبات التي واجهتها لاستثمار الأجنبي في سورية سابقاً.
- ز. القانون رقم (59) لعام 2003 الخاص بإحداث هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ACML.
- ح. المرسوم والتشريع رقم (57) لعام 2004 الخاص بإحداث المدن الصناعية.
- ط. المرسوم والتشريع رقم (60) لعام 2004 المتعلق بإلغاء رسم الأجنبي.
- ي. القانون رقم (5) لعام 2005 المتعلق بموافقة سورية علناً لانضمامها إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب.
- ك. المرسوم والتشريع رقم (35) لعام 2005 الذي سمح بإقامة المصارف الإسلامية في سورية.
- ل. المرسوم رقم (43) لعام 2005 الخاص بالاستثمار في قطاعات التأمين.
- م. القانون رقم (25) لعام 2006 المتضمن الخطة الخمسية العاشرة بأهدافها الطموحة.
- ن. المرسوم رقم (51) لعام 2006 المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام 2003 والذي هدفت إلى تخفيض معدل ضريبة الدخل للمستويات المشجعة.
- س. المرسوم والتشريع رقم (55) لعام 2006 المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
- ع. المرسوم والتشريع رقم (60) لعام 2007 المتضمن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.
- ف. المرسوم والتشريع رقم (61) لعام 2007 المتضمن السماح للشركات بالاندماج بعد إعادة تقويم موجوداتها الثابتة.
- ص. المرسوم والتشريع رقم (8) لعام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار.
- ق. المرسوم والتشريع رقم (9) لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
- ر. القانون رقم (9) لعام 2007 المتضمن تصديق اتفاقية تأسيس شركة السوربية القطرية القابضة.
- ش. القانون رقم (32) لعام 2007 الذي سمح للمستثمر الأجنبي بأصحاب المشاريع المشمولين بأحكام القانون رقم (21) لعام 1958 في المدن الصناعية بتمليك واستئجار الأراضي العقارية اللازمة لمشروعاتهم لمساحة تزيد عن سقفاً ملكية المحددة بشرط استخدامهما حصراً لأغراض المشروع.
- ت. قانون التجارة رقم (36) لعام 2007 الذي ألغى المرسوم رقم (149) لعام 1949 وتعديلاته.
- ث. القانون رقم (41) لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة عامة للضرائب الرسوم.
- خ. القانون رقم (15) لعام 2008 الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.
- ذ. قانون الشركات الجديد رقم (3) لعام 2008.
- ض. الانضمام إلى معاهدة لاهاي بشأن التسجيل الدولي للنماذج الصناعية.
- غ. قانون حماية المنتج الوطني من الآثار الناجمة عن ممارسة الضارة في التجارة الدولية.
- ظ. قانون حماية العلامة الفارقة والمؤشر الجغرافي والرسوم والنماذج الصناعية.

- أما أهملوا نينو القرار اتالتيصدر تعلمستو بالسياسة المالية:

أ - قرار وزارة المالية رقم (2428) وتاريخ 2006/8/23 المتضمن احداث قسم جديد لخدمات تكبار دافعيالضر ائبهو «قسم كبار المكلفين».

ب - المرسومالتنشر يعير رقم (22) للعام المتعلق بإعفاء المكلفين بضر بيبة الأرباحو الرسو مالالية العائدة لأعوا م 2007

وماقبلو كذلك المكلفو نبالضر ائبو الرسو مالالية المباشرة الأخر بو إضافاتها العائدة لأيمسنوات 2008

وماقبلو جميعا لفرانءو الجزاء اتو الغرامات علنا ختلا فأنواعها إذا سدو اما عليهمالضر بيبة أو الرسو العائى د لأيمنا لسنوات المذكورة حتناغاية 2009/10/31

- والقرارات التي اتخذت على مستو بالسياسة النقدية:

أ. المرسومالتنشر يعير رقم (8) لعام 2007 الذي يعد نسخة منقحة عن القانون رقم (10) لعام 1991 حيث ركز علنتشجيعو جذبا لاستثمار اتو السماح للمستثمر بتحويلأرباحهم نرأسا مالالا جنبييا لقطعاعالذي ختار هالبا لآخر جو السماح للمستثمر العربيو الأجنبيي تملكالأصولو العقار اتضمنأ غراضالمشروعو عوالم السماح للمستثمر السوري العربيو الأجنبيي عادةتحويلحصيلة لتصر فبحصتها منالمشروعو عالمشملبا حكا مهذا المرسوم بمعاملة قابلة للتحويلإلىالآخر ج.

ب. السماح للمصارف العاملة فيالجمهوريية العربية السورية بتمويلالمشاريع الاستثمارية السياحية وقصوي غة ال-B.O.T

ج. القانون رقم (24) تاريخ 2006/4/24 القاضي بالسماح بتحويل خيصمهنة الصيرفة ففسورية ولها القانون أهمية كبير ة فيتنظيم دورة القطعاع إذ بمقت ضاهتص بجميع عملياتالصر فة رسمية و خاضعة لرقابة مصرف سورية المركز ي.

د. قرار مجلس النقدو التسليفو الذي يقضي بتنظيم مراكز القطعاع الأجنبي، ما يعين خلق سو قننيدية حقيقية للمرة الأولى لفيتار يخسورية و يتد خلفيها م صر ف سورية المركز ي كلا عبا أساسيا فيالسوق من ختلا لقيامه بالتد خلشار ياو بانعا لقطعاع الأجنبي لسد حاجة الم صار فمنالقطعاع الأجنبي اللان ملتمو لعملياتها و بما يضمن سيطرة المصرف فالمركز يعلنتد فقاتالقطعاع الأجنبي يلتأمينا ستقرار سعر الصر ف.

ه. تحرير الحسابالجار ي منميز انالمدفوعاتو العملو فقا للمادة الثامنة مناتفاقية صندوق النقد الدولي التي تنص على تحرير قابلية تحويل الليرة السورية لغايات الحسابالجار ي كتمويل عملياتالتجارة الخارجية و عملياتالتحو لا لمالي، وفيهذالسياق فقد قامالمصرف فالمركز بياتخاذ جملة منالقراراتو الاجراءات للوصولإلىالتحرير الك املا ل الحسابالجار ي يمكناجمالها بالآتي:

▪ تحرير الحسابالجار ي بالدرجة الأولى لتحرير عملياتالتصدير والاستيراد، الأمر الذي يعين ضمنا إجراء ميعهذالعمليات عنطر يقال جهاز المصرفي، حيث تمالتحرير الكامل لعمليات تمويلالمستوردات فيعام 2006

من ختلا ل السماح للمصارف فالمركز خصلها التعامل بالقطعاع الأجنبيي تمويلها كالمستورداتنا لقطاعينا لخاصوالم

شترك، الجانب السماح لشر كاتالصير فةببيع القطعالأ جنبيللمستور دينمنحساباتهاالمفتوحةلدالمصار فالمرخصةحصر أو منخلالإصدار الحوالاالخارجية.

■ السماحلمقيمينو غير المقيمينبفتححساباتالعملاتالأ جنبيةلدأحدالمصار فالمرخصةوتغذيتهاجميع وسائلالدفعاالمحررةبالعملاتالأ جنبيةو التصرفبهاوقأنظمةالقطعالنافذة،بمالايتعار ضمعاحكاممكافحةغسلاأموالوتمويلالارهاب.

■ السماحلمصار فالمرخصةببيعالمواطينالسوريينو منفيحكمهممبلغلايتجاوز (10000 دولار أمر يكيشهرياً أو مايعادلهمناالعملاتالعربيةو الأ جنبيةللأغر اضغير التجاريةو يعتبر هذاالقرار خطوةمهمةجداً إذتمموجهاز الآليوالتيفر ضتهاأنظمةالقطعالسابقةعلحريةالتحويلالتماليهلالأغر اضغير التجارية.

■ السماحلمصار فالمرخصةببيعالمواطينالسوريينو منفيحكمهمالعملاتالأ جنبيةلتغذيةحساباتالدفعااللميةبحيثيحقلمواطيناستخدامهذهاالبطاقةخارجالقطر أو داخله، الجانبالسماحلهبالتعامللبطاقاتالائتمانالصادرة عنالمصار فالمرخصةو المغذاةبالقطعالأ جنبيةمنالخارج.

■ الزاممؤسساتالطيرانالمرخصةببيعبطاقاتالسفر بالليراتالسوريةللمقيمينو منفيحكمهم،و بالعملةالأج نبيةللسوريينغير المقيمينوالعربو الأ جانبو بحيثيحقلهذهاالمؤسساتتحويلصافيمبيعاتبطاقاتالسفر إلبال خارجقطرقالمصار فالمرخصة.

■ الغاءتعهدإعادةقطعالتصدير إذأصبحإمكانالمصر السوريلاحتفاظبالقطعالناجمعنعملياتالتصدير والتصرفبهكمايشاء.

■ البدءالتدرجيو المضبوطبتحرير الحسابالجار يالراسماليماينسجمو خطةالحكومةبزيادةالاستثمار الأ جنبيةالمباشرة.

– القرارالصادرة عنمجلسالنقدو التسليف:

أ. القراررقم(348)تاريخ 2008/1/16

الذييسمحلمصار فالمرخصةبمنحالقر وضبالعملاتالأ جنبيةلتمويلالمشاريعالاستثماريةالمرخصة وفقألقوانينتشجيعالاستثمار معتر كالحريةللمقتر ضلاختيار طريقةتسديدالقرضبماعنطريقحساباتها بالعملةالأ جنبيةلدالمصار فالمحليةأو الأ جنبيةأو عنطريقشراءالقطعمنالمصر فالمقرض

ب. القراررقم(381)تاريخ 2008/3/27

الذييسمحلمتعامليناالمشمو لينبأحكاممقوانينتشجيعالاستثمار فيالقطر بالحصولعلتسهيلاتمصرفيةبال عملاتالأ جنبيةمنالمصار فالمرخصةوفقأحكاممقرار مجلسالنقدو التسليفرقم(348)تاريخ

2008/1/16

ج. القراررقم(395)تاريخ 2008/5/29

الخاصباعدادالتعليماتالخاصةبالحدالأفضلللتسهيلاتو التمويلاالمسموحبهاو ذلكالحدمنمخاطرالتسهيلاتو التمويلاالممنوحةلكلشخصطبيعياًو اعتبارياًو الكلمجموعهمنترابطة،والذيحددهاب

25% حيثكانت20%و فقوالقرار السابق / 345 / تاريخ 2007/12/12

منالأموالالخاصةللمصرف،كمايجبالايتعددمجموعالتسهيلاتو التمويلاالممنوحةمنالمصرفمنقب

لأنه بائناً أكبر والتي تتجاوز كلفها نسبة 10% من الأموال الخاصة الصافية للمصر فحدود ثمانية أمثال
هذه الأموال.

كما عدم مصر فسورية المركز بالتأخذ جملة من القرارات أو الإجراءات لتلواصلاً لتحرير الكامل للحساب بالجا
ري يميز ان المدفوعات، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومناهم هذا القرار أو الإجراءات:

- 1) التحرير الكامل لعمليات تمويل المستوردات للعام 2006
من خلال قرار السيد الرئيس مجلس الوزراء رقم (5204) تاريخ 2006/15/11
المتضمن السماح للمصارف بتمويل كافة مستوردات القطع عيناً الخاص والمشتري كقطعاً أجنبي.
- 2) السماح لشركات الصرافة ببيع القطع الأجنبي للمستوردات من حساباتها المفتوحة لدى المصارف المرخصة
صر أو من خلال إصدار حوالات خارجية.
- 3) إلغاء تعهد إعادة قطع التصدير حيث أصبح بإمكان المصدر السوري الاحتفاظ بالقطع الناجمة عن عمليات التصدير
بمعرفة التصرف فيه.

ثانياً. القوانين والتشريعات والقرارات الناظمة للاستثمار في سورية بعد حدوداً للأزمة المالية العالمية: (65)

عملت الحكومة السورية على إصدار العديد من القوانين والتشريعات القانونية بهدف تحسين
المناخ الاستثماري في الجمهورية العربية السورية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية و
مواجهة التحديات العالمية:-

أ. القرار رقم (460) تاريخ 2009/1/31

والذي يسمح لمصر فسورية المركز بتمويل المصارف في الليرة السورية بهدف دعم سيولتها ودمال فجو اتال
مؤقتة الناجمة عن عمليات التمويل بلبش ط أنتكون هذا العمليات لتأخر أيضاً استثمارية حصرأ.

ب. القرار رقم (461) تاريخ 2009/1/31

الخاص باستثناء المشاريع الاستثمارية التنموية في القطر من تعليمات مركز المخاطر المصرفية التي يتوجب
علنا المصارف فالانترام بها، بحيث لا تتجاوز (35%) من مجموع الأموال الخاصة الصافية بـ (25%)
وذلك كشرية الحصول على موافقة مصرف فسورية المركزي، ويهدف هذا القرار إلى تمكين المصارف العاملة
منها لتمويلات كبيرة الضرورية لعمليات التنمية وذلك بهدف تمكينها من تعبئة المدخرات لديها بالليرة السورية
ية أو بالقطع الأجنبي وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات الوطنية.

ج. القرار رقم (462) تاريخ 2009/1/31

القاضي بتخفيض معدلات الفوائد على الدائعات لأجل بـ مقدار نقطة مئوية واحدة، حيث كان سعر الفائدة على الدائعات
لأجل (7-9% ±) وأصبح بموجب القرار الجديد (6-8% ±)
(2%)، مما يعطي مرونة كبيرة للمصر في تحديد معدلات الفائدة على الدائعات يهضم هذا الهامش، كما يمكن
مصارفها لتوسيع منح الائتمان طويلاً لأجل المشاريع الاستثمارية الكبيرة.

(هيئة الاستثمار السورية، التقرير السادس للاستثمار في سورية 2011. 65)

د. كاتمت المصادقة علانظامالأساسيلمؤسسةضمانمخاطر القروضيسورييموجبقرار السيدوزيرالاقتصادوالتجارقرقم(1010)تاريخ2009/4/26.

هـ. المرسومالتشريعيرقم(54)لعام2009
القاضييمنحإعفاءمنضريبةدخلالأرباحالحقيقيةولمدةعشرسنواثلمشاريعالمقامةفيمحافظاتديرالزور - الحسكة - الرقة، والتيتمتشميلهابعدنفاذهذاالمرسومالتشريعياًحداًحكماالتشريعاتالتالية:
▪ المرسومالتشريعيرقم(8)لعام2007 الخاصبدموتشجيعالاستثمار.
▪ القانونرقم(15)لعام2008 المتعلقبالتطويروالاستثمارالعقاري.
▪ قرارالمجلسالأعلنلسياحترقم(186)لعام1985.

و. القانونرقم(39)للعام2009
القاضيبدأتهيئةعامتسمى«الهيئةالعامتلاشرفعلالتمويلالعقاري»التيتهدفإلتنظيمقطاعالتمويلالعقاريوإلأشرفعليهلتعزيزدورهفياالاقتصادالوطنيوتنميةالمدخراتفيالقطاعالعقاريوتنظيمسوقالتمويلالعقاري.

ز. القراررقم(502)تاريخ2009/5/10
الذييضمنتخفيضمتطلباتالاحتياطياإلزاميلعجزعمالوإلذاتتتوجهكتسهيلاتوتمويلاتالقطاعالعاليناعيمننقطةواحدةإلخمسناطبحيثتنخفضنسبةالاحتياطياإلزامياللمفروضتةعلاجزمونوإلصناعاتالمصرفالموجهكتسهيلاتوتمويلتالقطاعالصناعي،وتأثياأهميةهذاالقرارمناعكاساللتخفيضينسبةالاحتياطياإلزامياللتقديلبالمصارفعلنتكافةالتمويلللقطاعالصناعييمایشجعالمصارفعلنزياةالقروضالمزاحةللقطاعالصناعيوزياةالتنافسيةفيمايبينهاالتقديمهذاالنوعمنالقروضبفوائدمخفضةوذلكبغيةالاستفادةمنالانخفاضفيتكفوةأموالالمصرف.

ح. القراررقم(512)تاريخ2009/5/13
القاضييعتمدالتعليماتالخاصةبإجراءاتمنالموافقةعليفتحكيماتالتمثيلالعائدةللمصارفوالمؤسساتالماليةالأخرغيرالسوريةفيسورية، حيثاستندهذاالقرارإللقانونرقم/34 لعام2008 الذيأجازللمؤسساتالماليةوالمصرفيةالأجنبيةتسجيلمكاتبتمثيلهاوذلكبعدحصولهاعلموافقةالجهاتالمختصة. إلبانبما سبقفقدصدرقرارالسيدرئيسمجلسالوزراءرقم / 5269 / تاريخ2009/10/1

والذييبيباليةإعادةتحويللحصيلةالتصرفبحصصةالمستثمرالسوريوالعربيوالأجنبيمنالمشروعالمشملبأحكامالمرسومالتشريعيرقم/8لعام2007
بعملةقابلةللتحويلإللبالخارج،بالإضافةإلبإمكانيةإعادةالمالالخارجبيعملةقابلةللتحويلإللبالخارججمعدمرور6 أشهرعنددخولهاالسوريةوذلكإذاحالتدواناستثماره.

ط. المرسومالتشريعيرقم(81)تاريخ2010/9/30
المتضمنتأسيسشركةسوريةمساهمةقابلةتملكأسهمهاالدولةتضمنشركةالاستثمارالسوريةالمساهمةالقابضة(السوريةللاستثمار).

- ي. القانون رقم (3) تاريخ 2010/1/4
الذي ينص على فعال الحد الأدنى لأسما للمصار الخاصة التقليدية ليصل إلى 10
مليار ليرة سورية والمصار الإسلامية إلى 15
مليار ليرة سورية بما إضافة إلى زيادة الحد الأقصى لنسبة تملك العرب والأجانب من 49% إلى 60%
منر أسما للمصر فمع إمكانية رفعها إلى 75%
شرط أن تكون هذه الزيادة لصالح المساهمة القطاع المالي المصرفي.
- ك. القانون رقم (9) تاريخ 2010\2\23
المتضمن أحداث نشر كة مساهمة باسم مصر فالأبدا علل تمويل الصغر والمتناهيفي الصغر.
- ل. القانون رقم (17) لعام 2010
الخاص بتنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص والتعاونيو الشر كاتالعربية والاتحادية والأجنبية.
- م. القرار رقم (666) تاريخ 2010/5/27
المتضمن تخفيض الأحتياطيا للإزمي علجزء الودائع الموجهة لتمويل المشار يعالصغر والمتوسطة والم
شاريع السياحية والمشاريع الخضراء والمشاريع الصناعية والتمويل المقدم لذوي الأحتياجات الخاصة.
- ن. القانون رقم (18) تاريخ 2010/6/9
الخاص بقانون الاتصالات.
- س. القانون رقم (24) تاريخ 2010/6/21
المتضمن حماية الصناعة الناشئة.
- ع. القانون رقم (26) تاريخ 2010/6/24
الخاص بتنظيم عملية التخطيط والتطوير الإقليمي للمكانيفيسورية.
- ف. المرسوم التشريعي رقم (56) تاريخ 2010/7/25
الخاص بإحداث مصار فالاستثمار في سورية وفق الأسس الصيغ القانونية والجرءات المنصوص عليها في
انور رقم (28) لعام 2001
وتعديلاته، بهدف تمويل النشاط الاستثماري الخاص بالمساهمة في تمويل النشاط الاستثماري لجهات القطاع
عاما لاقتصاديو تقديم الخدمات والاستشارية والقيام بأعمال التوريقو المساهمة في تأسيس الشركات وفقاً لاسأل
بالمبينة في المرسوم.
- ص. القرار رقم (698) تاريخ 2010/8/24
والقاضيية تخفيض أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصار فالعاملة علنالودائع لأجلو علنودائع التوفير بمق
دار نصفنقطة مئوية.
- ق. المرسوم التشريعي رقم (88) تاريخ 2010/10/2
الخاص بالتأخير التمويل الذي قضيتأسيس شر كاتأجير تمويل علشكشر كاتمساهمة.
- ر. قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (85) تاريخ 2010/11/2
القاضيية السماح للمصار فالمر خصبة ببيع القطاع الأجنبي اللان ملشاريع الاستثمار المشملة بأحكام القانون
نرقم (10) لعام 1991
وتعديلاته والتيلتتوفر لديها المبالغالانمة بالقطاع الأجنبي، بهدف تحوير بأحر أسامالالمستثمر منق
لالسوريينو العربو الأجنب.
- ش. القانون رقم (32) تاريخ 2010\11\14
الخاص بالسياسة العامة لقطاع الكهر باء في سورية.

- ت. المرسوم التشريعي رقم (23) لعام 2011
المتضمن تعديل بعض أحكام قانون الانفاق الاستهلاكي وقانون الضريبة على الدخل.
- ث. المرسوم التشريعي رقم (24) لعام 2011
المتضمن تعديل بعض أحكام قانون رسم الطابع و إعفاء بعض معاملة تالبنوكا لاسلامية من الرسوم
- خ. قانون الشركات رقم (29) لعام 2011.

المبحث الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية (2008) في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية:

تذكرنا الأزمة المالية العالمية والتي تفجرت في عام 2008 بورقة بحثية تترجمها للعام
تحت عنوان Diaz-Alejandro Carlos 2002، أدها الباحث الاقتصادي
"Good-Bye Financial Repression, Hello Financial Crash" ودا عاً لكتبنا الميرحبا بالأزمات المالية"
"، وربما يكون هذا القرن قرن الأزمات المتتالية فلا نكاد نخرج من أزمة حتى نقع في أزمة
أشد وأقوى، والحقيقة أن النظام المالي العالمي يتعرض منذ نهاية حقبة الثمانينيات (وهي فترة تنفيذ
- فترة حكم تاتشورويغان) إلى أزمات مالية متتالية مع New-Liberalism الأفكار النيوليبرالية
اختلاف الأسباب وراءها: ففي عام 1987، انهارت سوق الأسهم في أمريكا، وشهد العامين 1990 و
1994، انهيار السندات الفاسدة وأزمة صناديق التوفير الأمريكية وانهيار سوق السندات الأمريكية
والأزمة المكسيكية على التوالي، وفي عام 1997، وقعت أزمة دول جنوب شرق آسيا (اندونيسيا،
ماليزيا، تايلاند، كوريا، هونغ كونغ)، أعقبها أزمة روسيا والبرازيل في عام 1998، أما الفترة
2001 - 2003، فقد شهدت انفجار فقاعة الإنترنت أو أزمة الدوت كوم بالإضافة إلى أزمة
الأرجنتين، وأخيراً عام 2008 الذي شهد انفجار أزمة الرهن
العقاري،⁽⁶⁶⁾ وما أكثر ما طر حالسؤال الأساسي:

هل لعلمة دينالحدث أم نذير نهايتها؟ والباينذ هبنا هذا الاقتصاد المعولم معصوب العينين، الذي جعل من مصير البش
ر لعبة تتقاذفها أياديها الخفية وتقلب أأسواقه وقصر نظر استراتيدياته وتكتيكاته؟.

بالنتيجة

هناك وحش سايبفيا الغابة، بعض الناس سيسهل عليهم أن يروه، وآخر ونلاير ونهعلنا لإطلاق، بعض الناس يقولون إننا لو حشأل
يف، وغير هم يقولون إننا هضار وخطير، ولما كاننا الصعب أن نعر فأيهم معلصواب، ألا يكوننا الفطنة أن تكوننا نقوتنا مسا
وية لقوة الوحش، إن كاننا لو حش وجود؟!.

وربما يخففنا الشعور بالتناقض تلك الحكمة الصينية القائلة: «إنك لأزمة هي مشكلة وفرصة مواتية في آن»، فهل
كانت الأزمة المالية العالمية فرصة مواتية لإقناع المستثمرين المحليين والعرب والأجانب للاستثمار
في سورية؟.

⁽⁶⁶⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، السنة السادسة والعشرون، العدد
الفصلي الرابع، 2008.

أولاً: أثر الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم:

تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تأثراً شديداً في جميع أنحاء العالم نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية، وقد غيرت الأزمة ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر : فقد ارتفعت مبالغ «Transition Economies»* و«Developing Economies» الاستثمارات الموجهة إلى الاقتصادات النامية « Economies» ارتفاعاً سريعاً وكبيراً، فقد زاد نصيب تلك البلدان في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر ليبلغ 36.30 % في عام 2008، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض كبير متزامن في «Developed Countries» مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى البلدان المتقدمة * (22.2%-)، وفي أفريقيا، ارتفعت مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها إلى مستوى قياسي، وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى جنوب آسيا وغربها وجنوب غربها توسعاً نسبته 17% لتبلغ مستوى عالياً جديداً، واستمر الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى غرب آسيا في الارتفاع للسنة السادسة على التوالي؛ وارتفعت مبالغ الاستثمار الموجهة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 13%؛ كما ازداد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة للسنة الثامنة على التوالي.⁽⁶⁷⁾

جدول 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 2007 - 2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1350925	1651511	1408537	1216475	1816395	2002695	العالم World
560715	820008	696418	613436	1026531	1319593	الدول المتقدمة Developed Economies
275580	472852	429230	404791	571797	906531	أوروبا Europe
258514	441557	379444	359000	545325	859118	الاتحاد الأوروبي European Union
212995	268323	226991	166304	367919	332772	أمريكا الشمالية North America
702826	735212	637063	530289	668439	589430	الدول النامية Developing Economies
50041	47598	43582	52964	58894	51274	أفريقيا Africa
406770	436150	400687	324688	396152	364899	آسيا Asia
214804	233818	214604	162523	195454	165104	شرق آسيا East Asia
47119	49058	59459	71919	93546	79609	غرب آسيا West Asia
87382	95290	75056	72750	121429	93371	الدول الانتقالية Transition Economies

الدول الانتقالية هي دول جنوب شرق أوروبا وكومونولث الدول المستقلة وجورجيا.*

(عدا تشيلي، المكسيك، كوريا، OECD الدول المتقدمة،: الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية* (تركيا) بالإضافة إلى الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي غير المنظمين إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (بلغاريا، قبرص، ولافتيا، وليتوانيا، ومالطا، ورومانيا)، بالإضافة إلى أندورا، برمودا، ليختنشتاين، موناكو، وسان. والدول النامية هي كل الدول غير الموجودة في المجموعتين السابقتين.

⁽⁶⁷⁾United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD), World Investment Report 2012, Towards A New Generation of Investment Policies ,New York And Geneva, 2012

Source: UNCTAD, World Investment Report 2013, global value chains: investment and trade for development, New York And Geneva, 2013.

ويأتي ضمن تبعات الأزمة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الوافدة خلال عام 2008 بنسبة 14.2% إلى 1.8 تريليون دولار مقارنة مع نحو تريليوني دولار عام 2007، إضافة « بنسبة Cross-Border M&A Transactions إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود » 35% لتصل إلى 673 مليار دولار، مع مواصلة وتيرة التراجع بمعدل أسرع بلغ 75% خلال الربع « Transnational Corporation الأول من عام 2009، فضلاً عن ابطاء الشركات عبر الوطنية » (82) ألف شركة إضافة إلى 810 ألف شركة أجنبية (من خطاها بعدما انحسرت مستويات أرباحها المحققة، وازدادت Subsidiary Company تابعة عمليات تصفية استثماراتها وتسريح العاملين فيها).⁽⁶⁸⁾

ويرجع انخفاض حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر من تأثره بالعوامل التالية:

- التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2008 حيث بلغ 2.8% مقابل 5.4% في عام 2007⁽⁶⁹⁾، واستمرار تراجعها في عام 2009 بدرجة لم تحدث منذ ثلاثينيات القرن الماضي، والذي أثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظراً لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد من أهم العوامل المؤثر في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم فإن تباطؤ هذا النمو نتيجة للأزمة المالية العالمية جعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم مما يقلص الاجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن اقتصادات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من اجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالمياً.
- التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية، فقد عرف متوسط الأسعار الفورية للنفط الخام انخفاضاً كبيراً من 131.8 دولار للبرميل في تموز عام 2008 إلى 39.2 دولار في كانون الأول 2008⁽⁷⁰⁾ والذي أثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية وخاصة التدفقات الموجهة إلى الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية وروسيا والدول الآسيوية.
- الانكماش الحاد في حجم الائتمان المصرفي عالمياً والناجم أيضاً عن الأزمة المالية العالمية (2008) والذي قلل من قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج

⁽⁶⁸⁾مجلة ضمان الاستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة 68 السابعة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، تموز - ايلول 2009.

⁽⁶⁹⁾World Economic Outlook, International Monetary Fund, September, 2012

⁽⁷⁰⁾خديجة عبد الكريم سعيد (رسالة ماجستير، مرجع سابق) ص 33

والتملك عبر الحدود الدولية (أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة للشركات عبر الوطنية).

- تدهور عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر (أرباح الشركات) وضعف المراكز المالية الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية المرافقة للأزمة، دفع الشركات الأم في الدول المتقدمة وحول العالم إلى استرداد عوائد استثماراتها المباشرة من فروعها أو الشركات التابعة لها (المنتسبة أو الزميلة) العاملة في الدول الأخرى بدلاً من إعادة استثمارها مرة أخرى مما قلص الاجمالي العالمي لتدفقات الاستثمارات المباشرة، خاصة وأن العوائد المعاد استثمارها استحوذت على ما نسبته 30% من الاجمالي العالمي خلال العامين 2006 و2007.⁽⁷¹⁾
- ثانياً: أثر الأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول (UNCTAD) تشير بيانات الانكساد العربية في عام 2008 بنسبة 18.56% عن عام 2007، حيث بلغت في عام 2008 ما يقدر بـ 99,571 مليون دولار، بينما ظهر تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بالأزمة المالية العالمية واضحاً في عام 2009، حين انخفضت التدفقات لتصل إلى 84,295 مليون دولار بنسبة انخفاض (15.47%-) عن عام 2008.⁽⁷²⁾

خلال الفترة «Fluctuation» وكانت حصة الدول العربية من التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من 4.84% عام 2005 إلى 4.95% في عام 2006 ثم تراجعت إلى 4.19% عام 2007 قبل أن تعاود الصعود بقوة إلى 5.48% عام 2008، وارتفعت التدفقات الواردة في عام 2008 إلى 12 دولة عربية (الأردن، البحرين، السعودية، السودان، العراق، تونس، جيبوتي، سورية، فلسطين، قطر، لبنان) بنسب تراوحت ما بين 0.21% بالنسبة للأردن و 70.64% بالنسبة لتونس، فيما تراجعت في 9 دول (الصومال، الكويت، المغرب، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، موريتانيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن)، بينما ارتفعت التدفقات الواردة في عام 2009 إلى 7 دول عربية فقط (الجزائر، الصومال، سورية، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا) وانخفض في 14 دولة عربية (الأردن، البحرين، السعودية، السودان، العراق، الكويت، المغرب، تونس، جيبوتي، عمان، مصر، موريتانيا، الإمارات، اليمن)، و قد حلت السعودية المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 38,151 في عام 2008 و 32,100 في عام 2009 بينما حلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية في عام 2008 بحصة قدرت بـ 13,724 مليون دولار وحلت قطر في المرتبة الثانية في عام 2009 بحصة 8,125 مليون دولار.⁽⁷³⁾

⁽⁷¹⁾مجلة ضمان الاستثمار، المرجع السابق.

⁽⁷²⁾UNCTAD, World Investment Report 2013, global value chains: investment and trade for development, New York And Geneva, 2013.

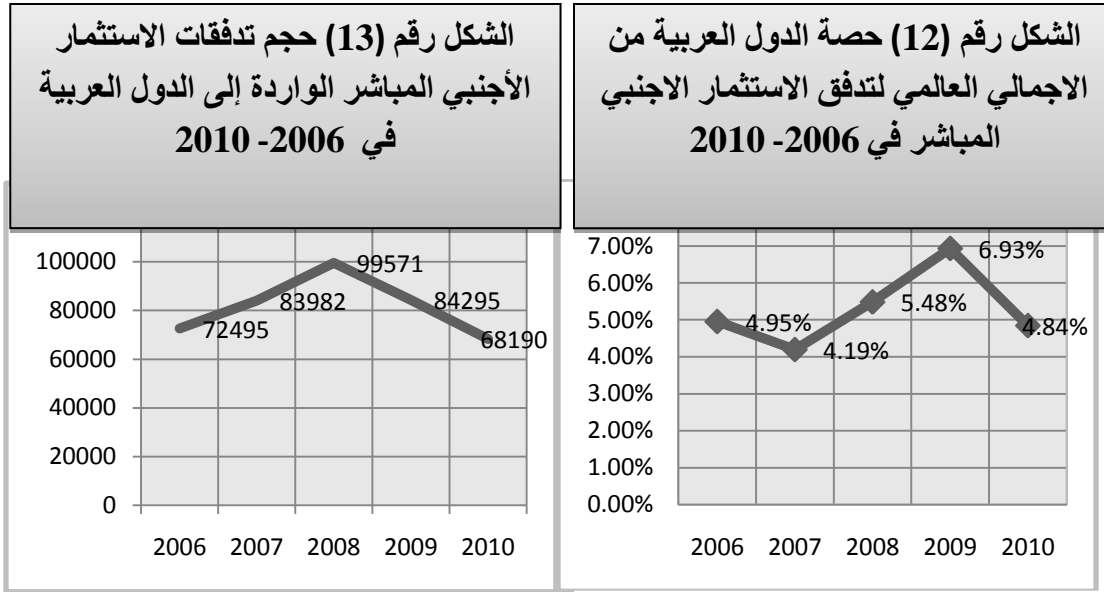
⁽⁷³⁾UNCTAD, World Investment Report 2013, global value chains: investment and trade for development, New York And Geneva, 2013.

جدول 6: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في (2010-2006)
(مليون \$)

الدولة/السن	2006	2007	2008	النمو في 2008	2009	النمو في 2009	2010	النمو في 2010
الأردن	3,544	2,622	2,826	7.78%	2,413	(-14.6%)	1,651	(-31.58%)
البحرين	2,915	1,756	1,794	2.16%	257	(-85.7%)	156	(-39.30%)
الجزائر	1,795	1,662	2,594	56.08%	2,746	5.86%	2,264	(-17.55%)
السعودية	17,140	24,319	39,456	62.24%	36,458	(-7.60%)	29,233	(-19.82%)
السودان	3,534	2,426	2,601	7.21%	1,816	(-30.18%)	2,064	13.66%
الصومال	96	141	87	(-38.30%)	108	24.14%	112	3.70%
العراق	383	972	1856	90.95%	1598	(-13.90%)	1,396	(-12.64%)
الكويت	121	112	-6	(-105.36%)	1,114	1866.67%	456	(-59.07%)
المغرب	2,449	2,805	2,487	(-11.34%)	1,952	(-21.51%)	1,574	(-19.36%)
تونس	3,308	1,616	2,759	70.73%	1,688	(-38.82%)	1,513	(-10.37%)
جيبوتي	108	195	229	17.44%	100	(-56.33%)	27	(-73.00%)
عمان	1,597	3,332	2,952	(-11.40%)	1,485	(-49.70%)	1,243	(-16.30%)
سورية	659	1,242	1,467	18.12%	2,570	75.19%	1,469	(-24.84%)
فلسطين	19	28	52	85.71%	301	478.85%	108	(-64.12%)
قطر	3,500	4,700	3,779	(-19.60%)	8,125	115.00%	4,670	(-42.52%)
لبنان	3,132	3,376	4,333	28.35%	4,804	10.87%	4,280	(-10.91%)
ليبيا	2,064	3,850	3,180	(-17.40%)	3,910	22.96%	1,909	(-51.18%)
مصر	10,043	11,578	9,495	(-17.99%)	6,712	(-29.31%)	6,386	(-4.86%)
موريتانيا	155	139	343	146.76%	-3	(-100.87%)	131	4466.67%
الإمارات	12,806	14,187	13,724	(-3.26%)	4,003	(-70.83%)	5,500	37.40%
اليمن	1,121	917	1,555	69.57%	129	(-91.70%)	169	31.01%
اجمالي الدول العربية	72,495	83,982	99,571	18.56%	84,295	(-15.43%)	68,190	(-19.11%)
الدول النامية	427,163	589,430	668,439	13.40%	530,289	(-20.67%)	637,063	20.14%
الدول العربية/الدول النامية (%)	16.97%	14.25%	14.90%	10.70%	15.90%			
العالم	1,463,351	2,002,695	1,816,398	(-9.30%)	1,216,475	(-33.03%)	1,408,537	15.79%
الدول العربية/العالم	4.95%	4.19%	5.48%	4.84%	6.93%			

Source: UNCTAD, World Investment Report 2013, global value chains: investment and trade for development, New York And Geneva, 2013.

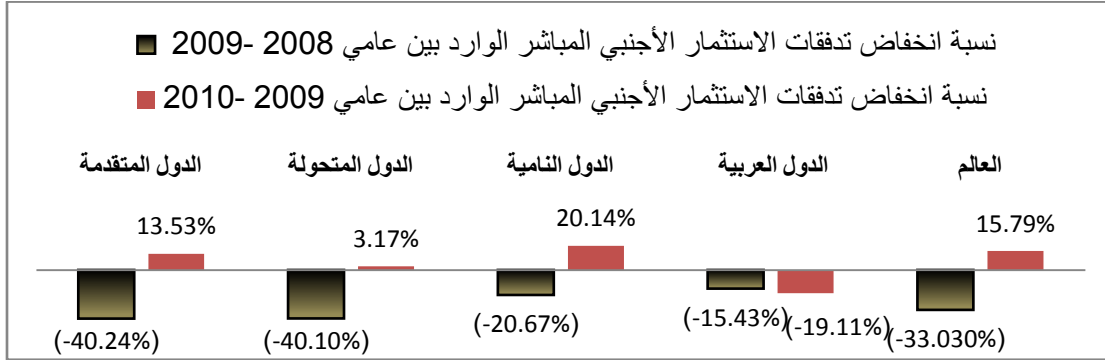
قفزت حصة الدول العربية في الأونة الأخيرة (2000-2008) من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المستوى العالمي من 0.4% إلى 5.48% وضمن مجموعة الدول النامية من 2.3% إلى 14.90%، غير أن حصتها من التدفقات الواردة إلى الدول النامية ارتفعت في عام 2009 فبلغت 15.90%، بينما واصلت حصتها من إجمالي التدفقات العالمية ارتفاعها لتصل في عام 2009 إلى 6.93%، بيد أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة العربية انخفض في عام 2009 عن عام 2008 بنسبة (-15.43%) لتصل إلى 84,295 مليون دولار، بعد أن كانت تقدر بحوالي 99,571 مليون دولار في عام 2008⁽⁷⁴⁾.



وقد بلغت نسبة الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في عام 2009 عن عام 2008 حوالي (-33.03) أما عربياً فقد بلغت (-15.43)، وفي حين شهدت كل المجموعات الاقتصادية تحسناً في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010، انخفضت تدفقات

⁽⁷⁴⁾World Investment Report 2013

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في عام 2010 بنسبة (-19.11%)، كما هو موضح في الشكل التالي.



Source: UNCTAD, World Investment Report 2013.

والملاحظ أنه

منذ ظهور النفط في العالم العربي بحلول أواخر النصف الأول ولما قبل الماضي، والدول العربية انتهت بسياسة استثمار أم والالنفط في الدول الغربية، آلاف المليارات من الدولارات الأمر يكتفي مودعة في البنوك الأجنبية دون استثمار، وفي أحسن الأحوال الاستثمار في مشاريع استثمارية ضخمة تعود بإيرادات هائلة علينا لاقتصادات الغربية على حساب الاقتصادات المحلية التي تعتبر الخاسر الوحيد من جراء هجرة الأموال العربية إلى الخارج، وهناك نزوح قضية هجرة الأموال «كإحدى العناوين الرئيسية التي تصدر المشهد الاقتصادي العربي في الوقت الراهن Funds Drain»

وبالرغم من تراجع أعداد مجدو استثمار الأموال النفطية العربية في الخارج جعلت من السنوات الماضية، لاتزال الرؤى سالماً الأموال العربية تستثمر في الأسواق الأمريكية والأوروبية بقيمة تتجاوز 800 مليار دولار، في الوقت الذي يعاني فيها العالم العربي من نقص الأموال اللازمة لتنمية مشاريعها الوطنية وتلبية الاحتياجات المحلية ومواجهة التحديات المعاصرة وفي مقدمتها نمو معدل البطالة بين الشباب العربي، والتي تعتبر ضمانة نسبياً أعلى عالمياً

14%، وتزايد الفجوة الغذائية وارتفاع حجم المديونية التي تمثلت تهديداً حقيقياً للأمن الاقتصادي والاجتماعي⁽⁷⁵⁾

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية والأزمة المالية العالمية:

للتعرف على تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بالأزمة المالية العالمية يجب التعرف على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية قبل تفجر الأزمة المالية العالمية في منتصف عام 2008، ومقارنتها مع واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تفجر الأزمة.

1 - واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية قبل تفجر الأزمة المالية العالمية:

⁷⁵ www.uabonline.org مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت، نيسان 2013، العدد 389،

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، وقد أدت العولمة الاقتصادية وانفتاح أسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية، بين «Technology Gap» ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تضيق الفجوة التكنولوجية «، فضلاً عن أنه يتصف «Technology Transfer» الدول النامية والمتقدمة عن طريق نقل التكنولوجيا بالاستقرار النسبي مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية.

وقد أدركت سورية أهمية الاستثمار باعتبار وسيلة ناجعة تمكنه من مجارة العالم، وخصوصاً المتقدم منه، وعملت على إعادة هيكلة البنية التحتية لاقتصادها بشكل يمكنها من جذب جميع الاستثمارات وبشتى أشكالها وأنواعها، وجعل هذه البقعة محطاً لأنظار جميع المستثمرين السوريين والعرب والأجانب.

ومن هنا تبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها المؤثر في جهود التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل محدودية المدخرات المحلية، وقصورها عن تلبية الحاجات الاستثمارية المتزايدة، وتبرز حاجة سورية إلى الخبرات الإدارية، والفنية، والتكنولوجية التي توفرها هذه الاستثمارات، في سعيها إلى النفاذ للأسواق العالمية، وزيادة القدرة التنافسية، في ظل انتهاجها لسياسة الانفتاح التجاري، كما وتعول سورية كثيراً على الاستثمار الخارجي، في توفير فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية، وتمويل المشاريع التنموية في ظل محدودية الموارد الطبيعية، والمالية لسورية، وانطلاقاً من هذا التوجه أخذت سورية بالتنافس والتسابق، بتقديم مختلف أنواع الحوافز والتسهيلات للاستثمارات الخارجية، وتوفير أفضل مناخ استثماري لها، كي تتمكن من تحقيق أهدافها، وبالتالي تحقيق أكبر استفادة من هذه الاستثمارات على الصعيد الاقتصادي، وقد أدى كل ذلك إلى تطور ملحوظ ومطرّد في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجمهورية العربية السورية من 110 مليون دولار في عام 2001 إلى 1242 مليون دولار في عام 2007، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول 7 تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في الفترة 2000 – 2007 (مليون \$)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
FDI تدفق	270	110	115	160	275	508	659	1242

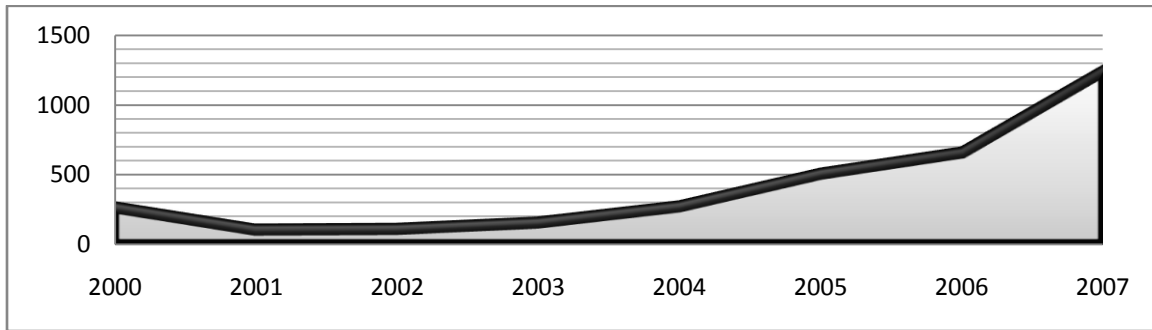
المصدر: تقارير مختلفة للاستثمار العالمي

وقد تم تسجيل سورية، فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضو الامكانات المنخفضة خلال الفترة 2002 – 2005
F استناداً إلى مؤشر ياداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وامكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر»
DI Performance Index And FDI Potential

Index*»

، غير أن سورية أبدت جهوداً لتحسين مستوى الأداء رغم إمكاناتها المتواضعة في جذب الاستثمارات الخارجية وعلناً لآخ
صلاً للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بهدف إيجاد فرص عمل للداخلين إلى السوق والعمل، ففي عام
2004
ازدادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية بسبب تحرير بعض القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي مثل قطاع عابني
ة التحتية والاتصالات والمصارف والتأمين والتعليم والمستشفيات والإعلان وغيرها، كما أنتعديقوا انينا للاستثمار وحو
افزها وتحسين اجراءات معاملات الاستثمار وأساليب الترويج والتأهيل للمستثمرين العرب والأجانب، وتبين البيان
تالاحصائية في الجدول رقم (7) زيادة في الاستثمارات القادمة بنسبة 88.47% في عام 2007 عنها في عام
2006.

الشكل رقم (15) صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية (مليون دولار أمريكي)



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

وينظر إلى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصادات من خلال مؤشرين، الأول:

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي الثابت

«الثاني: FDI inflows as a percentage of gross fixed capital formation»

نسبة الرصيد المتركم أو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي

« FDI inward stock as a percentage of gross domestic product »

FDI Performance Index And FDI مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد *

لأول مرة في تقريرها عن UNCTD: أصدرته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الاستثمار في العام 2002م وطورته في التقارير اللاحقة وينقسم إلى مؤشرين: مؤشر الأداء: ويشير إلى مدى نجاح

الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس حصة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. ب- يقيس

إمكانية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وينقسم إلى 13 مكون لقياس هذه الإمكانيات وهي: معدل نمو الناتج

المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، خطوط الهاتف الثابت، خطوط الهاتف المحمول،

متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملحقيين بالدراسات العليا

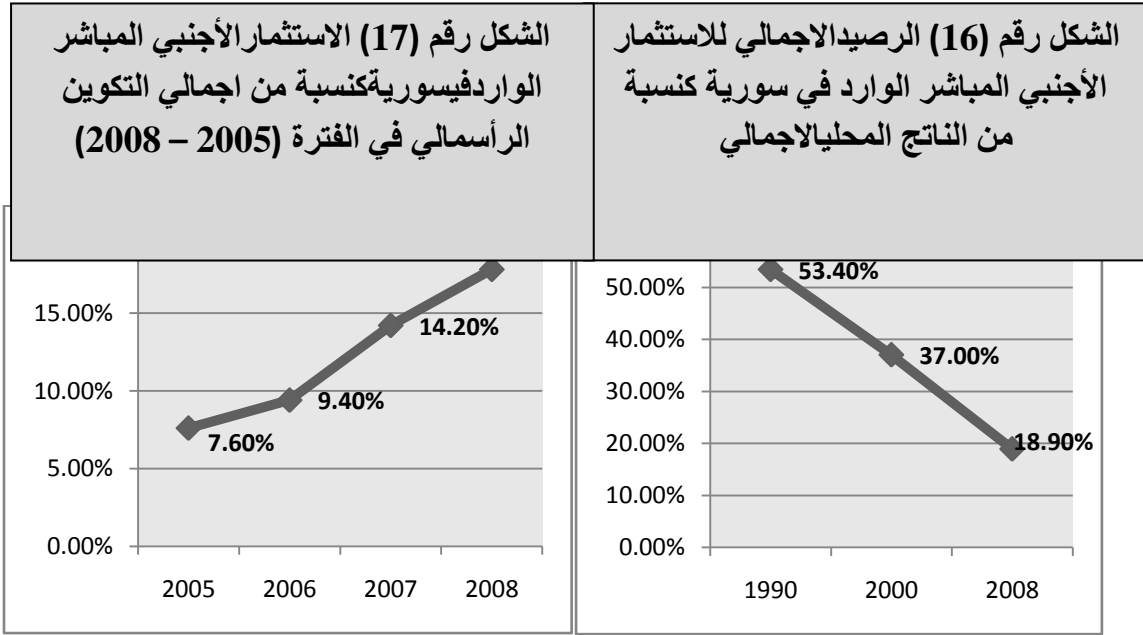
إلى إجمالي السكان، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية

وصادرات السيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي

بالدولة من العالم. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير التنافسية العربية لعام 2006م - العدد الفصلي الأول

كانون الثاني - شباط 2007م - ص 6-7).

وتظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التشغيل من حيث مساهمتها في تكوين رأس المال الفيالدو للمنتجية، وه ببذلك تساهم في توفير فرص العمل لمرحلتين، الأولى أثناء مرحلة الإنشاء، والثانية عند دخول الاستثمارات الجديدة م جال الإنتاج، ولعل أهدم مظاهر العولمة الاقتصادية هو تنامي نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي التكوين رأسمالي، وامتدت هذ الظاهرة إلى الدول العربية الفقيرة والغنية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى أن الاستثمارات الأجنبية لمباشرة لم تعد وسيلة لفتح أسواق جديدة للشركات متعددة الجنسيات ولكنها أيضاً لتحقيق مزايا إنتاجية لهذه الشركات كاتضمن منظومة عالمية للإنتاج والتصدير، هذ بالإضافة إلى دورها في نقل التكنولوجيا وتغطية الفجوة بين الادخار المحلي واحتياجات التنمية، وهلهذا تحصل على التشجيع والحوافز من كافة الدول، وهكذا نجد أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي التكوين رأسمالي في عام 2008 قد تعددت 24% في كل من الإمارات والسعودية بالرغم من أن الدولتين مصدرتان لرأس المال، وبالمقابل وصلت هذ النسبة إلى ما يقرب من 90% في الأردن و84% في لبنان و70% في تونس، وإلى 47% مصر، وإلى 9% في الجزائر (76).



Source: World Investment Report 2009

(76) United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD), World Investment Report 2009, Transnational corporation, agricultural production and development, United Nations, 2009

وفي سورية يلاحظ من الشكلين (16) و (17) تطور مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي التكوين الرأسمالي من 7.60% في عام 2005 إلى 17.80% في عام 2008، وتعزب هذا الزيادة إلى عوامل داخلية جاذبة للاستثمار تمثلت باستخدام أساليب الترويج والاستثمارية، ومرونة التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة مناخ الاستثمار نتيجة تسهيلات إجراء اتصالات إدارية وتوفير المعلومات هيئة البنية التحتية، واتساع سوق القطاعات الخدمية المحلية والسياحة والاتصالات والنقل و اجسوق الاستثمار العقاري، كما تعزب إلى عوامل خارجية دافعة للاستثمار مثل انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج، وتطور هذا النسبتدلعناهمناحية المالية استطاع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم مساهمة كبيرة في الاستثمار المحلي وتكوين رأس المال الثابت وبالتالي أصبح يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في سورية معدلات إيجابية، ففي عام 2005 كانت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي السورية 4.5%، وفي 2007 حوالي 6.3%⁽⁷⁷⁾.

2 - الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بعد تفجر الأزمة المالية العالمية:

« ولكن من «Save Your Own Skin» أصبحنداء العصر الجديد (لينقذ نفسه من يستطيع ذلك) الذي تحدث عنه The End of History يستطيع انقاذ نفسه؟ فالرأسمالية لم تعد تعني أبداً نهاية التاريخ في عام 1989، إنما أصبحت تعني Francis Fukuyama الفيلسوف الأمريكي فرنسيس فوكوياما ، فثمة فعلاً تحول تاريخي بأبعاد Modernity نهاية ذلك المشروع المسمى بكل جرأة وغرور الحداثة عالمية، إذ لم يعد التقدم والرخاء، بل صار التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي، هي الأمور التي تخيم بطابعها على الحياة اليومية للغالبية العظمى من البشرية.

عبر البورصات والمصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي وصناديق معاشات التقاعد، دخلت مسرحة القوالب المية طبقة سياسية جديدة لم يعذبوا سواها يوماً، سواء كان دولة أو مشروعاً أو مواطناً عادياً التخلص من قبضتها، إنه طبقة أو لئكالمتاجر يبنالعملات والأوراق المالية الذين يوجهون بكبحرية سيلاً من الاستثمارات المالية تميزها داسعة في كليونم، ويقدر ونبالتلعلنا التحكم فير فاهية أو فقر أمبر متها دونمار قابة حكومية تذكر، فالسياسيون ناخبو همصار واي شعرو نعلنحو منزايدبأنثمة موجهين موجهولينا سواقالماقدأخذوا ايديرو ناقتصادات اقطار هم، تاركين للسياسة دور المشاهد المغلوب على أمره فقط.⁽⁷⁸⁾

Blessed God ولأنالولايات المتحدة الأمريكية هي البلاد الذي يحظ ببركة الله

Country

فيحقها بالتالي انتفاجئ العالم بأزماتها الكثيرة، والتي تقببها علينا هلهذا العالم الخاضع تحت سيطرتها، فقد تم بالتالي الأزمة المالية الأمريكية في عام

2008

⁽⁷⁷⁾ هيئة الاستثمار السورية، التقرير الثالث للاستثمار في سورية، 2008

هانس- بيترمارتن- هارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم أ.د. رمزي زكي، فخر العولمة: 78 الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، عالم المعرفة، عدد 238، الكويت 1998، ص 85

والتي انعكست بدورها على معظم اقتصادات دول العالم، لتأخذ بالتالي شكلاً لأزمة المالية العالمية، وتتحوّل إلى أزمة اقتصافية عالمية، وبما أن سورية جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها أيضاً تأثر تسلباً أو إيجاباً بهذه الأزمة.

أ. حصة سورية من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر:

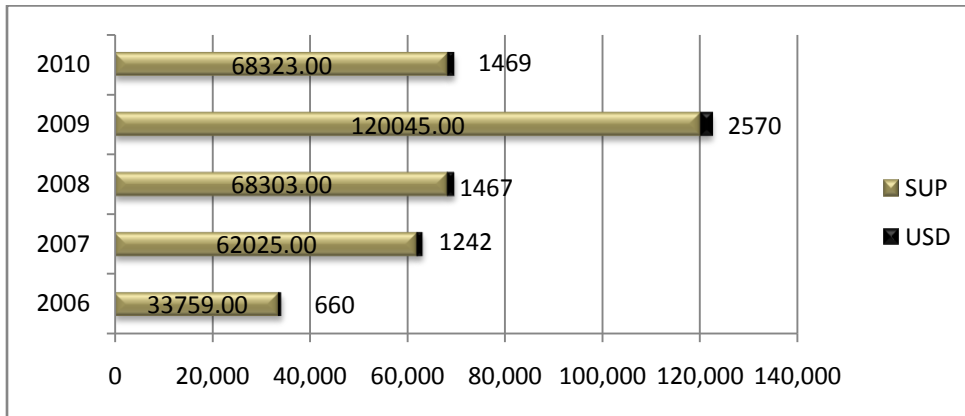
يلاحظ من الجدول (8) أن حصة سورية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية ارتفعت في عام 2008 ليصل إلى 1,476 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 1,242 مليون دولار أمريكي في عام 2007 وارتفعت أيضاً في عام 2009 ليصل إلى 2,570 مليون دولار أمريكي.

الجدول رقم 8 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سورية بين عامي 2006 - 2010

الفترة	2006	2007	2008	2009	2010
العملة	SYP	USD	USD	USD	USD
	33,759	62,026	68,303	120,045	68,323
	660	1,242	1,467	2,570	1,469

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الربعية، المجلد 49، العدد 1-2-3-4، 2011 (معدل الصرف الواسطي المتقل المستخدم في التحويل يعادل 46.51، 46.71، 46.56، 49.94، 51.15 للأعوام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010 على التوالي)

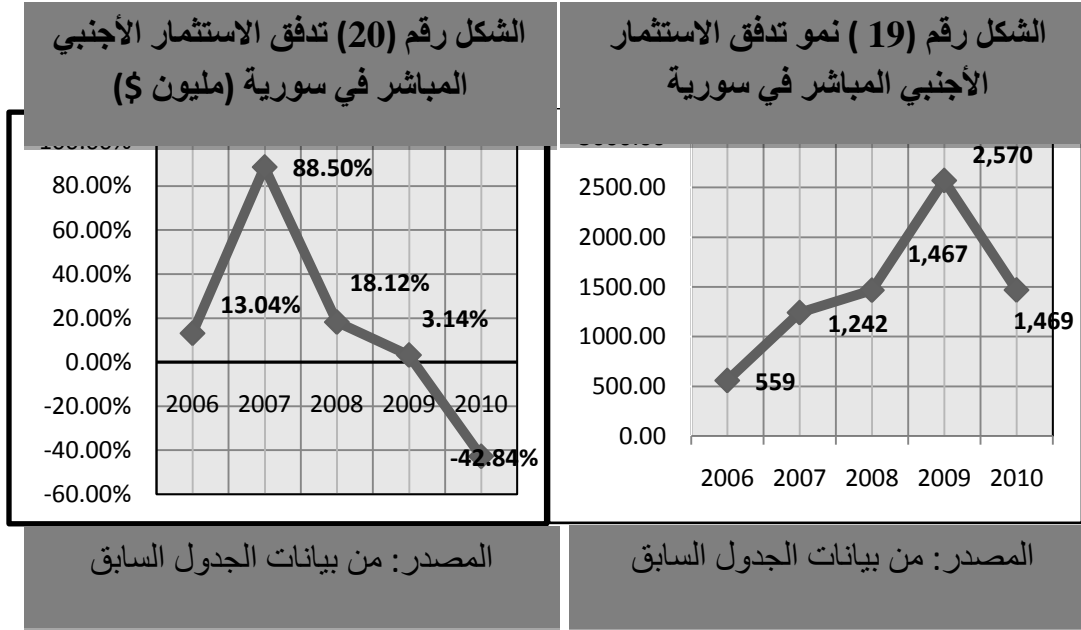
الشكل رقم (18) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سورية بين عامي 2006-2010



المصدر: من بيانات الجدول السابق

وقد ظهر أثر الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية أولاً في عام 2008 من خلال التأثير على معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى سورية، فبعد أن كان 88.50% في عام 2007، أصبح 18.12% في عام 2008، بعد ذلك عاود النمو المرتفع لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية، فحققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً في عام 2009 يقدر بحوالي 75.19%، وذلك بفضل حملات اقناع المستثمرين المحليين والعرب والأجانب بجدوى الاستثمار في سورية، والتأكيد على أهمية موقع سورية الجغرافي الذي يمكن اعتباره بترول سورية الحقيقي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية اقناع المستثمرين العرب

بضرورة الاستثمار في الدول العربية عوضاً عن خسارة الأموال العربية في مشاريع مقامة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذا الأمر لم يدم كثيراً حتى استطاعت الأزمة المالية أن تضغط وبشدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية في عام 2010، فانخفضت بالتالي بمعدل (-42.84%) لتبلغ 1,469 مليون دولار، إلا أنها لم تنخفض عن الرقم الذي سجلته في عام 2008 الذي تفجرت فيه الأزمة المالية العالمية، بل سجلت نمواً بمعدل 18.28% في عام 2010 عن عام 2008.

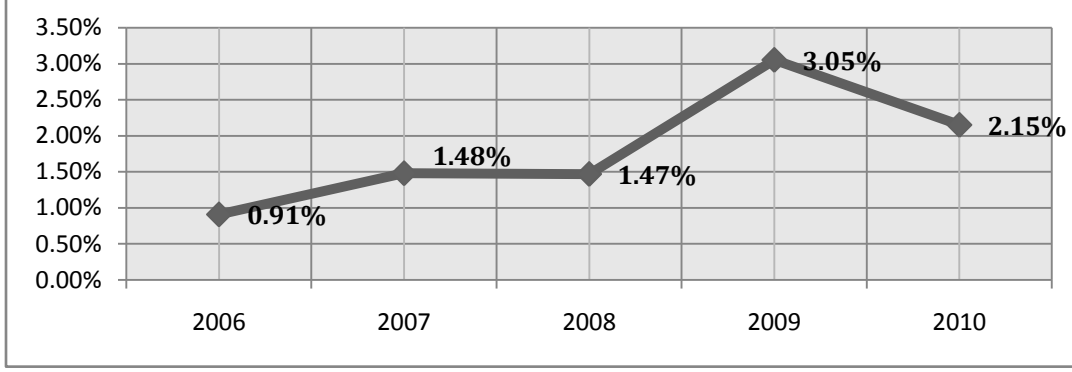


ب. حصة سورية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية:

أثرت الأزمة المالية العالمية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى إجمالي الدول العربية في عام 2009، إلا أن حصة سورية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية شهدت تحسناً ملحوظاً، ففي حين انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في عام 2009 بنسبة (-15.43%)، سجل نصيب سورية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية زيادة واضحة في عام 2009 لتصبح حصة سورية من إجمالي العربي 3.05% بعد أن كانت 1.47% في عام 2008، وقد انخفضت في 2010 لتصبح 2.15%.

وقد تراجعت سورية إلى المرتبة 16 عربياً في عام 2008 من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم تقدمت إلى المرتبة 13 في عام 2009 بعد أن كانت في المرتبة 15 في 2006 والمرتبة 14 في عام 2007، وواصلت تقدمها في عام 2010 لتحل بالتالي في المرتبة 12 عربياً.

الشكل رقم (21) نصيب سورية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2010



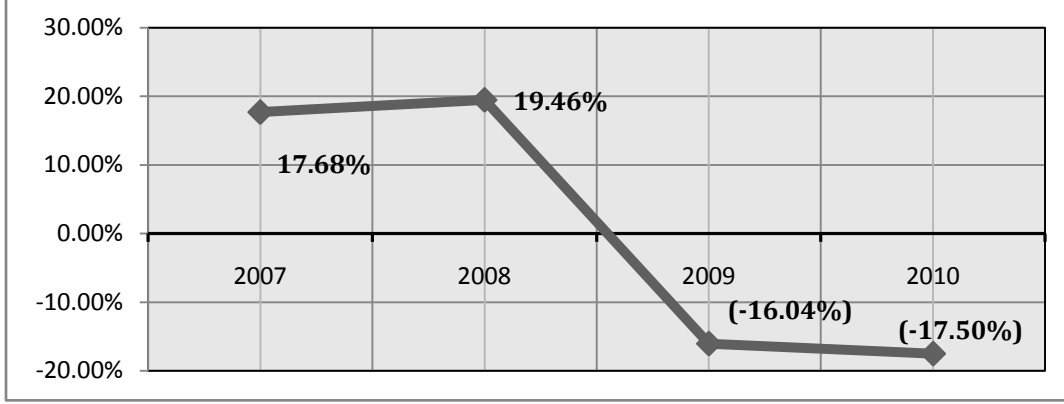
المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2013

ت. حصة سورية من اجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة إلى منطقة الإسكوا:

* (ESCWA) سجلت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في الإسكوا « زيادة بين عامي 2002 و 2008، Economic And Social Commission For Western Asia، إلا أنها تعرضت لانتكاسة كبيرة جراء الأزمة المالية العالمية، فبعد أن وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذروتها في البلدان الأعضاء في الإسكوا في عام 2008 لتبلغ 87,892 مليار دولار، أي ما يعادل 4.84% تقريباً من اجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية، ما لبثت أن انخفضت بمعدل (16.04%-) فبلغت 73,794 مليار دولار في عام 2009، واستمرت في الانخفاض في عام 2010، فسجلت انخفاضاً عن عام 2009 بنسبة 17,50-%) لتصبح 60,883 بنهاية عام 2010، أي ما يمثل 4.3% من الاجمالي العالمي.

الشكل رقم (22) نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى منطقة الإسكوا خلال الفترة 2010 - 2007

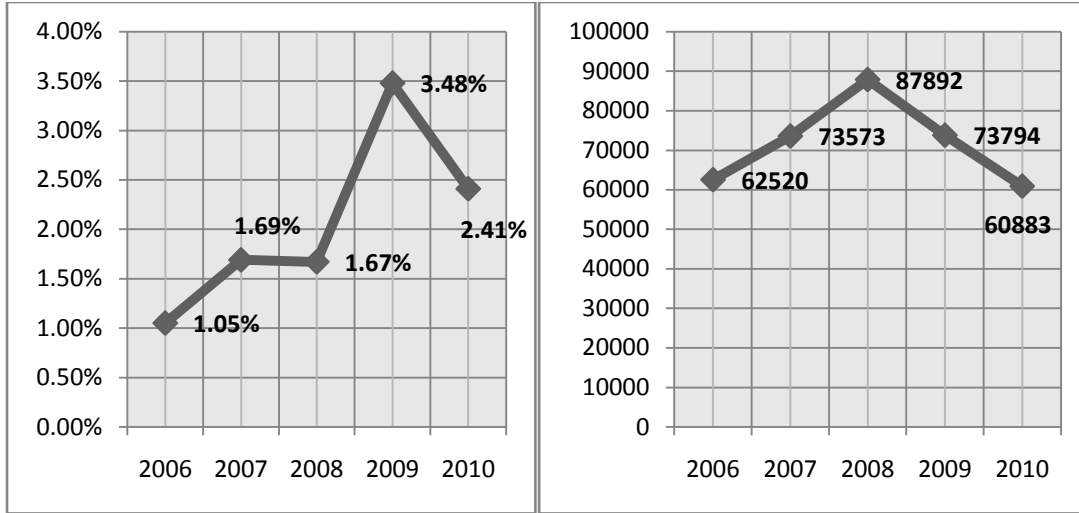
أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 1973 ومقرها بيروت، وتضم 14 بلداً عضواً* هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر والمملكة العربية السعودية، واليمن. والإسكوا هي جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة وتعمل كسائر اللجان الإقليمية تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي.



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2013

وقد ارتفعت حصة سورية من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى منطقة الإسكوا في عام 2009 لتبلغ 3.48% في الوقت الذي انخفضت فيه حصة دول منطقة الإسكوا من الاجمالي العالمي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (-16.04%) في العام نفسه، وقد بدى واضحاً تأثر نصيب سورية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة الاسكوا نتيجة الأزمة المالية العالمية في عام 2010، فانخفضت لتصبح (-2.41%) من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول منطقة الاسكوا، إلا أنها أيضاً لم تنخفض ولم تقترب من النسبة التي حققتها في عام 2008 والتي كانت 1.67%.

<p>الشكل رقم (24) نصيب سورية من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاسكوا خلال الفترة 2006 - 2010</p>	<p>الشكل رقم (23) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاسكوا خلال الفترة 2006 - 2010</p>
--	--



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2013

المبحث الثالث تأثير الأزمة المالية على التوزع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية:

يتضح من ملامح اقتصاد سوريا ببناء هيكلتها الحاجة للتنمية المشروعة واستقطاب التدفقات المالية وتقديم الحوافز بشكل أكبر لتنشيط الاستثمارات وتنمية عجلة الإنتاج، فكانت أسس نهج الاستثمار بموجب المرسوم التشريعي رقم (16) لعام 2007 بالتزامن مع صدور المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولتباشر أعمالها في تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية البيئة الاستثمارية في الجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى البحث عن الفرص للاستثمار والعمل على تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص للمشروعات الاستثمارية، وتقديم المشورة ومتابعة تنفيذها لتتناسب مع احتياجاتها للمعلومات والبيانات اللازمة.

وكانت تبنت سورية مبدأ الانفتاح والحرية الاقتصادية لجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية، حيث استفادت الكثير من الماشرو عاتمنا وننتشجيعا للاستثمار سواء في قطاع الصناعة أو الزراعة أو السياحة أو النقل والمستشفيات وبغض النظر كانت محلية أو أجنبية.

1 التوزع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية قبل تفجر الأزمة المالية العالمية:

انعكست سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي تبنتها سورية وقد خطت خطوات واسعة باتجاه رفع عسوية الأداء الاقتصادي صاعد على الاستثمارات المحلية والأجنبية، فقد تحققت قفزات كبيرة في حجم الاستثمارات نموًا واضحًا منذ العام 2007 حيث كان يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 110 مليون دولار أمريكي⁽⁷⁹⁾، ليصل إلى قرابة 2,570 مليون دولار في عام

⁽⁷⁹⁾ World Investment Report 2013

2009⁽⁸⁰⁾، وهذا يعكس نمو أعداد المشروعات من 31 مشروعاً وحتى عام 2001⁽⁸¹⁾ إلى حوالي 266 مشروعاً حتى عام 2012⁽⁸²⁾.

يمثل الاستثمار في سورية محوراً أساسياً من محاور التنمية في مختلف القطاعات ، الزراعة ، الصناعية والتجارية، نظراً لكونه الأسلوب الأمثل لتوظيف الإمكانيات والطاقات التي تستطيع سورية عن طريقها خوض معركة التنمية بما يواكب التحديات العالمية المعاصرة وخاصة في مجال الصناعات التكنولوجية المتقدمة ، حرصت الحكومة على تهيئة مناخ العمل الاستثماري الفعال في سورية من خلال العمل على إزالة معوقات الاستثمار وتوحيد الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه.

الجدول رقم (9): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة 2008 - 2004

2008	2007	2006	2005	2004	نوع الاستثمار (مليون دولار)
600	282	111	100	157	استثمارات شركات النفط الأجنبي العاملة في القطر
490	385	225	300	60	استثمارات في مشاريع القطاع السياحي
250	110	92	55	13	استثمارات مشمّلة بقانون الاستثمار رقم 10/
23	40	93	0	0	شركات تأمين خاصة مرخص لها
28	130	64	45	45	مصارف خاصة وإسلامية مرخص لها
22	30	15	0	0	زيادة رأس مال بعض المصارف الخاصة
54	265	59	83	45	استثمارات قطاعات أخرى
1467	1241	659	583	320	المجموع

المصدر: التقرير الرابع للاستثمار في سورية 2009

يتضح من الجدول السابق أن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية تركز في قطاعي النفط والقطاع السياحي بين عامي 2004 - 2008، ثم دخلت استثمارات المشمّلة بقانون الاستثمار رقم 10 بعد عام 2007 لتحل المرتبة الثالثة من حيث توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

⁽⁸⁰⁾World Investment Report 2013

⁽⁸¹⁾التقرير الثالث للاستثمار في سورية 2008

⁽⁸²⁾التقرير الثالث للاستثمار في سورية 2008

على قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويلاحظ أيضاً انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قطاعات التأمين والمصارف الخاصة والاسلامية في عام 2008.

2 للتوزع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بعد تفجر الأزمة المالية العالمية:

يشير المسح الاحصائي الذي أعدته هيئة الاستثمار السورية حول الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية كان في معظمه من الاستثمار المنجذب بالموارد وخاصة الموارد النفطية، وكان الاستثمار يهدف إلى قطاعي استخراج النفط والغاز، وهذا القطاع يؤثر ملحوظ على عائدات الخزينة العامة وعلى حصيلة الصادرات وعلى احتياطيات البلد من النقد الأجنبي، إلا أنها المتأثر بالنقلها من التكنولوجيا، ورغم ذلك لا يزال الاستثمار الأجنبي ضعيفاً خاصة في قطاع النفط والغاز، فعند النظر في التوزيع على الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الاستثمار اتفق على النفط والغاز تشكل الحصة العظمى في سورية، وهذا يدل على الاعتماد الكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب نحو الموارد (و الذي يعتبر استثماراً مغلقاً) وأيضاً كثر امتدناً للقدرة التنافسية للاقتصاد ونموه طويلاً (لأجل)، والاعتماد الضعيف على الاستثمار الخارجي الباحث عن السوق والكفاءة اللذين يتركان أثر أكبر على القدرة التنافسية للاقتصاد.

الجدول رقم (10): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع الاقتصادي في سورية (مليون ليرة سورية) خلال العام 2010

Economic Sector القطاع الاقتصادي 2010 (مليون دولار) (مليون ليرة سورية) 2010		
-	-	الزراعة Agriculture
48,500.00	1,042.79	الصناعات الاستخراجية والنفط والغاز Oil & Gas
19,351.40	416.07	الصناعة التحويلية Manufacturing
6.30	0.135	التجارة Trade
-	-	السياحة Tourism
0.50	0.011	النقل Transportation
(43.70)	(0.94)	الاتصالات Communication
8,086.80	173.87	المال Finance
1,068.90	22.98	التعليم Education

المصدر: مسح الاستثمار الأجنبي المباشر عن عام 2010 (معدل الصرف الوسطي المتكامل المستخدم في التحويل يعادل 46.51 في عام 2010) عن البنك المركزي، النشرة الاحصائية الربعية، المجلد 49، العدد (1-2-3-4، 2011).

وقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت 13.2% في عام 2010، وبمقارنة هذا النسبة يظهر الضعف النسبي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت عنداس تبعد الاستثمار اتفق على النفط والغاز، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة أقل من 3% من تكوين رأس المال الثابت.

وقد بلغ إجمالي التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر 1654.48 مليون دولار خلال عام 2010 مقارنة بـ 1434 في عام 2009، وقد هبت الحصاة الأكبر (63%)

منتدقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنقطا على النفط والغاز بـ 1,042.79 مليون دولار في عام 2010، واستقبلت لقطا عالمي 173.87 مليون دولار، بينما استقبلت لقطا عا لصناعات التحويلية 416.07 مليون دولار، وشكلت كمنهذنا القطاعين 11% و 23% علنا تو اليمناجم اليتدقاتا للاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالنسبة للمناطق الحرة فقد استحوذت على نسبة 2% من إجمالي صيد الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاطات غير النفطية في نهاية عام 2010 (متمثلة باستثمار بقيمة 1,49 مليار ليرة سورية) مما يبين نقصور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

سجلا لير صيدا الاستثمار الأجنبي المباشر حت نهاية عام 2010 (وهو الاستثمار المتر اكحتتار يخه) 750610 مليون لير سورية أو 16 مليار دولار، ويشير تحليل هذا الاستثمار إلى أن قطاع النفط والغاز سيطر على صيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010، بمائسته 87.2% من المجمال، ويستند هذ علنا لإنفاقا للاستثمار بالسنوات اليتتقو مبهش كاتالنفطو الغاز العاملة في البلاد سواء في مجال الإنتاج أو التطوير أو الاستكشاف وقد شهد هذا القطاع اتجاهاً جديداً أو متصاعداً من حيث دخول شركات اقتصادية ناشئة (الصين والهند) إليها التي تظهر اهتماماً متزايداً في وضع قدامها في السوق السورية.

ويأتي قطاع الصناعة عموماً بالبعد قطاع النفط والغاز من حيث الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما جاء القطاع العالمي في المرتبة الثانية في عام 2009 من حيث صيد الاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلاً حوالي 29.6 مليار ليرة سورية وجاء قطاع الصناعة ثالثاً، مسجلاً 26,6 مليار ليرة سورية ومن الملاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010، شكلا استثمار اتجديده في قطاع البناء والتشييد الذي شهد قفز كبيراً من 5,68 مليار ليرة سورية إلى 21,47 مليار ليرة سورية، إضافة لوجود استثمار اتجديده في الصناعات الهندسية والمعدنية، ولكن مسجلاً يتدقاتا استثمارية أجنبية جديدة في الصناعات النسيجية والغذائية خلال العام 2010.

أما قطاعا السياحة والعقار فقد أتت في المرتبة الرابعة بحجم 8 مليار ليرة سورية ونسبة 1.08% من إجمالي صيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010، وجاء قطاع التعليم خامساً خاصة بالنسبة للجامعات الخاصة بنسبة 0.4% من إجمالي صيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010 فقد شهد هذا القطاع عام 2010 زيادة سنوية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 1069 مليون ليرة سورية، أما قطاعا للاتصالات فقد ساهم بـ 0.23% من إجمالي صيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010.

والجدير بالملاحظة أخيراً أن قطاع الزراعة والنقل والتجارة فشلت في جذب استثمار أجنبي هام، فقد استقبلت لقطا عالمي 6 ملايين ليرة سورية، و قطاعا على نقل مليون ليرة سورية في عام 2010

ولم يستقبل قطاعات الزراعة أي استثمار خارجي عام 2010، وعلالر غمنا الدور بالحاسمو الهاملقطاعات الزراعة والتجارة في الاقتصاد السوري بالتيتشكلحوالي 22% و20% منالناتجالمحليالاجماليعلالتوالي.

وقد شهدت المشاريع المشملة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991، والمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007، زيادة ملحوظة في كل القطاعات الاقتصادية (الصناعة والزراعة والنقل)، أما التكلفة الاستثمارية مقيمة بالمليار دولار فقد شهدت بدورها انخفاضاً ملحوظاً في عامي 2009 و 2010 كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (11): المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991، والمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال الفترة (2006 – 2010)

المصدر: هيئة الاستثمار السورية تقرير 2010 (علماً أنه دمج المشاريع الصحية والطبية مع القطاع الصناعي).

أما المشاريع المنفذة فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في العام 2008 في كل القطاعات الاقتصادية، فقد انخفضت المشاريع المنفذة في القطاع الصناعي من 133 مشروع في عام 2007 إلى 61 مشروع في عام 2008، وفي القطاع الزراعي ارتفعت المشاريع المنفذة بشكل طفيف من 4 مشاريع في عام 2007 إلى 6 مشاريع في عام 2008، وانخفضت المشاريع المنفذة في قطاع النقل من 58 مشروع في عام 2007 إلى 40 مشروع في عام 2008.

الجدول رقم (12): تطور المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة

السنوات	عدد المشاريع المشمولة حسب النشاط الاقتصادي				التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س.)
	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى	
2006	199	15	186	7	369.3
2007	121	9	49	4	144.8
2008	102	10	45	4	402.2
2009	134	29	99	11	231.4
2010	211	44	128	41	90.1
المجموع	767	107	507	67	1237.8

(2010 – 2006)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة وقد التنفيذ		
		الصناعة	الزراعة	النقل
2006	407	130	5	74
2007	183	133	4	58

109	2	40	6	61	161	2008
188	3	95	12	78	273	2009
175	8	35	12	120	397	2010
881	18	302	39	522	1421	المجموع

المصدر: هيئة الاستثمار السورية تقرير 2010.

يرجع الاختلاف في البيانات بين المشاريع المشملة والمشاريع المنفذة إلى ما نصت عليه التعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار رقم 10/ لعام 1991، والتي نصت على: (إلغاء قرار التشميل إذا لم يقم صاحب المشروع خلال فترة سنة من تاريخ ابلاغه قرار الترخيص باتخاذ الاجراءات الجدية للمباشرة بالتنفيذ، ما لم يبرز أسباباً مبررة للتأخير يقبل بها المجلس الأعلى للاستثمار لتمديد فترة التنفيذ...) وبالتالي إن الذي يلغى هو قرارات التشميل وليس مشاريع كما يعتقد البعض، وخلال واقع عمل الهيئة ومتابعتها للمشاريع غير المنفذة وجدت أن الأسباب التي تقف وراء عدم التنفيذ وبالتالي إلغاؤها يمكن تحديدها بالآتي:

- سهولة الحصول على قرار تشميل أي مشروع، وكذلك إلغاء هذا القرار لا يعو على المستثمر بأية تبعات مالية أو إجرائية.
- عدم قدرة المستثمر الذاتية على تمويل مشروعه وفشله في الحصول على قروض تمويلية من المصارف لأسباب عديدة أهمه عدم قدرته على تقديم الضمانات المطلوبة للمصارف المأدونة.
- عدم دراسة المستثمر للمشروع دراسة جدية وواقعية من النواحي الاقتصادية والفنية والتسويقية، مما يعرضه أثناء التنفيذ إلى عقبات لم يكن يتوقعها ولم تكن بحسابه.
- الخلافات الحاصلة بين الشركات عندما يعمدون إلى التنفيذ كخلافات توزيع الحصص والنوع القانوني للشركة، الإدارة وطريقة التمويل.. الخ.
- سعي بعض الأشخاص (المستثمرين) إلى الحصول على قرارات تشميل مشاريع استثمارية للاستفادة من المزايا الممنوحة للمستثمرين والمتاجرة بها ومحاولة البحث عن شركاء، علماً أن هيئة الاستثمار قد استطاعت الحد من المتاجرة بقرارات التشميل بالطرق القانونية وتوعية المستثمرين عند اجراء أية واقعة تنازل أو مشاركة تتم وفق الأصول.

النتائج

تكمناصولوجذورنشوءأزمةالرهنةالعقاريافيالدورالتأديتهاالجهاتالتالية: 1-

- الأفراد: والذين كانوا يحصلون على قروض عالية المخاطر Subprime وهم مقترضون ذوو جدارة ائتمانية ضعيفة.
- الاحتياطي الفيدرالي (FED) من خلال اتباعه لسياسة نقدية توسعية بمعنته تخفيف معدل الفائدة 1% مما شجع الاقتراض، ثم رفعها إلى 5.25%.

- سوقالر هناعقاري: وذلكمنخلالاحتكار مؤسسة فانيمايو فريديماكل سوقالر هناعقار يود عمهما الرخاء فيالسوقمن خلالشراءقر وضالر هناعقار يمنالبنوك.
- السماسرة: وذلكمنخلالمنحلهقر وضعالية المخاطر وإعادة بيعها إلنالبنو كبدو نقلقهمعلممدقدرة الفرد على تسديددينه.
- البنوك: وذلكمنخلالشراء هالعقود Subprime وإعادة بيعها فيسوقالر هناعقار يلمؤسسة FREDIE وMAC وFANNIE MAE.
- وكالاتالتصنيف الائتمانية: منخلالعجزها علالتقييم الجيد للأصول المالية. 3 تعدالأزمة المالية الر اهنة أكثر تعقيداً مقارنة بالأزمات السابقة: مثلأزمةجنوبشرقآسيالأنالابتكار المالي (التوريق) أدبالنظهور أصولمالية فيغاية التعقيد، مثل (ABS, MBS) بالدرجة عجز وكالاتالتصنيف الائتمانيالعملاقة (Moody's, Standard & Poor, Fitch) عنالتقييم الجيد لها لأصول. 4 لم تتأثر سورية في عام 2009 بالأزمة المالية العالمية، وتمكنت من اقناع المستثمرين العرب والأجانب بجدوى الاستثمار في سورية. 5 -ظهر تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بالأزمة المالية العالمية في عام 2010، عندما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سورية بنسبة (-42.84%) لتبلغ 1,469 مليون دولار. 6 تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية فيما يلي:-
 - الافتقار إلى حافية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل سورية وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.
 - البيروقراطية والعراقيل التي تواجه عملية الاستثمار بشكل عام والأجنبي منه بشكل خاص.
 - نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي.
 - اقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر - بوجه عام - على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى.
 - على الرغم من إدخال التعديلات على القوانين والتشريعات في سورية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشر منها، فإنها لم تنجح في أن تصبح موقع جذب للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية، فالبيانات تؤكد ضالة نصيب سورية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصلت هذه التدفقات إلى نحو 1,469 مليون دولار في عام 2010 مقارنة بنحو 4,280 مليار دولار في لبنان، 2,064

مليار دولار في السودان، ونحو 5,510 مليون دولار في الكيان الصهيوني، و نحو 2,264 مليون دولار في الجزائر خلال نفس الفترة.

7 - يتضح جلياً أنه لا يمكن إطلاقاً إنكار الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل وتحقيق التنمية للأقطار، وأن جميع دول العالم على حد سواء لم تعد ترى في الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه خطر وشكل جديد من أشكال الاستعمار، بل وسيلة لتحقيق التنمية والازدهار، والدليل على ذلك التسابق والمنافسة التي ظهرت في الآونة الأخيرة بين الدول حتى المتطورة منها من أجل توفير وتحقيق كل ما يتطلبه المستثمر الأجنبي للقيام باستثماره، إلا أنه وفي الجهة المقابلة لا يجب أن ننكر بعض الآثار السلبية التي تفرزها تلك الاستثمارات الأجنبية، لذا وجب على الدول المضيفة أن تتعامل مع هذا الاستثمار الأجنبي بطريقة رشيدة وفق ما تريده أن يحدث من آثار ايجابية، كما أنه وحتى تستطيع هذه الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وجب عليها توفير المناسب والملائم لتحفيزه.

المقترحات والتوصيات:

- 1 - توطيد العلاقات مع الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية المعنية بالاستثمار.
- 2 - الاستمرار في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار من خلال تطوير كافة التشريعات ذات الصلة.
- 3 - علما بحكومة السورية تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات الجاذبة للاستثمار اتعلنا أسس علمية مدروسة، والعمل على تنفيذها، وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية.
- 4 - أنتقو مال دوائر المعنية بالاستثمار بنشر بيانات عن (نوع، ومصدر، والتوزيع القطاعي)، لهذا الاستثمار اتا لأجنبية المباشرة، كون هذا البيانات هيبينانات حديثة العهد نسبياً.
- 5 - التكييف مع المتغير اتا لاقتصادية والتقنية الحديثة وتطوير القواعد التي تعالج المعوقات التي تقف أمام توسيع وتسهيل لتجارة بين سورية وشركاءها التجاريين.
- 6 - زيادة كفاءة المنتجات المحلية، فيما يضمن قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، من خلال المزيد من الجهود لدعم الصادرات وتنويعها، وتطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية.
- 7 - الحد من العقبات الإدارية التي لاتزال تحول دون زيادة التبادل لتجارة بين سورية وشركاءها التجاريين.
- 8 - ضرورة قيام الحكومة السورية بالمزيد من الإجراءات الاعدائية، والتسويقية، والترويجية في الداخل، والخارج بشكل مستمر ودوري، بهدف التعرف بالمناخ المزاي او الحوافز الاستثمارية المتوفرة في سورية، فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي.
- 9 - رغم ما توفره الدولة لاستثمارات القطاع الخاص من حوافز وتسهيلات إلا أنها تظل غير كافية فيجب إزالة معوقات الاستثمار التي تواجه المستثمرين مثل البيروقراطية، بطء إجراءات التقاضي ... وغيرها، وذلك لمساعدة القطاع الخاص لزيادة مساهمته في

الأنشطة التتموية المختلفة.

قائمة المراجع

1 الكتب باللغة العربية:

- ابراهيم أبو العلا، احمد مهدي بلوافي، رفيق يونسا المصري، سامي ابراهيم السويلم، عبد الرحيم عبد الحميد الساع
اتي، عبد الرزاق سعيد بلعباس، عبد الله قريانتر كستاني، محمد عمر شايرا، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلو

- ل من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى
1430هـ (2009م).
- ابن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، ضبط خالد رشيد القاضي، الطبعة الأولى، بيروت،
1426هـ.
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة
الاقتصادية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) الدار الجامعية، الاسكندرية
2004.
- اياد رمضان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- توما كوترو، وميشيل إسون، مصير العالم الثالث تحليل ونتائج وتوقعات، ترجمة خليل
كلف، دار العالم الثالث، القاهرة 1995.
- جون أولمانسبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية، ترجمة خالد قاسم، الأردن 1987.
- جيل برتان، الاستثمار الدولي ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، بيروت
1970.
- حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،
مصر، 2000.
- د. رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، مكتبة الأسرة، القاهرة 2007.
- د. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجلدي للنشر، عمان، الأردن 1999.
- د. منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الاسكندرية،
مصر 1997.
- دايفيدوايلس، التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز الإمارات
للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 1998.
- دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات والضمانات القانونية، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2006.

- ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي: أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979.
- سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 2002.
- السيد عليوة، إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، دار الأمين، القاهرة، الطبعة الأولى 2003.
- شاکر محمد نيا ب، ما العولمة، الطبعة الأولى، بغداد، 2004.
- صلاح عباس، إدارة الأزمات في المنشآت التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2007
- طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وامكانات التحكم: عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2005.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2005.
- عبدالسلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الجزء الرابع والخامس، الطبعة الاولى 1988.
- عرفان تقي الدين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الطبعة الثانية، عمان . الأردن 1422 هـ- 2002 م.
- علاء الدين مرجان محفوظ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، وزارة التجارة والصناعة، مصر نيسان، 2009
- علي فلاح المناصير، د. وصفي عبد الكريم الكساسبة. الأزمة المالية العالمية حقيقتها .. أسبابها.. تداعياتها.. وسبل العلاج. جامعة الزرقاء الخاصة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الأردن 2009م
- عمرو محي الدين، أزمة النمر الأسيوية، دار الشروق، القاهرة، 2000.

- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، القاهرة، 1998.
- محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة احمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995.
- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999.
- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات: قراءة في النهج، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004.
- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2000.
- مصطفى العبدالله الكفري، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 2012م.
- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء، 2008
- ميلود بو عبيد، الأزمات المالية العالمية - الأزمة الآسيوية وأزمة أمريكا اللاتينية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر 2004.

2 الاطروحات ورسائل الماجستير:

- بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1970-2000م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، عام 2004.
- حنان غانم، أثر الأزمة المالية الدولية في العائد والمخاطرة، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد 2006.

- خديجة عبد الكريم سعدي، أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية على مصرف الإمارات الإسلامي (ما قبل الأزمة وما بعدها)). رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سورية، حلب عام 2010.
- محمد مطرود السميران، قياس الأثر الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، 2008.

3 المجلات والدوريات:

- World of Work, the magazine of the ILO, International Labor Office, Geneva, No. 68, August 2010
- أحمد النجار، الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة و للنموذج الاشتراكي، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 194، كانون الأول 2008.
- الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الدول العربية، النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، الكويت، شتاء 2009
- جمال الدين زروق، الأزمة المالية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 2011.
- جمال الدين زروق، التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة عام 2011.
- حسان الخضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد 32، الكويت 2004.
- د. أحمد طلفاح، الأزمات المالية، المعهد العربي للتخطيط [Http://www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)
- سطاتم الجنابي، تطور مفهوم المناطق الحرة وأفاقها في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثالث، بيت الحكمة ، بغداد /2000.

- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46 ربيع 2009.
- عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، المال والصناعة (بنك الكويت الصناعي)، العدد 25 لعام 2007.
- عمر البيلي، خديجة الأعرس، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 79، كانون الأول 1994
- غي فيفرمان، تيسير الاستثمار الأجنبي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29 العدد 1 آذار 1992.
- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 47 صيف 2009.
- مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت، نيسان 2013، العدد 389، www.uabonline.org
- مجلة ضمان الاستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة السابعة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، تموز - ايلول 2009.
- مجلة هيئة الاستثمار السورية، صادرة عن هيئة الاستثمار السورية، العدد 4، دمشق تشرين الثاني 2010
- منى قاسم، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد 1، السنة 41، 1998.
- منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، بحوث اقتصادية عربية، العدد 47/ صيف 2009.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، السنة السادسة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، 2008.

- نبيل جورد دحدح، تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 2010
- هانس- بيترمارتن- هارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، عالم المعرفة، عدد 238، الكويت 1998.

4 -الملتقيات والندوات:

- أمير الفونس عريان، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء القطاع المصرفي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق - جامعة المنصورة 2- نيسان 2009.
- د. أيمن عزت الميداني، الأزمة المالية العالمية: أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، محاضرة أقيمت في ندوة الثلاثاء الاقتصادي - جمعية العلوم الاقتصادية السورية_ 3 آذار 2009.
- د. مصطفى حسني مصطفى، الأزمة المالية العالمية أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق- جامعة المنصورة، 2 نيسان 2009.
- رمضان محمد أحمد الروبي. الأزمة المالية العالمية، حقائقها، وسبل الخروج منها، مع رؤية الاقتصاد الاسلامي. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق - جامعة المنصورة، 2 نيسان 2009.
- رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية، حقائقها، وسبل الخروج منها مع رؤية الاقتصاد الاسلامي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2نيسان 2009.
- سلطان سليم، دور المناطق الحرة في تطوير الاقتصاديات العربية. ورقة عمل مقدمة الى ندوة دور المناطق الحرة، بغداد 1999.

- صبري عبد العزيز إبراهيم، التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2 نيسان 2009.
- عبد المنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، لبنان - بيروت 20 كانون الأول 2009.
- علي فلاح المناصير، د. وصفي عبد الكريم الكساسبة. الأزمة المالية العالمية حقيقتها .. أسبابها .. تداعياتها .. وسبل العلاج. جامعة الزرقاء الخاصة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن 2009م.
- مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق 2010\5\18

5 - المواقع الإلكترونية:

- Foreign direct investment development policies in the Arab countries, ALASRAG, HUSSIEN, MPRA paper No. 2230, 07. November 2007. Online at <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/2230/>
- http://www.cgi.cnn.com/arabic/2008/business/12/17/euro.poun_rates/index.html
- http://www.investopedia.com/terms/s/subprime_mortgage.asp
- <http://www.tagrir.ort/favicon.ico>
- www.imf.org.external/pubs/ft/ar/2009/eng
- www.imf.org/imf survey
- YalmanOnaran, "Wall Street Firms Cut 34,000 Jobs, Most Since 2001 Dot-Com Bust" ,Bloomberg, Retrieved form <http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601087&sid=aTARUhP3w5xE&refer=home>
- اعلان الكويت، الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، دولة الكويت، 20 كانون الثاني 2009

- انظر د. عبد الله شحاته، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، بحث منشور على الموقع التالي: www.pidegypt.org/arabic/azma.doc.
- صحيفة الشرق الأوسط 2008/10/12، العدد 10911، على الرابط التالي : <http://www.ashargalawsat.com/details.asp?section=6&article=490409&issueno=10911>
- موقع الجزيرة نت بحث نشر في تاريخ 2008 /10/4.

6 **تتبلغة انكليزية**

- D. B. Zenoff, International Business Management: Text and Cases New York. ThemAcmillan, 1971
- EjKoid. International Business Enterprise Prentis – Hall Inc London 1968 p. 200
- Foreign direct investment development policies in the Arab countries, ALASRAG, HUSSIEN, MPRA paper No. 2230, 07. November 2007. Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/2230/>
- Frederic S. Mish Kin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Fifth Edition, Addison Wesley, Boston, MA, New York, the United States of America 1997
- J. M. Livingstone, The International Enterprise, London, ABP 1974
- L. S Walsh, International Marketing, plyMouth, M&E Hand Books LTD 1983
- National Bank (1997) “Asset Securitization” Comptroller’s Handbook, Comptroller Of The Currency Administrator of National Banks.
- R. D. Robinson, International Management, London, HoitRinhort& Winston 1967

7 **التقارير**

- Sovereign Wealth Funds 2010, International Financial Services London, London, March 2010 WWW.IFSL.ORG.UK
- Sovereign wealth funds, February 2012. <http://www.TheCityUK.com>
- UNCTAD, Based on Data From FDI/TNC Database <Http://www/unctad.org/fdistatistics>
- UNCTAD, World Investment Report 2013, global value chains: investment and trade for development, New York And Geneva, 2013
- United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD), World Investment Report 2009, Transnational corporation, agricultural production and development, United Nations, 2009

- United nations conference on trade and development(UNCTAD), world investment report 2012, towards a new generation of investment policies, united nations, new york and Geneva, 2012

A

International Monetary Fund

صندوق النقد الدولي

- World Economic Outlook, International Monetary Fund, September 2012
- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2012، نظرة عامة، عربي عن الرابط التالي:
<http://www.unctad.org/DIAE/IPFSD>
- تقرير البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ترجمة سيد عبد الخالق، فتحي رمضان، مركز المعلومات، الشرق الأوسط، آذار 1999
- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2010،
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير التنافسية العربية لعام 2006م - العدد الفصلي الأول كانون الثاني - شباط 2007م
- هيئة الاستثمار السورية، التقرير الثالث للاستثمار في سورية، 2008
- هيئة الاستثمار السورية، التقرير الرابع للاستثمار في سورية، 2009
- هيئة الاستثمار السورية، التقرير السادس للاستثمار في سورية 2011

Adjustable Rate	معدل قابل للتعديل	Intra-Company Loans	قروض بين الشركات
Adverse Selection	الاختيار السيئ	Investment Banker	بنك الاستثمار
Amortization	أصل الدين	J	
Assembly Operations	عمليات التجميع	Joint Venture	الاستثمار المشترك
Asset-Backed Security	أوراق مدعومة بأصول	L	
Attractive Factors	العوامل الجاذبة	Lack of Confidence	أزمة ثقة
B		Last Haven	الملاذ الأخير
Bad Credit History	تاريخ ائتماني سيئ	Less Risks Averse	تحمل مخاطر زائدة
Bad Debt	الدين المعدوم	Liquid Assets	الأصول السائلة
Banking Crises	الأزمة البنكية	Liquidity Crisis	أزمة السيولة
Basis Point	نقطة أساس	M	
Black Monday	الاثنين الأسود	Macro Fundamentals	الاساسيات الكلية
Bureaucracy	البيروقراطية	Macro-Economic Policies	سياسات الاقتصاد الكلي
C		Management	الإدارة
Capital Account	حساب العمليات الرأسمالية	Modernity	الحداثة
Capital Accumulation	التراكم الرأسمالي	Monetary Expansion	التوسع النقدي
Capital Flight	رأسمال الطيار	Moral Hazard	المخاطر الاخلاقية
Capital Goods	السلع الرأسمالية	Mortgage	الرهن العقاري
Capital Intensity	كثافة رأس المال	Mortgage Broker	سمسار الرهن العقاري
Collateralized Debt Obligations	التزامات الدين المضمونة	Mortgage Lender	مقرض الرهن العقاري
Compulsory Reserve	الاحتياطي الاجباري	Mortgage-Backed Securities	رهون مدعومة بأصول
Confidence Crisis	أزمة ثقة	Multi National Corporation	الشركات متعددة الجنسيات
Contagion Risk	خطر العدوى	Multinational Enterprises	شركات متعددة الجنسيات
Creative Destruction	التدمير الخلاق	N	
Credit Default Swaps	مبادلة مخاطر الائتمان	National Bureau of Engineers Registration	مكتب وطني لتسجيل المهندسين
Credit-Rating Agencies	وكالات تصنيف الائتمان	Natural Resources	الموارد الطبيعية
Cross-Border Mergers And Acquisitions	الاندماج والاستحواذ	Nice Commission	عمولة جيدة
D		No Documents At All	لا وثائق مطلوبة مطلقا
Dawn Payment	دفعة أولية	No Down Payment	لا دفعة أولية
Debt Services	خدمة الدين	No Proof of Income	لا اثبات للدخل
Debts Crisis	أزمة الديون	Non-Performing Loans-NPL	الديون المعدومة
Default	التوقف عن السداد	North American Free Trade Agreement	اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية
Deflationary Policy	سياسة انكماشية	O	
Developing Economies	الاقتصادات النامية	Oil Revenue	عوائد النفط
Doubtable Loans	الديون المشكوك في تحصيلها	Organization of Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للبترول

Dumping	الإغراق	Over Lending	الافراط في الاقراض
E		Overdependence	
Economic And Social Commission For Western Asia	الاسكوا	Over-Invoicing	
Economic Dependence	تبعية اقتصادية	Overnight Repo	
Economic Disequilibrium	عدم التوازن الاقتصادي	Owner Occupied Housing	
Economic Equilibrium:	التوازن الاقتصادي	Ownership	الملكية
Equity Capital		P	
Ethnocentric Enterprise		Periodic Payment	دفعات دورية
European Community	المجتمع الأوروبي	Polycentric Enterprise	
Expansionary Policy	سياسة توسعية	Positive Externalities	
Expelling Factors	العوامل الطاردة	Poverty Reduction And Growth Trust	
Export Processing Zones		Preventive Bankruptcy	إفلاس وقائي
Extended Credit Facility		Prices Bubble	فقاعة أسعار
External Aids	المساعدات الخارجية	Prime Borrowers	مقترضون من الدرجة الأولى
External Commitments	الالتزامات الخارجية	Prime Mortgage	رهن من الدرجة الأولى
External Loans	القروض الخارجية	Private	خاص
F		Public	عام
FDI by SWF		R	
FDI inflows as a percentage of gross fixed capital formation	ا ا م كنسبة من رأس المال الثابت	Rapid Credit Facility	
FDI inward stock as a percentage of gross domestic product		Rate of Interest	معدل الفائدة
FDI Performance Index And FDI Potential Index		Real Assets	الأصول الحقيقية
FinancialAssets	الأصول المالية	Real Growth Rate	معدل النمو الحقيقي
Financial Capital		Reinvested Earnings	أرباح معاد استثمارها
Financial Crisis	أزمة مالية	Restore Confidence	استعادة الثقة
Financial Economy	الاقتصاد المالي	Restrictive Clauses	
Financial Engineering	الهندسة المالية	Restructuring	
FinancialMediation	مؤسسة الوساطة المالية	S	
Institution		Salvation Plans	خطط انقاذ
Financial Sector	القطاع المالي	Securitization	التوريق
Fixed Exchange Rate	سعر الصرف الثابت	Slight Recession	
Fluctuation	تذبذب	Solvency	الملائة المالية
Food & Fuel Crisis	أزمة الطاقة والغذاء	Sovereign Wealth Funds	

Foreclose	يحبس الرهن	Special Drawing Rights	حقوق السحب الخاص
Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر	Special Economic Zones	مناطق اقتصادية خاصة
Foreign Indirect Investment	الاستثمار الأجنبي غير المباشر	Special Purpose Vehicle	شركات التوريق
Foreign Portfolio Investment	الاستثمار في المحفظة المالية	Speculation	المضاربة
Forsaken	يهجر	Standby Credit Facility	
Franchise	امتياز	Stimulus Packages	حزم تحفيزية
Free Zones	المناطق الحرة	Subprime Borrowers	مقترضون من الدرجة الثانية
Funds Drain	استنزاف الأموال	Subprime Mortgage	رهن من الدرجة الثانية
G		Subsidiary Company	شركة تابعة
Geocentric Enterprise		Survival of The Fittest	البقاء للأجدر
Good Credit History	تاريخ ائتماني جيد	Sustainable Growth	نمو مستمر
Great Depression	الكساد الكبير	T	
Gross Domestic Product	الناتج المحلي الاجمالي	Technology Dependence	تبعية تكنولوجية
H		Technology Gap	الفجوة التكنولوجية
Hand-To-Mouth Existence	عيش الكفاف	The End of History	نهاية التاريخ
Hedge Funds	صناديق التحوط	Time Bomb	قنبلة موقوتة
Herd Behavior	سلوك القطيع	Toxic Assets	الأصول السامة
History Repeat Itself	التاريخ يعيد نفسه	Transfer of Technology	نقل التكنولوجيا
Home Country	البلد الأم	Transition Economies	اقتصادات متحولة
Horizontal Transfer		Transnational Corporation	شركات متعددة الجنسية
Host Country	البلد المضيف	Troubled Asset Relief Program	برنامج مساعدة الأصول المتعثرة
Hot Capital	رأس المال الساخن	Tulip Crises	أزمة زهرة التوليب
Housing Policy	سياسة الاسكان	Turning Point	نقطة التحول
Human Resources	الموارد البشرية	Turn-Key Contract	عقود تسليم المفتاح
Human-Induced Disaster	كارثة من صنع الانسان	Tying-Aids	المساعدات المربوطة
I		U	
Illiquid Assets	الأصول غير السائلة	Unemployment Rate	معدل البطالة
Imports Growth Rate	معدل نمو الواردات	V	
Inflationary Policy	سياسة تضخمية	Vertical Integration	تكامل عمودي
Infrastructure Projects	مشاريع البنية التحتية	vertical Transfer	نقل عامودي للتكنولوجيا
Instability	عدم الاستقرار	Very Nice Fee	أجر جيد جداً
Insurance Company	شركة التأمين	W	
Insurance Contract	عقد تأمين	Wall Street	ول ستريت
Intellectual Property	الحقوق الفكرية	Wholly-Owned FDI	الاستثمار المملوك بالكامل
Interbank Lending	الاقراض بي البنوك	World Indebtedness Crisis	أزمة المديونية العالمية
International Bank For Reconstruction And	البنك الدولي للإنشاء والتعمير		

Development

International Investment

International Labor

Organization

الاستثمار العالمي
منظمة العمل الدولية